

۱۰۰

۱۰۰

خطی	کتابخانه مجلس شورای اسلامی
۵۳۳۲	

بروز من بعد و نظر و جوهر و نور
 بر نظر و نور و نور و نور
 بر نور و نور و نور و نور
 بر نور و نور و نور و نور

بازرسی شد
 ۲۶ - ۲۷

- ۱- حاشیه الموالی شمس المشرقی
 بجلال الدین الدواکی علی شرح
 الشمسیه للعظیم الرازی و حاشیه
 السید شریف علیه
- ۲- حاشیه السید صدر الدین
 الشیرازی المعروف بسید المصدقین
 علی شرح الشمسیه و حاشیه السید
 شریف البحر جاتی
- ۳- حاشیه غیاث الدین
 المنصور علی شرح الشمسیه
 ناظر فیها علی حاشیه الدواکی



کتابخانه مجلس شورای ملی

شماره ثبت کتاب

۹۳۲۲

موضوع

بازدید شد

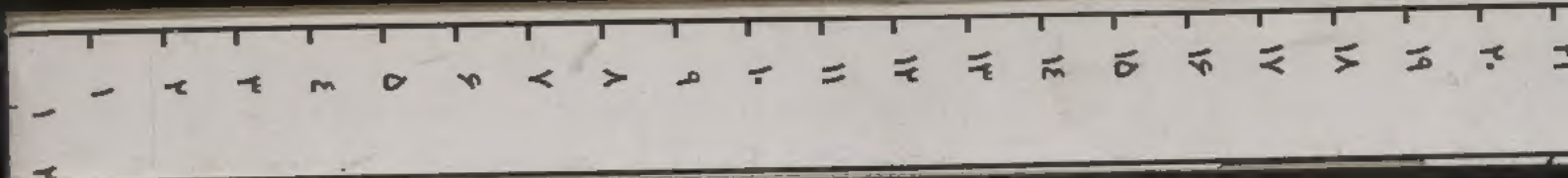
۵۴۴۳

کتاب مجموعت علی ۲۰۰۰ - ۲۰۰۰

مؤلف و زو دمانی - سید المصدقین - غیاث الدین

۵۴۴۳

علی - فهرست شده
 ۵۴۴۳



کتابخانه مجلس شورای ملی
۵۰۴۰
کتاب مجروحان ۱۳۰۲ - ۵۲۵
مؤلف: روزدوانی - سید الموفقین - غیث الدین
موضوع: ...
بازدید شد: ۵۰۴۰
۵۲۲۲

۳۱۱

این مجله در شهرت برساند و در
و عاقلانه برسد و در وقت و در
بر در شهر و عاقلانه برساند
در در شهر و عاقلانه برساند
در در شهر و عاقلانه برساند
در در شهر و عاقلانه برساند
در در شهر و عاقلانه برساند





بسم الله الرحمن الرحيم
 جل من ظهرت على ابي الاكرام اسرار قدرته الشامخة عز
 من جبرته عن غنى الاعيان انا وحكمة الكمال كل المنطق
 عن احصاء كماله وتغصن الوهم دون سرلقات جلالة يا فؤاد
 النور والخيال من قسط الظهور انت في كل شيء وبك ظهور
 كل دليل وفي اقصى علينا انوار معرفتك وخصنا عنك
 الهوى شوق سناء بحبك وصل على الكمالين من اولي قربا
 ونعصر نبينا محمدا فاضل صلواتك **و بعد** فقوله
 الفقير المفسر بهر لطيف هلال اسعد لدواني الصديق كثيرا
 اصل الى على ابي والى ما اقمع من خلاف ان اجمع لهم
 ما كنت القالبهم في اثناء مباحثه شرح التفسير وحياتهم
 من الزوايد وانظم لهم في عقيدة المتدوين ما كنت انا ولام
 من تقايس الفرائد وكنت اختلف عنهم لما اتوا في من فقرتها اليال
 ونشروا

الاجابة على ما ذكره
 الكلام على ما ذكره
 كل بيان وبيان
 اخذ في ر
 الحزن كما يشاء
 ومن عاين في كل
 ما هو بالمراس
 نادى في شاول
 اخذ في ر
 في

وقشت الاموال وان الزمان قد يلج في حفرة ما فاضل مداه ورنع
 الا وذل منها وبع استمر من غياض الفتن في الافاق ولا سيما
 بلا وفادس وعواقب وخضرها منها ما لم ينحني مستقيما راسي
 وتسلطت براسي الى ان لم يبق لفظ اقرهم في هذا الاعتدال
 يتبع وسد فؤاد الحاسم دون طوارق الاضلاع كل مفتح
 فشرعت فيبر وانفا بالله سبحانه ان يدوم من قضا الا قدس
 مددي ويبدع عين نايد اتر عهدي حتى احبب فها ان
 من سهام النظر هرق الصواب واخطى المفضل فيما قصت
 وبصاوم فضل الخطاب وليعلم الناظر في راق لا بالغ والبرهان
 العقيمة اذ هي مع عدم تناهها وانها في الاعلى لايات
 عليها لطايل بلا صرف عنان الغاية المصطفى مسائل
 هي امهات المطالب للطلايل واقصر في توجيه خصوصيا
 الكتاب على ما هو اسلم عن الكلف بحسبه رأي واستبح
 الكلام في تحقيق مقاصد الفتن فهو غرضي ومرامى ومسا
 يبرحه ذوو العظرة اليه والفضل العظمى العقيمة الذين سلمت
 انصا وبصايرهم عن غشاة الامراء وصحت طابعهم
 وصحيت طابعهم عن آفات الحسد والمراء وتليل عام فان

الاجابة على ما ذكره
 الكلام على ما ذكره
 كل بيان وبيان
 اخذ في ر
 الحزن كما يشاء
 ومن عاين في كل
 ما هو بالمراس
 نادى في شاول
 اخذ في ر
 في

五

12

بشهادة توافق الشيخ فلا بد من انشاء الاول وقد اشار اليه
اشارة ظاهرة حيث قال هكذا وجد عبارة المتن في كثير من
النسخ ثم قال يدل على ذلك قوله فيما وجد وما المقتالات قلت
مضائق وجه الثاني مضائق الامر المقدر المتيقن على غير ظني منه ان
الاول يوجد في كثير من النسخ والثاني في جميعها ومن الاجزاء
من اجاب بان الاول لبيان الحال فان المقام مقامه والاعاءة
فالثاني لبيان الحمد وايدوه باعادة صلب للمفتاح حتى ان
اقسام كتابه حيث قال القسم الثالث من الكتاب في على المعاني
في البيان بعد ما ذكره ان مطلع كتابه ولا يخفى انه ليس بها
بعد عدم خلاف ما في المفتاح ومنهم من اجاب بان المتن
عنيت فقط بل من تلك الميقاتية ولا سيما في المعرفات ولا
خفاء في كونها تفسيرا وان لا يوجب على الوجه الذي حيزوا الاجزاء
بالثالث الميقاتية نعم الاعتبار بالثالث المطلق فهو بالمعينة
لا بد من الزيادة وانصح يقع لحول الفصل بين اجزاء المنها
تفضل ما احتل كل تيمر وبين عدلها فافهم تعرف ان الحق
ما افاده الملتحق مع فائده لا حائرة لكل اصرار التي حبيه
بل هو تفسيره في مؤثره تحقيقه لتأخذ عليه ما قيل العلم

انما فائدة في ذكرها في
انما يقول في اوها في
المعروف ان

من فقر

نقد

تقطعة كثره لئلا يهلل منه **له** والدليل على ذلك ان اولى
وقع في مقابلة القضايا فلا بد من ان يجعل على معنى يقابلها
اصلا يخصها او يباينها من ولاما يمكن في معنى المقود ما يقابل
العنصر يخصها فليجعل على ما يقابل الاسم الاقرب اليها اعني الجملة
لا على ما يقابل المركب معا فانه ايجد بالنسبة الى القضايا ان
الجملة فاعرف **له** وايضا اذا كانت المقود مجردا كعنصر
اذ لزم ان الشروع فجزءه من اجزاء الشيء كيف ما كان شروعه
في ذلك الشيء بل الشروع في الشيء هو الشروع في جزء من اجزائه
لما قصد تفصيل كل ذلك الشيء الا ترى ان من خرج من فكرة تفصيل
الشروع مثلا ان لا نقول ان شوارع في سفر الشروع او ان لا نقول
وإن سلمنا ذلك فلازم ان الشروع في العلم بهذا المعنى يقع
على الشروع في العلم من الحجاز ان يقولوا بجزءه وصدق
بغايتهم فيحصل وهكذا في كل جزء حتى يحصل العلم بكونه تصور العلم
والنفس يتجاسرا والمحصل ان لا نشت في امكن ان يحصل مسألة
من العلم الى ان يتم بدون تصور ذلك العلم وبغايتهم ان يحقق
في هذه الصورة **وهو** في العلم بطل قوله في العلم
توعد ان تصور العلم والنفس فحاشا وان لم يتصوره فاشا

منها القضاء على
المرء بالحق والقسم
المقرر بالحق والقسم
منها القضاء على
المرء بالحق والقسم

الشرع في جوارح الخمر
في ذلك الشيء مطلقاً

بديون تصون العلم
قلت و

هذا ما لا ينبغي به عاقل
المضرد هنا على ما لا ينبغي
القول حقيقة كما لا ينبغي

فعل او مجازاً بقدره
ما قال الله
فقد رآها العباد
فقد رآها العباد

الحق المحقق
سراج برکات
المفرد على المکرر
غفران فان
تزان غفران

من العلم الظاهر في اوجه المسئلة يعلم من ذلك العلم انها من مسائل ذلك العلم لان العلم فيها بين مسائل الالهي انك لو قلت يعلم في علم المنظم ان الجواب العاطف قد يكون معي او غير معي
 الفاضلة او غيرهما من مسائل علم انفرادكم فيها بين مسائل علم استطراد القروصت نفس لما ذكره فتشاء السؤال في الحقيقة في وجوده ان في كثير من النسخ هكذا لان ما هو خارج عن العلم في غير بل لا يقيد بالوجوب والقيود على ما لبعض الاخر فذا يستمر المقام ولان لم يخط في تأكيد ذلك السؤال وعند هذا نقول انفس الامر فان الحل على الاستحسان بل تعذر المضاف في فاسد ومعه نفقنا فهم ويدعي ان من صال السؤال بالاستفهام اسما
 في قوله فيسره وهو يحتمل حول توجيه الحاشي وبوجه اخر كما في قولها ويحق ان يجاب بان قوله في المنطق متعلق بوجه اخر كما في الحق ما يكون العلم بدون واجبات المنطق وذلك لا يقتضي خبره اسما ويقتضي ان يقاس جيب في الصلوة الرضوخ فان كان متعلق بغيره تعالى فيشير تعلق الطرفين بالمظهر في قوله **قال**
 السابح او من الكلمات الغير المقصودة بالذات المحض الى ذلك بالمتهم بالذات ما يكون معرفة لغيره والنظر في مقتضى ان يبا في الفن

انما العلم الظاهر في اوجه المسئلة يعلم من ذلك العلم انها من مسائل ذلك العلم لان العلم فيها بين مسائل الالهي انك لو قلت يعلم في علم المنظم ان الجواب العاطف قد يكون معي او غير معي

انما العلم الظاهر في اوجه المسئلة يعلم من ذلك العلم انها من مسائل ذلك العلم لان العلم فيها بين مسائل الالهي انك لو قلت يعلم في علم المنظم ان الجواب العاطف قد يكون معي او غير معي

في الفن وقد لث بان يترتب عليه غاية الفن بل هو اسطر وهو هذا القول اسما والحجة لان معرفة حالها هو المحصول الاعاينة المنطق اعني المعقولة ولحق قضاها على المقدمات والعقايها صار المنطق فيها مقصودا بالفتح فان دفع عما يقال من ان ان اريد انما ليست مقصودة بالذات في المنطق فم لا يقال من مسائله ومسائل الفن كلها مقصودة بالذات في غير وان اريد انها غير مقصودة بالذات في نفس الامر بل بواسطتها القياس عليها فتعلم ولان لا تم ان القياس بالذات بهذا المعنى لان المقصود في نفس الامر هو السابح وقد يكتفي في جوابه منع ان مسائل الفن كلها مقصودة بالذات بل بعضها مقصود بالفتح لوقف بعض المسائل عليه هو مع قساده صوره حيث قابل المنع بالفتح غير تام اذ لا يلزم من قضا بعض المسائل عليه عدم كونه مقصودا في غير بالذات وقد عرفت التفصيل ثم ان لم يعتبر هذا التقسيم في المقصودات صح جوابه لقلة صلاح كل من القسمين فيها **قال** او قد عليه ان القائمة احصاها السؤال ان القائمة مستقلة على مواد لا قبضة واجزاء العلوم كما اعترف به والمذكور

بعضها

مقصود

الافضل

انما العلم الظاهر في اوجه المسئلة يعلم من ذلك العلم انها من مسائل ذلك العلم لان العلم فيها بين مسائل الالهي انك لو قلت يعلم في علم المنظم ان الجواب العاطف قد يكون معي او غير معي

في وجه المصير انما يدل على اشتغالها على المواد فقط فلا يتم
 الترتيب اذ لم يعلم منه وجراها و اجزاء العلوم و حاصل
 الجواب ان الترتيب من وجه المصير وجه التناهي لا هو
 مقصود بالذكر لا بما يذكر استطرادا او ذكر اجزاء العلوم
 استطراد في حرفيها لا ليجل بوجه المصير هذا لا كالمصير
 وربما يوجب السؤال بالترافع بين منطوق الاول و مقصود
 الثاني والجواب بان المقصود هو ما يجب ان يعلم في
 المنطق في الايراد الحاشية لاحصاء الابواب المستتر فيها
 يجب ان يعلم في المنطق انما هي الحاشية على ذكر شي احصاها
 لا بغيرها ولا ليجل بغيرها ولا يغني ان مساو للجواب
 كما لا ياء كيف وعلى هذا يقع كون ذكر اجزاء العلوم
 استطرادا بل انما هو الجواب عن ان ليس الترتيب من اجزاء
 المستتر المذكورة وانما هي المذكورة اذ يراى يتدرج
 التدرج فافهم **قوله** والمواد بالمقدرة هي الالهي
 علم ذلك من قوله لان ما يجب ان يعلم في المنطق اما
 ان يتوقف الترتيب فيه عليها او لا والاول بالمقدرة
 لاننا نقول ما علم هناك العمل بالمقدرة عليه ولم يعلم
 المقصود

وهنا اول وجه
 استعماله

الاشياء
 المتناهي

المعظم

قوله

قوله

قوله

المقصود من لفظ المقدرة كما في بقية الاقسام **قوله** جعلت
 قياسا او بوجه قبل ان قد اختلف عبا وانتم في بغيره بالحق
 الاول فتارة فترقه باللام اعني فقيس جلت بغيره جلت
 تارة بالاض من ذلك وقد بينها وهو العلم من كلامه
 لا بغيره الى ان يقتصر القياس بما يقيد العلم والمجهر بما يقيد
 اليقين او جعل قوله او بوجه اشارة الى معنى آخر كلف
 صريح في حاشية المطالع انما يطلق على معينين وعلمها كما
 ان ذكره عنها او جعل الحق الاول اعم من هذا لام والاض
 حتى يكون الملاحة في المعنى الاول على فقيس جعلت بغيره
 والمجهر من قبل اطلاق العام على الخاص فان جميعها متكافئة
 مستشقة **قوله** اختار المصير القصور بوجه لا استلزام
 ما هو الواجب قبل علمه لا يد في القصور بوجه وان يكون
 مقصودا بوجه ما يقتضي ان يمكن حصوله بالبرهان وذلك الوجه
 السابق على العلم كان فهو مستغنى عنه واقتوال الاكسفا
 كما بالعلم ليس فيه للمركب الاولى ان حصوله للمبادي هناك
 بالتمام المعكم فلا احتياج للتقدم للمعتمدين بالوجه ايضا
 انما يمكن لوجه باده المتناهي كذا وليس عليه طلب للمبادي

الذي هو مقصود جلت بغيره
 العلم من قوله العلم على القصور
 اعم القياس او بغيره بالبرهان
 وجه التحقيق والمجهر في حق

في القصور

حاشية

نقول الغاية على الوجهين في كل اذ هما اعتقد
حركة تخصيصه من تفهمه صليته كونه لا يحصل
الا بها صلا اعتقد ان الحركة التخصيصية الى موضع كذا
تفهم ملاقاته زيد مثلاً فنقول الملاقاة على الوجه
الكلّي واعتقد مع ذلك انها لا يحصل الا من تلك الحركة
التخصيصية وانتفاع صلا والحركة عن غير ليس من ذلك
ولا يبرهنها بل لا يمكن الا مكان لا يقال لو كفى العلم بالغاية
على الوجه الكلّي مع اعتقاد الاختصاص كفى العلم بذي
الغاية ايتم على الوجه الكلّي مع اعتقاد تخصيصه في كل
فقد شروء ان الغاية هي المطلب بالذات المستقر اليه
ولا بد والغاية مطلوب لا جلد متوجه اليه ثانيا
مجازة فيها اثنين مجازة فيه بالاول والثاني بل
لقيام الدلائل ولا تنم صريحا في عياض النفس العقلية
علا فلو اتيتوا تلك نفسا منطبقه لا نقول اما
جد لا فاما لغة متوجه وتولم بطريق الاولى كلا
خطا في لا يجري اذ لا يرتفع على عدم الاكتفاء في المطلب
بالتيقن دون المطلوب بالذات واما حقيقة ان العلم
باختصاصه

في قوله لا يحصل الا من تلك الحركة
التخصيصية انتفاع صلا والحركة عن غير
ليس من ذلك ولا يبرهنها بل لا يمكن
الا مكان لا يقال لو كفى العلم بالغاية
على الوجه الكلّي مع اعتقاد الاختصاص
كفى العلم بذي الغاية ايتم على الوجه
الكلّي مع اعتقاد تخصيصه في كل فقد
شروء ان الغاية هي المطلب بالذات
المستقر اليه ولا بد والغاية مطلوب
لا جلد متوجه اليه ثانيا مجازة فيها
اثنين مجازة فيه بالاول والثاني بل
لقيام الدلائل ولا تنم صريحا في عياض
النفس العقلية علا فلو اتيتوا تلك
نفسا منطبقه لا نقول اما جد لا فاما
لغة متوجه وتولم بطريق الاولى كلا
خطا في لا يجري اذ لا يرتفع على عدم
الاكتفاء في المطلب بالتيقن دون
المطلوب بالذات واما حقيقة ان العلم
باختصاصه

ولم

باختصاصه في فرد ان كان باعصاه في هذا المقدم
اعني فردا اما لا يغير فهو اتم كفى العلم به على هذا الوجه
لا يختص فردا بغيره وان كان باعصاه في ذلك
الفرد بغيره ففهم العلم بذلك الفرد بغيره وهو المطلب
فتأمل في **و** لا بد ان يكون تلك الفائدة مقبدا
فيما يتناول هذه المقدمة مستندة في المقصود
وحده توقفا للشرع على ما هو الغرض من العلم اي
الغاية المترتبة عليه في نفس الامر اذ يغير ما ذكره
اخر من قوله ولا بد ان يكون تلك الفائدة مقبدا
انه يؤكد التوقف اذ لما وجب كونها مقبدا للغة
المزاول في الحصول فلا بد ان يعلم او لا يعلم حالها
في المقامات والاطهر ان يقال الغرض توقف الشرع
على بيان الحاجة وهو لا يتم الا بها اذ توقف الشرع
على الغاية التي تميز لا تقتضي توقفا على العلم باختيار
الناهي اليه في تلك الغاية بل يفسر المطلب بين يديها
بل انما يتم التوقف على بيان الحاجة بوجوب العلم
بالغاية المعتد بها لان الاعتداد انما يعلم من بيان

في قوله

فصل

المخيرة فانهم لم يحصل الكلام ان الشروع في العلم على
المبصرة يتوقف على العلم بالغاية التي يتبين عليها النفس
الامر اذ لو لم يعلم تلك الغاية فاما ان لم يعلم الغاية أصلا
فيمتنع اصل الشروع واما ان يعلم غايته لم يتبين على الشروع
في نفس الامر في ان كانت الغاية في نفس الامر
تقاوم مستقر غير كان معبر عنها في قطره وان لم يكن
عشا عرفا وعقلا ولا كان معبر عنها وعلى التعاديل
الملك لا يتحقق الشروع على البصيرة فلا بد من العلم
بالغاية التي يتبين في الواقع مثلا يمتنع الشروع فيه
ولا يكون الشروع عشا لا في قطره ولا عرفا وانما يتبين
الشروع للشيء الاول لغرضه بل لا بد وكذا لم يتبين
المختص للشيء الحقيقي اعني الغاية المشروطة انما هي كثر
احتمال او على تقدير العلم بالغاية الغير التي يتبين رجا لا يكون
لغاية غير كثر ان الكلام في العلم ليس في جبر ولا في
واعلم ان الواجب على الشارع هو هذا انما يتم ان الشروع
في العلم الشروع في جبره بقصد تحصيله لا العلم لا مطلقا
او لو حصل الشروع في الجبر مطلقا شروعا في الكل لو شرو

قد يتصور

هذا هو المقصود
بأن الغاية التي يتبين
على النفس هي الغاية
التي يتبين على النفس
في نفس الامر
فان كانت الغاية في
نفس الامر تقاوم
مستقر غير كان
معبر عنها في قطره
وان لم يكن عشا
عرفا وعقلا ولا كان
معبر عنها وعلى
التعاديل الملك لا
يتحقق الشروع على
البصيرة فلا بد من
العلم بالغاية التي
يتبين في الواقع
مثلا يمتنع الشروع
فيه ولا يكون
الشروع عشا لا في
قطره ولا عرفا
وانما يتبين
الشروع للشيء
الاول لغرضه
بل لا بد وكذا
لم يتبين
المختص للشيء
الحقيقي اعني
الغاية المشروطة
انما هي كثر
احتمال او على
تقدير العلم
بالغاية الغير
التي يتبين رجا
لا يكون
لغاية غير كثر
ان الكلام في
العلم ليس في
جبر ولا في
واعلم ان
الواجب على
الشارع هو
هذا انما يتم
ان الشروع
في العلم
الشروع في
جبره بقصد
تحصيله لا
العلم لا
مطلقا
او لو حصل
الشروع في
الجبر
مطلقا
شروعا في
الكل لو شرو

لورد المصنف

تعد تصور سلة سلة وتختصها من دون تصور العلم
والنقص بغاية كالمسبق وح يكون شارعا في العلم بل لا
والنقص بغايته واذا اعتبر هذا القيد انفع هذا الايراد
لكن يبقى انه لم يتم ح ان يكون تحصيل العلم بدون الشروع فيه
وطا حصل انه لو لم يتبين هذا القيد لم يتم قوله ان الواجب على
الشارع في العلم تصور والنقص بغايته وان اعتبره لم يتبين
التحصيل على الشروع وعلى الوجهين ويتم الاجتناب في تحصيل
العلم الى تصور والنقص بغايته لان يقال ليس المسمى
ههنا الا توقف الشروع في العلم عنهما ولا تدعى توقف التحصيل
فحينئذ مع الايراد هو بديه انهم يعجزون عن المقدار ههنا
بمقدار الشروع او يقال ان تحصيل العلم يتوقف على تقوره
او على تصور اجزائه واحدا بعد واحد وكذا على النقص
بغايته وبغاية اجزائه ان كان ذلك فاختارهم ذكرهم العلم
وغايته لانه الذي يمكن ان يتركه بعد نقصه لمساك
غايته مع تادى الواجب بذلك قوله واما الاعتقاد بما
هو قايده هو ظاهر المساق يدل على الاخبارين لا يدل على البصيرة
بل فالحال انهما امر اخر وقد صرح في حاشيته المطالع بخلافه

بغاية ٩
يكون كنهها ٩

عنها ٩

بغاية ٩

وعنها ٩

العبارة ٩

ويمكن التوفيق لكل كالمصير على التفتن وبيان جسته
 اغارة البصيرة في الاخيرين لفظنا **قوله** كما بعد شيئا
 اما عرقا او في نظره كما عرق في قوله كما ان طلع شيئا **قوله**
 ولين اداه يمكن جعله فائدة لغرض جعله اشارة لا لغيره
 عن المعنى في نظره لانه ما زومر والاول ان يفسر بالعبارة
قوله يجوز ان يكون رسمه شيئا اخر دون غايته لا يعني
 ان الغرض وجهر تقديره على هذا الرسم الخاص فلا يناسب
 ذلك ويمكن توجيهه بان مقصوده ان بيان الحاجة
 صفتين ابتداء ومتن من الرسم والرسم ليس متبعين
 ابتداء فلذلك لا يستلزم تقديم الاول او ان يكون متبعين
 الاصل المتبعين للرسم والمحملة الى ما فهم **قوله** قلت اغايد
 في ذلك التفسير ان حمل السؤال عن شيئين فائدة
 تاخير التعريف عن التفسير فائدة التعديل الى تعريف
 المرادف مع ان تعريفه ما يحيطه تعريفه بالتفسير الاول
 جواب الاول والثاني الثاني الثاني او على نحو مما امر
 يتم الجواب فلو يدل الواو باو في قوله والتفسير لكان
 اظهر من المعنى وغير محتاج الى التوجيه مثل الحمل على

لو انما في هذا الجواب
 لو انما في هذا الجواب

المعنى م

ان تعريفه
 بالحقائق
 فالتفسير

منه

ضغ الخلق دون الجمع او جعل قوله ذلك اشارة الى كل
 واحد من العدول والتاخير وان حمل السؤال عن فائدة
 هذا الوضع المعين اعني تقديم تقسيم العلم وتوسيطه تعريف
 المرادف بين القسمين مع انه تعريفه بعينه كما لا فائدة
 في توسيط تعريفه كذلك ينبغي ان لا يكون فائدة في توسيط
 تعريفه مرادفه فالتفسير الاول جواب سواء كان العلم معلوما
 بهذا التقسيم بل هو غير اخر والتفسير الثاني جواب على تقدير
 ان يكون معلوما بذلك التفسير وح يظهر غير او من غير
 يمكن ان قلت التفسيران حاصلان على تقدير تاخير
 تعريف التصور عن القسمين فلا مدخل في التوسيط قلت
 اما سب ان يادد الى تعيين اللفظ المبهم في اول ما يذكر
 فافهم **قوله** قلت الحال على ما ذكرت فلهذا ليس الحال

على ما ذكرت لان تقسيم العلم الى تصور فقط وتصور مع
 حكم يدل على ان معنى التصور امر متين بين القسمين فبدل
 على شمول البقعة واما المرادفة فلا بل يحمل المساواة
 ولا يحتمل بل لا اختيار حسب المفهوم مع المساواة والخصم
 وربما يجاب بان المراد ما قسم العلم الى تصور مع حكم
 وهو انما هو الذي في قوله فافهم **قوله** قلت الحال على ما ذكرت فلهذا ليس الحال

ويمكن ذلك اشارة الى
 ما بين على العدول والتاخير
 على ان

على تقدير ان يكون العلم
 معلوما

المرادف بين القسمين
 على تقدير ان يكون العلم
 معلوما

انما هو الذي في قوله فافهم
 قوله فافهم

ليس معركم وعلم ان تمام مقسم لا قسم انما امتداد عن تمام
 صهيبة الاخر بالحكم وعدم محم من ان تمام المشترك بينهما
 هو المصور وهو معلوم ان العلم تمام المشترك بينهما فيكون ان
 مترادفين ضرورة امتناع اجتماعهما في مشترك على معنيين
 ولا يتحقق على من لم يرد في مسكنه ما يلوح عليه لان العلم بان
 قيام مقسم كل قسم انما امتداد عن الاخر بالحكم وعدم قسم
 ولو سلم في العلم بان المصور تمام المشترك بينهما فيكون
 كونه شيئا اخر لا يضر منه ولو سلم فالعلم بان العلم تمام
 بينهما ثم ولعمري انه يجب عن اوامط الطلوي فقل من
 فاضل بالحق ما بينت وهو حق الحق ويهدى السبل
 اعلم ان التقسيم قسم المحض الى المشترك والمقسم هو المشترك
 المقسم الى المحض فالمقسم هو المشترك المقسم الى المحض
 مقسم الى التقسيم يد على الترادف اذ لو كانا متساوين و
 او احصى لغاير اقل يمكن المحض مقسمها الى العلم فيبقى
 العلم بلا اقسام والحق ان بلا مقسم فان قلت لم يجر
 ان يكون المراد بالحق مرهنا هو العلم وابنه كان مساويا
 له لا مراد فاجيب انما اجل المتساويين عن الاخر جلا قرا التدرج

فلا بد من

فلا بد من الترادف لقيام هذا الاستعمال قلت ذلك في غاية
 الجهد ولا يصح مقصودنا اذ ليس المراد انه يدل ولا لا فليحضر
 لا ينظر في انهما استعمال بل النظر على ما هو شأن دلائل الفاظ
 فان التعريف انهم لا يدل ولا لا فليحضر قرا ولهذا التفسير
 فائدة ستظهر عن قريب في الجواب عن الاعتراض على
 التقسيم المشهور ومن اتبعها قبل من جاز استعمال
 اللفظ المشترك في التعريف بل ليس بجسيم قوله ثم تكرر
 ادراك مفهوم الكاتب اه تحقيق ذلك سيدخل تمييزا
 على ان الحكم في القضية المحيطة الموجبة انما هو اتحاد الحق
 بالحق وهذا وان كان مستلزما لاتحاد الحق بالحق
 ايضا لكنه مغاير له بحسب المقصود فالמושوع هو ما حكم
 باعقاده بالحق وذلك الامر هو الحق سواء قدم او اخر
 يرشدك الى ذلك ملاحظه قولك قائمت وقائمت زيد
 فان الموشوع في كلتا الصورتين هو زيد لانك حكمت
 فيها ما يقاوم زيد بالقيام ولو اردت ان تجعل انما هو قائم
 قلت قائم زيدا است او زيدا قائم فان فرق بين الموشوع
 والحق ليس يخرج التقديم والاخر في الملاحظ بل بان

فلا بد من

وضع حكم مبرهنة شيئا متراجعا محاده معترفة لو كان الحكم
 في المحل غير بالاعتقاد بين الموضوع والمحمول من غير تعيين المتحد
 والمحدد معر لم يتصور الفرق بينهما الا بالاعتدال والتساخي
 ولو كان كذلك لم يكن بين المتعديتين عكسها فرق محجب
 الحق كما ان المتعديتين المتساويتين لما كان مغاها المعادلة
 بين المتعديتين لم يعتبرها عكس اذا فرق بينهما وبين عكسها
 الانحجب وضع الطرفين وترتيبهما فافهم قوله وكذلك
 من قلن وقوم المتعديتين وقوم عدم وقومها هنا جازم
 ان التعديتين هو بيان مغايرة ادراك النية للمعديتين الحكم
 المطلق بمعنى انه ادراك زائد على الحكم الالجابي في الالجاب
 والتبني في السلب وصورة الوهم لا يدرك عليه بل يدرك على
 مغايرة لكل من الحكمين خصوص ولا يلزم من غير مغايرة
 الحكم المطلق وذلك امر ظاهر لا يدرك الوهم الى حد آخر
 لظهور ان الالجاب يختلف عن ادراك النية في صورة
 السلب والسلب في صورة الالجاب فلا حظ له الى الينا
 وعلى التفرق فلا وجه لتعديتين ببيان بصورة الوهم وتبيل
 الكلام ان التعديتين التبيين على ان ههنا ادراكا اخر من سطا
 بين

بين ادراك الطرفين والادراك المستحي بالحكمة ذلك انما
 يظهر غاية الظهور في صورة السلب والوهم لان النفس
 قد ادركت فيها امرين متباينين للطرفين متروكة اثر بعد
 ادراك الطرفين ليس شاكاً ولا متوقفاً على ما يحصل لذلك
 الادراك الثالث وهي في هذا الى الجوز كلاً من طرفي الحكم
 اما مع تبين وجه اوجهه فيظهر ان ههنا ادراك امرين وهو
 مورد الحكم دون صورة الزعم اذ ليس هناك خبر من الطرفين
 فلا يقطن بينهما الادراك المتوسط ظهوراً تاماً او غيراً بقلاً
 ليس بعد تصور الطرفين الا الادراك البسيط المستحي بالحكم
 لا يقال الحكم ادراك وقوم النية اولا وقومها فيقول
 على ادراك النية لان هذا القبي يتوقف على تبين المغايرة
 ثم ان هذا تبين فلا بد انه لا يلزم من يتوقف في الصورة
 يتوقف في المجمع واعلم ان اثبات هذا الادراك في القسم
 من محركات المتأخرين واما القدام فليس خدع بعد
 تصور الطرفين الادراك النية التامة المتعديتين على وجه
 الادعاء وفي صورة السلب والوهم لم يدرك تلك النية
 بل الوهم بل تصور في ههنا تصور في صورة السلب

لا يشعده هذا الطرفين
 الادراك بالنية المتأخر

و لو لم يزد من في النظم فالفرق بين الصور والنظم يجب
 الترخ كما يشهد به الوجدان والصور لا يخرج من يقين كل
 شيء واما النظم فلا يتعلق الا بالنسبة لثابت الجزئية ومن
 هذا يعلم ان ما ذكره في تعريف النظم من انه ادراك وتوقع
 النسبة واما توقعها غير سديد والاولى ان يقال هي
 الاذعان بتوقع النسبة واما توقعها فتا ملة في توقعها
 ان الحكم فعل من افعال النفس او لا يقال فكيف يصح
 بالادلة والكلب والافعال لا يتصف بها لان عدم انما
 الافعال بها مطلقا ثم عند عدم ادلائها مع ان يصح
 على ان بعض الافعال النفسانية كسب يكون ميسوبا بترتيب
 المعلومات متوقفا عليه وبعضها يدعى لعدم توقعه
ف بنا على ان الالفاظ التي يعنى بها عن الحكم او هذا
 البناء لا يخرج من بعدا ولو كان منشاء وهمهم كون تلك
 الالفاظ غيب معاينها الاصطلاحية متغيرة فالعلم
 والصور ايضا كذا كانت مع انهم لم يتوهموا كونها فضلا
 ومثله ذلك بمقتضى العقل فضلا عن الفضلاء
 ولو كان منشاء الوهم كونها غيب معاينها بالتحقيق فالتعريف

و انما ناهى عن هذا
 فاما هذا التعريف
 به من تعنى في هذا
 التعريفات من اولها
 كالتعريفات في مر

كلامه

على ما هو من مقولة الفعل فذلك بعد ان بناء الحكم على
 المعاني اللغوية مع الاعراض من المعاني الاصطلاحية
 بجعلها عن العلماء والظن ان منشاء وهمهم انهم
 وجدوا في النظم انهم راوا على اثر الصور وهو انما
 النفس واعتبر انما تحسوا ان ذلك الامر لم يدر في
 صادر عن النفس حتى يكون الصور الساخر المعلق
 بالنسبة خاليا عن هذا الفعل وهذا الفعل امر زائد ينضم
 اليه والتحقق انه ليس هناك الادراك محض من استيعاب
 انما المحض من محض من فهمه وليس النفس هنا فعل بل قول
 كيف لا والانا للمذكورة من حيث الانفعال والاعتدال
 ولا يرجع الى فعل اصلا كما يشهد به الوجدان الصحيح
 اما ان يكون ادراكا ان النسبة واقعة والاولى ان يقال
 اما ان كان لان النسبة او كما صحت التفسير عليه واذ
 اردت تفسيره على مذهب الامام قد يورد عليه ان الامام
 جعل الحكم فعلا فلا يتحقق هذا النظم على غير ما
 بان مراده انه على مذهب الامام في تركيب النظم من
 الادعية لا في تمام مذهبهم وان كان عبارة عن المجموع

الانقياد

الاشارة

المركب لا يخفى ان من ذهب الى ان الحكم فعل لا يخفى تقسيم
 لعلم الى المقصور والمقصور بل انما يقسم العلم الى المقصور والمقصور
 الحكم والقصور المقصور له ومن ذهب مع ذلك الى ان المقصور
 في تركيب المقصور لا بد ان يفعل كما فعل المقصور من تقسيم المقصور
 وجعل المقصور عبارة عن مجموع القسم الثاني مع الحكم في المقصور
 ان المقصور يقع الامام في تركيب المقصور وكون الحكم مقصورا واماما
 ادعاء المحقق من بطلان عدم كون المقصور مقصورا من العلم بان
 احقر قسميه مع امس مقارنا له ثم سندهم بل هو صريح من مذهبهم
 فظهر انطباع كلام المقصور على مذهب الامام واما المقصور المقصور
 الست فيمكن دفعه بان مراده مجموع المقصورات المقصورة للحكم
 ابتداء او بسطر مع الحكم ان جميع المقصورات المقصورة مع
 الحكم والحكم امانة مراده بالقسم الثاني في جميع المقصورات
 التي يعاينها الحكم وبالمجموع مجموع القسم الثاني وهذا وان
 كان فيه تكلف لكنه لا يبعد كل الجهد قوله قيل فيجوز
 على كلام المقصور ان ظاهر عبارة المقصور المقصور فقط من
 المقصور بعدم الحكم كيف لا وقد اعترف المحقق قدس سره
 بان لا وجه على المعنى الاول لزم ان يكون فقط لقول او ادعاء
 كونه بالمقصور

مركبه

المصاحف للحكم

بالمقصور لا يخفى ان المقصور على تقسيم المقصور اذ مداه على ان
 يلزم عدم اعتبار المقصور في المقصور والابتنم ذلك على تقسيم
 المقصور بان لم يعد المقصور فقط في المقصور مع ان
 ان المقصور في المقصور هو المقصور فقط وهذا هو المقصور على
 المقصور كما لا يخفى فانه لا بد من جعل المقصور المقصور بل هو
 المقصور المقصور فاولا ان جعل المقصور على دفعه الاخرين
 عن التقسيم المشهور وحاصل كلامه ان هذا لا يخفى لا يخفى
 على تقسيم المقصور وتجزئته على تقسيم المقصور **قوله** ولزم ايضا ان
 يكون لفظ فقط لغوا وانهما مشتركان فيكون لبيان
 الاطلاق ودفع توهم ارادة فرد مقصور كما في قولك الا
 من حيث هو والمعتبر لا بشرط شيء فانه ليس شيء مقصورا
 لغوا لا فادترفع ذلك التوهم والمقصور ان الذين لا يسألون
 في مقام التقسيم الا المطلق فلا حاجة في ذلك المقام
 الى دفع ذلك التوهم ولذلك لم يبقا في المقام في المقام
 بيان الاطلاق في ذكر المقاصد **قوله** انما يظهر في كلامهم
 قيل لا فرق بين الكلامين من حيث ان احدهما المختص في كل
 منهما معلوم من اللفظ والاخر من الخارج بل كلام المقصور

العلم
 من غير
 ان كان
 من التقسيم
 التقسيم المقصور

كلام المقصور
 كذا في المقام

أظهر في الاشتراك أن الملاقاة تصور على المعنى لا على الصفة
والاولى ان يقال في وجهه ان التفسير ان لا يمتثل الاشتراك في
دفعه عن فهم المعنى بل يتم دفعه عن ان لازم عدم اعتبار
التصور فقط في الصحة لا التصور مطلقا سواء كان لفظ
متمم كاولا واخر كلام المحقق مشعر بذلك حيث قال وهذا
الاشتراك يدفع الاعتراضات التي لان الحكم لم يعرض له
هذا مشعر بان معنى عدم الحكم عدم عروضة وجه يتدفع
السؤال عن اصله لا يتوقف على ثبوت بين الحكم وعدم عروضة
اصلا ولا بعدان فثنا قضيتين قطعاً وكذا الحال لو ارد بعد
الحكم عدم مقارنته نعم لو ارد بعد عدم الحكم سبب الحكم
حتى يكون معنى التصور فقط هو التصور الذي ليس
بحكم لتوجب السؤال بناء على ان الحكم وسلبه مقارنان
متناقضين طاهر كما ذكره المحقق في هذا الموضع ويكون
الجواب ما ذكره واعلم انه لو كان معنى عدم الحكم عدم
مطلقاً لم يتم الجواب الذي اوردته من سوء اذ يلزم من
كون مشروطاً بتصوره لا يتعارضه والصحة على اى الاما
مركبا من الحكم وتصوره لا يتعارضه حتى لا يكون الجواب

لتصور
الاشبهية

بأن
يقع
بترفع

لا تزد

ان شر الحكم هو ان التصور المقارن له ووصف
المقارن خارج عنه لئلا يلزم الدور والتمسك على
رأى الامام مركبا من التصورات المقارن للحكم قال
انتم ومن الذي لا يتوقف حصوله على نظره غير حيث
لان جميع العلوم يحصل لصاحب القوة القدسية لا نظرا
كما عرفت مما يروى ان الامام حصل له بل انظر بعد تعليمه
ان يتوقف على النظر فيلزم ان لا يكون شي من العلوم
نظرياً والجواب ان الابداع والنظر غير متعلقان بحسب
الاستحسان بل بحسب اوقات شخص واحد وملك العلوم
ان لم يتوقف على النظر بل ينسب الى صاحب القوة القدسية
فيكون يدل على تميزه بوقفة عليه بالنسبة الى اقل تلك
الفترة فيكون نظيره بالقياس اليه وان قلت ما من
شخص الا ويكن وجود القوة القدسية له لئلا يتوقف
على النظر بالنسبة اليه لا يمكن حصوله له وتقامت
المقدرة من غير ذلك فذلك العلم بالنسبة الى
الفاقد بشرط المقدرة متوقف على النظر فيكون نظريته
بالنسبة اليه وان كانت يدل على تميزه بالقياس الى ذاته

مركب

بالنسبة

وبينهم من هذا ان يكون النظر ثابتا على مقايير الحقائق
 بل يختص بالنظر الى ذات كل فرد من افراد الوجود
 ولا يخرج من بعد والاسهل في الجواب ان يقال ان النظر
 والكتبة صفاتان للعلم بالذات والمعلوم بالعرض في العلم
 الحاصل بالنظر هو خوف على النظر وهو مضاف للعلم الحاصل
 بدونها بالتخص فليس علم واحد بالتخص يمكن حصوله
 تارة بالنظر واخرى بغيره ليرد النقض ويجرد المنع
 لا يكفي لنا قسنا كما لا ينبغي بل علينا اثبات ان العلم
 الشخصي يمكن حصوله بالنظر بغيره وكون ذلك
 شرط القنادر ولو قيل ان النظر ما حصل بالذات والبدني
 ما حصل بغيره لم يتوجه السؤال **فهل** الاشكال
 في تعريف البدني والنظر من التصور او قولنا بل
 فيهما ايضا اشكال لان الامر يستلزم ان لا يعقل الا بعد
 تعقل اطرافها كالنفس للملكية التي يتوحد بها قد يكون
 بناها غير محتاج الى النظر والطرفا محتاجا اليه
 فان قلت يمكن اثبات كون تلك الامور نظرية ولا
 يلزم منها الهدام شيء من القواعد فيكون التصديق
 المذكورة

انتهى

لمذكورة فانه لو اتزم نظريتها يلزم ان يكون العلم
 مكتسب من القول الخارج وهو خلاف قاعدتهم قلت
 يلزم من الاول ان يكون النظر مكتسبا من غير
 حده ورسيم بل من كل طرفة او رسمها وذلك ايضا
 خلاف قاعدتهم **فهل** واذا جعل العلم عبارة عن
 المجموع كما هو مذهب الامام قوي الاشكال فلا يقال
 الاشكال على مذهب الامام اذ التصورات كلها بدنية
 عنده وانت خبير بان غرض المحقق قدس سره انه اذا جعل
 العلم عبارة عن المجموع كما هو مذهب الامام قوي
 الاشكال ولا يلزم من ذلك ان يعقوى الاشكال على
 الامام فحاصل كلامه انه لو اخذ كما ذهب اليه الامام في
 تركيب العلم فقط قوي الاشكال على انه يمكن ان
 يقال يعقوى الاشكال على الامام ايضا ليطال ما ذكر
 من مباحث التصورات فاذا التزم فيما ذهب اليه
 قوي الاشكال عليه ايضا **فهل** ليس جميع التصورات
 بدنية ايضا والا لما احتجنا الى نظرية البحث لان معنى
 البدني هو لا يحتاج الى نظر فثبت المتقدم والمتأخر

اشكال

المعظم

تخصيها

والجواب ان المجتزأة البديهي عدم احتياج التصديق
 وفي الثاني عدم احتياجها فيه عما وان كانا متلازمان
 لكنها متغايران فان الاول عبارة عن توقف حصول
 التصور على النظر والتأني عبارة عن توقف عقولنا
 اياها عليه **قوله** قد يعجز لنا فاضل في توجيه هذا
 التفسير حاصل انه اطلاق المثل واداء المقدم الكامل
 المجمع الى النظر بها على ادعاء ان غير المجمع ليس له
 ولم يرد ان هذا التصديق المجمع مقدر ههنا او متوهم
 يرد عليه ان المقدر بلغة المذكور والمعنى كما ذكره
 لاجل هذه الدقة **قوله** قال فليسا على قلبنا على قوله فان
 تم تم الكلام والا فلا فيه نظر لان الدليل يتم على تقدير
 انتفاء الكتاب التصور من التصور وبالعكس هو ان كان
 مستغنا اولاً اذ على تقدير انتفائه يكون حصول التصور
 والتصديقان بطريق الدعوى والتم قطعاً واعلم انه
 لم يجر بهان على مشاع الكتاب التصور من التصور
 وبالعكس فان لم يطلع على ذلك الكتاب قال الشيخ
 في انتفاءه في اول فصل موضوع المنطق ليس يمكن
 ان ينقل

بالثاني
التصديق

ان ينقل الذهن من معنى واحد مفرد الى تصديق
 شئ فان ذلك المعنى ليس حكم وجوده وعلمه حكماً
 واحداً في انتفاع ذلك التصديق انه كان التصديق
 سواء في نفس المعنى من جوده او معدوماً فليس الحق من
 في انتفاع التصديق به لان موقع التصديق هو علمه والتصديق
 بهذا ان يكون شئ علمه شئ وحالتي وجوده وعلمه
 فلا يقع بالفرد كفاية من غير يحصل وجوده او علمه
 في ذاته او في حادثة فلا يكون مؤيداً الى التصديق بغير شئ
 اذا ثبت بالمعنى وجوده او معدوماً فقد انتفت البنية
 احدها اما التصور فانه كثير ما يقع بمعنى مفرد وفي
 كما ينبغي لك في موضع في قليل من الاستدلال ويصح
 ذلك فهو في اكثر النسخة فخر ردي بل الموقع للتصور
 في اكثر الاشياء معان مؤلفه اقول في غير بحث اما
 اولاً فلا ن هذا الدليل منغوض باعادة المقدم التصور
 اذ يجري فيه ما ذكره بجبر من انه ليس حكم وجوده هذا
 المقدم وعلمه واحد في انتفاع التصور اذ لو كان
 التصور يقع سواء كان المفرد موجوداً او معدوماً فليس

فويت

لرمه في ايقاع التصور لان موقع التصور على التصور
وليس يجوز ان يكون شئ على شئ في حال عدم وجوده
فلا يقع بالمفرد كفاية من غير مفصل وجوده او
في اثر او حاله فلا يكون المفرد مؤديا الى التصور من
غير اقراره معنى اخر مع انه لا يقرب بان التصور كذا
يقع بمعنى مفرد واما اننا فلا نقول هذا المعنى
وجوده في الذهن موقع النص وليس وجوده في الذهن
موقع النص وليس وجوده في الذهن او معلوما بالفعل
منضما اليه حتى يلزم تركيزه ان المفرد الموقوع للتصور
بل المركب الموقوع له ايقاع يجب وجوده في الذهن يقيد
التصور وليس وجوده في الذهن او معلوما بالفعل
منضما اليه فلا يلزم تركيزه الموقوع للتصور وان يكون
على شئ في حالتي وجوده واعلم انه ليس فرض الشئ ههنا
اقامة الدليل على امتناع الكتاب النص من التصور فان
المفرد المختص من التصور بل عرض اثبات انه لا يدرك كالمركب
النص من التاليف كليا وفي كاسية تصور في اكثر المواد ويرد
عليه ما ذكرناه في ان البيان الضرورات يتم بدون
ذلك

فلا يقال ان يقول

علمهم

منه انفس
الذاتية

ذلك في قولنا ان بيان في التصديقات ايضا يتم بدون
ذلك لان الكتاب المقدم من التصور على تقدير وجوده
يقوم على المقدم بالمناشير بين ذلك التصور والنص
المطعون في ان الكتاب مطلقا انما يكون من مبادئنا
له ولما يلزم العلم بالمناشير لينتهي الى الحركة الاولى ويقود
النسب الاختصاصي لمصطلح المطع اذ لو لم يعلم ان تلك
المبادئ مناسبتة للمطع ينقطع الحركة الاولى عند ههنا
يكن ترتيبها للمجمل صير وفيه بحث لانا لا نعلم اننا نقطع
الحركة والنسب يتوقف على المقدم بالمناشير ههنا ان ينتهي
الحركة الى معلومات ينشأ في انها مناسبتة للمطع ويكون
مناسبتة في الواقع فيتم بها الامتحان فيحصل المطع كما ان
فما قبل الماء قد ينشأ في وجود الماء في موضع فمستحق في
ذلك الموضع ويصل الى الماء لا يقال لا بد من هذا في حصر
العكس لان هذا النسب ليس له محل انا في الى الجمل لان
لما لم يعلم ترتيبها غير ما على فعل لا يكون الفعل لاجل ذلك
الغايرة بل يكون لا راجع معلوم النسب على كذا في ان مثلا
او استفراغ الجمل لنقع اصطلاح النفس ومقتضى

فيقتضيه ذلك

استفراغ تمام قوله
خودا بكارهين
والله اعلم

الطائفة لكثرة قدر يودي الامراض كالماء في المثال
المذكور وذلك لان الماء ليس غايته لذات الفعل
وان كان قابلية له لانا نقول ما ذكرتم من انه يغير في العلة
الغائية كونها معلوم المتبقي اذ لا يتصور ابتعاد الفعن
بجهد الشك لتساوي لم فيه فلا يخرج احد عما بالبا عيشة
والعلة الغائية في المثال المذكور وما يشبهه الحقيقة هي
امر معلوم الترتيب كما ذكرتم وان قيل في العرف ان هذا هو
لأجل الماء مثلا لكن لماعية في الفكر كونه النادى في
غايته لهذا الوجه انهم ان يخرج مثل هذه الصورة عن
الفكر لا سبيل الى اندراج في شيء من اقسام البدل
هذه فلا بد ان يراد بما ذكرتم تعريف الفكر كونه النادى
على غايته لم يعبر فيه ليشمل مثل هذه الصورة **فان**
ما نتم ذكره **فان** اشاح الدور هو توقف الشيء على
ما يتوقف عليه ما يرتبه او قول لم يرتبه متعلق بقوله
يتوقف والمراد من التوقف الاول ان يتم التوقف
يرتبه لانه المتبادر عند الاطلاق فيكون معنى الدور
هو توقف الشيء يرتبه على ما يتوقف عليه ما يرتبه او
يرتبه

الطائفة لكثرة قدر يودي الامراض كالماء في المثال المذكور وذلك لان الماء ليس غايته لذات الفعل وان كان قابلية له لانا نقول ما ذكرتم من انه يغير في العلة الغائية كونها معلوم المتبقي اذ لا يتصور ابتعاد الفعن بجهد الشك لتساوي لم فيه فلا يخرج احد عما بالبا عيشة

فان

الطائفة لكثرة قدر يودي الامراض كالماء في المثال المذكور وذلك لان الماء ليس غايته لذات الفعل وان كان قابلية له لانا نقول ما ذكرتم من انه يغير في العلة الغائية كونها معلوم المتبقي اذ لا يتصور ابتعاد الفعن بجهد الشك لتساوي لم فيه فلا يخرج احد عما بالبا عيشة

بمرتبة فيكون الدور المصريح توقف الشيء يرتبه على ما يتوقف
يرتبه المصريح توقف الشيء يرتبه على ما يتوقف عليه المرتبة
لا يقال اذ ان توقف الشيء يرتبه على ما يتوقف عليه المرتبة
توقف الشيء يرتبه على ما يتوقف عليه المرتبة كما في ذلك
دورا مضمنا بناء على هذا التعريف لانه توقف الشيء يرتبه على
مرتبة على ما يتوقف عليه المرتبة يرتبه على ما يتوقف عليه المرتبة
توقف الشيء يرتبه على ما يتوقف عليه المرتبة يرتبه على ما يتوقف عليه المرتبة
تعريف الدور المصريح ان توقف الشيء يرتبه على ما يتوقف عليه المرتبة
على المرتبة فلا يكون تعريف الدور المصريح معا لانا
نقول ليس من او تفسير الاسس لست واحدة عن التوقف
يصدر على ما باعتبارها رافعا لتوقف المرتبة على ما يتوقف
على المرتبة وباعتبارها رافعا لتوقف المرتبة على ما يتوقف
على المرتبة وليس هناك دوران من الدور المصريح بل فرد
واحد هو المتعلق بالتوقف فاجزم وقد عجل من بالاصلين
على معمول واحد وفيه انه يصح المعنى توقف الشيء اما
مرتبة على ما يتوقف عليه المرتبة واما المرتبة على ما يتوقف
على المرتبة فيصح ان توقف المرتبة على ما يتوقف عليه المرتبة

وهذا هو الاصل من الدور المصريح

فان

الطائفة لكثرة قدر يودي الامراض كالماء في المثال المذكور وذلك لان الماء ليس غايته لذات الفعل وان كان قابلية له لانا نقول ما ذكرتم من انه يغير في العلة الغائية كونها معلوم المتبقي اذ لا يتصور ابتعاد الفعن بجهد الشك لتساوي لم فيه فلا يخرج احد عما بالبا عيشة

بما يتوهم من التعريف لعدم وجودها في شيء من شئ
المراد بغير ضرورة ان في الشئ الاول كذا التعريفين بمراتب
وفي الشئ الثاني كلاهما بمرتين فاحسن تدبير **تفسير**
التي يقع فيها المكان الفكرة ٤ صرح بقوم بان الفكر كذا
النفوس في المقتولان من قبل الحركة في الكيفيات المنفصلة
وقد ثبت ان لا يدرك الحركة من كون الشيء يجب يرض فيه كل
ان فرد من المقتولة التي فيها الحركة لا يكون ذلك الفرد في
لانه السابق في ان الاخر والاثبات التي يمكن فهمها
في القدران غير باقصر عند عدم فكل الاخراد المعروفة
غير واقعة ومعلوم انه ليس في صورة الفكر العاقل
محسوسة لا سيما في الرجوع من الياوي الى المطلق انه ليس
هناك الا العلم بالمعنى والفصل مثلا او الصغر في الكبر
فلا يتصور كون النفس في كل ان متصفا بغيره من العلم
لا يكون قبله ولا بعده لا يقال النفس اذا احتلت النفس
مثلا والوقت اليها فانها تنقل منها الى الفصل باليد
ويجوز فانه ضعيف التماسا الى الحس يدريا ويقوى
التماسا الى العقل باليد **لا** انقل قد حصل بان
الاتفاق

المراد بغير ضرورة
ان في الشئ الاول كذا
التعريفين بمراتب
وفي الشئ الثاني كلاهما
بمرتين فاحسن تدبير
تفسير
التي يقع فيها المكان
الفكرة ٤ صرح بقوم
بان الفكر كذا
النفوس في المقتولان
من قبل الحركة في
الكيفيات المنفصلة
وقد ثبت ان لا يدرك
الحركة من كون الشيء
يجب يرض فيه كل
ان فرد من المقتولة
التي فيها الحركة لا
يكون ذلك الفرد في
لانه السابق في ان
الاخر والاثبات التي
يمكن فهمها في
القدران غير باقصر
عند عدم فكل
الاخراد المعروفة
غير واقعة ومعلوم
انه ليس في صورة
الفكر العاقل
محسوسة لا سيما
في الرجوع من
الياوي الى
المطلق انه ليس
هناك الا العلم
بالمعنى والفصل
مثلا او الصغر
في الكبر
فلا يتصور
كون النفس
في كل ان
متصفا بغيره
من العلم
لا يكون
قبله ولا
بعده لا
يقال النفس
اذا احتلت
النفس
مثلا والوقت
اليها فانها
تنقل منها
الى الفصل
باليد
ويجوز فانه
ضعيف التماسا
الى الحس
يدريا ويقوى
التماسا
الى العقل
باليد
لا انقل
قد حصل بان
الاتفاق

الاتفاق فعل من افعال النفس وقد عرفت بان ما حركه
الاتفاق مقولته الكم والكيف والاي والوضع فلا يكون في الاتفاق
حركة ولئن سلم فلا يقع ما ذكره من ان الفكر كذا كغيره
هذا ولو قيل بان اختلاف مراتب الاتفاق يستلزم ان
الصورة في الشدة والضعف والنفس في كل مرتبة ضرها
الاتفاق صورة في مرتبة من الشدة والضعف في القوة
في الشدة والضعف الصورة السابقة والملاحضة يكون
لها حركة في الصورة بعد **تفسير** بحملة الى القوة هذا
ليس صحيحا لان الضيق ان العلم لا يحل علم بالفعل كما
في موضع **تفسير** فان العلم باجزاء المعرف يجمع العلم
بالمعرف لم يقل ان العلم بالمعرف يجمع العلم بالمعرف لان
العلم بالمعرف عين العلم بالمعرف عنده واراد بالاجزاء
كل جزء جزء لا يجمع الاجزاء فانه عين الكل **تفسير** هذا
الدليل مبنى على حدوث النفس او قول على تقدير نضوية
الكل لا يمكن ان يكون شئ من الاشياء واذا لم يحصل شئ
من الاشياء بالكلية لم يحصل شئ من الاشياء بالوسم
اما الملازمة الثانية فظاهر من ضرورة ان ما هو

المراد بغير ضرورة
ان في الشئ الاول كذا
التعريفين بمراتب
وفي الشئ الثاني كلاهما
بمرتين فاحسن تدبير
تفسير
التي يقع فيها المكان
الفكرة ٤ صرح بقوم
بان الفكر كذا
النفوس في المقتولان
من قبل الحركة في
الكيفيات المنفصلة
وقد ثبت ان لا يدرك
الحركة من كون الشيء
يجب يرض فيه كل
ان فرد من المقتولة
التي فيها الحركة لا
يكون ذلك الفرد في
لانه السابق في ان
الاخر والاثبات التي
يمكن فهمها في
القدران غير باقصر
عند عدم فكل
الاخراد المعروفة
غير واقعة ومعلوم
انه ليس في صورة
الفكر العاقل
محسوسة لا سيما
في الرجوع من
الياوي الى
المطلق انه ليس
هناك الا العلم
بالمعنى والفصل
مثلا او الصغر
في الكبر
فلا يتصور
كون النفس
في كل ان
متصفا بغيره
من العلم
لا يكون
قبله ولا
بعده لا
يقال النفس
اذا احتلت
النفس
مثلا والوقت
اليها فانها
تنقل منها
الى الفصل
باليد
ويجوز فانه
ضعيف التماسا
الى الحس
يدريا ويقوى
التماسا
الى العقل
باليد
لا انقل
قد حصل بان
الاتفاق

فشيء فهو كشيء آخر فاذا لم يحصل كنهه ما لم يحصل كنهه
 واما الملازمة الاولى فلا ن حصول كل شي بكنهه سبقها
 يحصل بكنهه اذ الشيء ما لم يعلم ولا يوجب لم يكن الكتاب
 وحصوله بكنهه على قدر نظيره الكلي موثوق على كنهه
 من الاول الى اخره معني في الكتاب وانما يتصور الشروع في
 كسبه كنهه من ذلك الحد من الزمان وذلك زمان متناه
 فلا يمكن الكتاب كنهه في غير وقت يفصله ان اذ افترضنا ان كنهه
 متناه حصل للمفسر من الاول الى الان مثلا فنقول هذا
 كنه لان الكتاب كنهه انما يتصور بعد معرفة بوضوح ان
 ما ويرى غير المشاهدة نظيره على ذلك التقدير فيقولون
 الوجود موثوق على صرف الزمان من الاول الى اخره معني
 في الكتاب ثم من ذلك الحد من الزمان لا يمكن الكتاب
 كنهه لان زمان متناه من جانب المتناهي فلا يمكن حصول
 كنهه وقد فرضناه حاصله خف وهذا يجري في كل كنهه
 حصوله فلا يمكن حصول شي بكنهه فاذا لم يحصل شي من
 الاشياء بكنهه لم يحصل شي من الاشياء بكنهه لان كل شي
 كنهه شي كما سبق فها هو كنهه والما كانت التصورات
 وبقول

بحصل بكنهه

ذلك الوجه

في الكتاب كنهه من ذلك الحد من الزمان لا يمكن الكتاب كنهه لان زمان متناه من جانب المتناهي فلا يمكن حصول كنهه وقد فرضناه حاصله خف وهذا يجري في كل كنهه حصوله فلا يمكن حصول شي بكنهه فاذا لم يحصل شي من الاشياء بكنهه لم يحصل شي من الاشياء بكنهه لان كل شي كنهه شي كما سبق فها هو كنهه والما كانت التصورات وبقول

والنقد في ان امور موجودة في الخارج اه قدناش فيه
 باننا ان اريد ان التصورات والتفانيات امور موجودة
 في الخارج فهي ثم كيف لا لا يتحقق عندهم ان العلم على
 الموجودة في الذهن وان اريد انها موجودة في الذهن
 فهذا المعلوم انما كنهه كانت خيرة ان العلم ان كنهه
 قد مره بنى الكلام على ما هو المشهور فيما بين العقول
 من علم العلوم من الكيفيات النفسانية الموجودة في الخارج
 واما يتحقق لئلا فهو كونه كونه لا موعده على ان يمكن ان
 يقال المراد من كونه ما موجوده وجودها في الذهن فان
 البديهة والنظيرة من المعارض الذميمة يمكن في ان
 تصاف باحد هما الوجود الذهني وزيد لمعروف وان كان
 موجودا في الذهن لا ينصف بالكتاب وعدها لانها موجودة
 الخارجية والاعتقاد بها يستلزم لوجودها الخارجي **قوله**
 فان النظر لا لا يدعي ان تعلم ان معنى النظر ما يحتاج الى
 النظر اليه بل ما لا يحتاج اليه يمكن ان يتبين ان يقول ان اليد
 بمعنى النظر كنهه تسامح في العبارة لئلا يراهما **قوله**
 اختلاف التصورات فان الكتاب بها هو يعني ان بيان الكتاب بها

فكولا

عدها

في النظر

[illegible]

الحق منقذ يربطها في ضمير العقلاء، واتبع قول شاذ
 لما في سواها الخرافة، حمل من تقدمه بوجه الوجه، وتقره
 عن الكسب بالرسوم، والمردود تم الصلوة على من ناف على
 اقرا ونوع البشر، كما تكلل بعام، اقرا صار باب النظر على الم
 العارفين بحقائق المسائل، واصحابه السالين في العلم
 وبعد فيقول العفيف الخبير الشير، بعد الحسن البزوف
 الله صله ورفع ذكره، فذا التمت اهل الحقيق فيحق

بسم الله الرحمن الرحيم

ثم اريد ان يعلم ان كسب المنطق فان
قلت ان اريد بالوجوب الوجوب العقلي فلا بد ان يتم
لان المقدّم لا يجب ان يعلم في كسب المنطق وجوب
عقلي وان اريد به الوجوب الاستيعابي فلا بد ان يتم
الى تقدير المضان قلت المراد الثاني وتقدر للضمان
بناء على ان المقدّم لا يتحسن ان يعلم في انشاء المنطق
كما نتج من لفظ في كل المتحسن ان يعلم بتبديل الشرع

[illegible][illegible]

عند
وقادة بالاشياء

والاخرى بالاضرة كذا المقسم في المثال الثاني هو
المختلج بالارادة والقيود ان هما الجسم الناطق في الجسم
الغير الناطق وقد فصلت فيهما بالاشياء في حصول
صورة الشيء في العقل اقول لم يرد للماء بالصورة
ههنا التخييل والمثال كما يتغير كلام الله بل ارادة انصور
الماء مثلا ما يرضى لما ذكره اذ كانت موجودة في الخارج
فان صورته لا يشاء كما يحصل في المرة في العقل
ايضا ومن ثم يتبين القوة العاقلة المستعدة لحصول
صوره الاشياء فيهما بالسهولة المستعدة لذلك وليسمى
عقلا ههنا لاني لم افسرنا صورة الشيء بمقتضى الشيء
لها هو هو كما يتبين في طبيعيات الشفا حكماء بان
حقائق الاشياء تحصل في العقل فان شئت تفصل
الكلام في هذا المقام فارجع الى ما ذكرناه في خواشي شرح
التجريد ثم قول الله كما ثبت صورة الشيء في المرة
كلام محتمل ذكره للتجريب الى فهم المبتدئ اذ لا يستطيع
صورة الاشياء في المرة اصله بل يترك الاشياء المتأخر
للمرة من جهة كما حقق في موضع **قوله** ليس في زمان

المواد

الشيء

في

فيستعمل اذ في القضية المذكورة اذ اقدم تصور الاشياء
حال الحكم صار الحكم موضوعا والاشياء هي الموضوع في تصور
القضية عكس القضية الاولى ونحقق الكلام في هذا المقام
ان القضية التي تدرك هي على اتحاد الامرين وان هذا اذا كانت
لم يتبين احد خبرها عن الاخر بحسب الطبع لان اتحاد امرين
اخر مستلزم للاتحاد الاخر معرفة بما قدم حال الحكم كان هو
الموضوع عند المنطقيين لان الذي وضع حكمه بالاشياء كان
اجزاء المنفصلة لما لم يتبين بحسب الطبع بناء على ان اتحاد
اجزائها لا يمتلزم قطا للاتحاد لكان المقدم هو ما
تقدم ههنا في التصور فان قلت قد انفق النجاة على جاز تقديم
الخبر على المبتدأ واذا اقدم الخبر كان تصور معناه مقدم على
تصور معنى المبتدأ في حال الحكم قلت هذا غير مسلم اذ من الجائز
ان يكون ملا حظته معنى المبتدأ مقدما في حال صلاحه فمعنى
التركيب على ملا حظته معنى الخبر وان كان المبتدأ موضوعا
عنه في العبارة ويكون وزاده وان هو عرضة التأخر
على الخوض وحده فليفتقر ولو سلم هذا فلا يتم ان كل
ما هو مبتدأ عند النجاة يكون معناه موضوعا عند المنطقيين

في التصور

المقدم

في القضية المذكورة انما
تقدم بغير موضوعها

لأن مطع نظر النجاة وعناية حانية للفظ فإذا كان أحد
اللفظين اللذين حكم باتحاد معناهما مقترقا والآخر مكررا
فهو إلى أن المعرفة منهما هو المبدأ أو ما في حكمه سواء كان
مقدما أو مؤخر حتى إذا وقع خلاف ذلك كما في قوله
تعالى إن أول بيت وضع للناس للذي ببكة صياكوه
للعالمين حكوا بأنه من باب التعليل مطع نظر المنطقيين
وعاين جانب الحق ما فيها لوجظ ووضع حكم عليه بأنه
آخر جملوه موضوعا حتى إن القرآن السور بالآخرين
إلى أنه موضوع بل ذهبوا إلى أن القصة أنه في سورة
جزء من جملها كتب الله في شهر المطالع وما يقولون
من أن السور مقرون بالحقول في الخرافات فهو قول
يختص بالمقوله الختفي أن السور جعلت مع شيء
آخر محولا وعندنا في جهة النظر لا يلزم أن يكون
معنى المبدأ موضوعا وأما القصة التي لا تتركها
على اتحاد الأجزاء فإن هذا إذا كان بل يدل على أنها
تستمر إلى آخره أن يثبت الآخر الغير قسيتين المنسوب
الغير منهما سواء قدم أو أخر كما أن المنقولة التي تميز

لما يقين

لما يقين أحد جزئيهما عن الآخر بالمطع بناء على أن يستلزم

فهما

لما يقين أحد جزئيهما عن الآخر بالمطع بناء على أن يستلزم
أما الآخر لا يستلزم استدلال الآخر كان ما جعل منزهة عنهما
هو المقدم سواء قدم وأخر فإن قلت لا يجوز تقديم المنسوب
الغير في القصة المذكورة لأنه لو قدم وقيل غير ضرب صار
المنسوب مجموع ضرب مع غير المنسوب فيه فيكون قصة العرب
قلت نظر المنطقي ليس مقصودا على كلام العرب وهو
تقديم المنسوب الغير في مثل هذه القصة في آخر العرب كقولك
بأنها يستمر زيد وحيث أن الظاهر أن تقدير الضمير في مثل هذه
القصة في آخر العرب يقع بعض القواعد الخفية وإن الأ
يقصدون بقوله زيد ضرب غير ضرب إلى زيد حتى
كان معناه بالفارسية زيد و زيد لا تميز ضرب هو إليه
حتى كان معناه لها زيد و زيد أو قول **و** وأدراك تميز
الكسائر قول تميز الحكمة في القصة المذكورة هي كون
الإنسان كائنا لا يثبت الكاتب له لأن الحكم فيها باتحاد
الطرفين ولذا كانت نكرة القوم بالاذعان به هو هو
المعتبر بين الطرفين حال الاذعان بلحاذاهما هو كون
الآخر لا يثبت أحدهما بالآخر لأن الطرفين من حيث هما

مع

الادراك في تصور الحكم
بأنه لا يكون
بأنه لا يكون

فقدان لا يتصور ثبوت احد هما للاخر ولو يمكن ان يجعل المراد
بغيرها ثبوت احد هما للاخر فما مل قوله لم يحصل لنا سكون
ادراك ان الشئ واقعا او اعتل الشئ مع حرفي غير متقبل
رابط بهما احد الطرفين بالاخر حال الحكم واليقدر ان يلتفت اليه
في تلك الحالة حتى يحكم بانها واقعة او ليست بواقعة
انما تفتت الى الطرفين حال كونها مرتبطين بالشئ والشئ
وايضا بينهما فتارة تقبل هذا المقتضى وتزعم يروى
الحكم الايجاب وتارة تزعم ونكره وهو الحكم السلب
تارة تزعم نفي وهو الشك ولا المثلث في مرتبة من هذا
اذا تأملت فبما ملا صا وامن ثم قيل ان معروض الحكم
هو مجموع الشئ فاعرف ذلك قوله لان الحكم عارض
لمحققه ثم اذ قد صرحنا ان معروض الحكم هو مجموع
الشئ قوله وان اردت التقسيم على مذهب الامام هذا
التقسيم انما يتقسم على مذهب الامام اذ كان الحكم عنده
ادراكا فان التقسيم عنده يكون مجموع ادراكات
فيكون ادراكا في تقسيم العلم اليه اما اذ كان الحكم
عنه فعلا فيكون التقسيم على مذهب مرتبها من الشئ
ادراكا

مرتبة

مرتبة

ادراكات وتعمل فلا يكون مجموع ادراكا فلا يتقسم العلم
اليه لكن سيقىح العلامة في مباحث بيان تقديم التصور
على التقسيم بان الحكم عند الامام فعل يقول لانا نقول مذهب
الامام ان لا يقع فعل الادراك فلا يتقسم هذا التقسيم
على مذهب مرتبها ان يكلف ويقال المراد العقلية مرتبها
انك بعد ما عرفت ان الشئ هو ان الحكم ادراكا لا فعلا اذ
اردت تقسيم العلم على ما ذهب اليه الامام في التقسيم قلت
هكذا وان كنت مخالفا للامام فيما ذهب اليه الحكم قوله
لم يمكن التقسيم شيئا من العلم الى قوله وذلك بقوله بطلان
ذلك على ما ذهب اليه الحكم غير مستلزم فانه لما ذهب الى ان
الحكم فعل لا علم وان التقسيم هو مجموع احد قسمي العلم والحكم
فلا يكون التقسيم منه شيئا من العلم بل التقسيم انما يدل على
تقسيم العلم الى الشعور والتصور لا اقتضاه كون التقسيم شيئا
من العلم وانتشار التقسيم بوجبه لا يقتضي ذلك واما اقتض
تقديم التقسيم بالتصور التي المذكورة فانما يريد ان يجعل
الادراك مع الحكم على الادراكات المعروفة واما اذ احمل
عليه فلا وزد لانه لا يصدق على تصور الحكم بغير

من ان الحكم فعل

بالصور

انرا وكن معروض الحكم وكذا الحال في البواقي **قول** وفيه
 حيث انهم المقتضى للاشتقاقية المتروكة في عبارة الشرح
 اعني قولك لكن التصور معتبر في النظر ان وجهه بان تصور
 الحكم عليه لا يقتضي ما صدق عليه المقدم لا يقتضي في الجواب
 ما ذكره انتم وجهه ما ذكره انتم في شرح المطالع وان وجهه
 بان التصور معتبر في مفهوم المقدم كما يتبرر بقوله المصنف
 او تصورهم حكم وبقوله المجيب تصديق فان الوجه ما ذكره
 من ان ما ان المعتبر في المقدم هو مطلق التصور لا المقصور
 المسافح فالاولى ان وجهه المقدم المتروك وجهه بالوجه
 الثاني في لتسليم الجواب المذكور من غير ان يربط بالتمثيل
 الذي اتي اليه في المناقشة وهو ان ذكره الجواب الثاني
 المطابق للتصديق الى فهم المبتدئ فان قلت انتم في
 المعية في المقدم شرطها او غيرهما من التصور لا بشرط في باقي
 من توجيه المقدم لا الاستثنائية بالوجه الثاني اذا تصور
 المقدم فيما صدق عليه المقدم شرطه عند الحكم وجهه
 عند الامام لا التصور المعتبر في مفهومه حيث انما
 المعتبر في مفهوم امر اخر قد يكون جزءا منه وهو شرط وقد

لا يقتضي في الجواب
 وجهه ما ذكره

انما

يكون

يكون شرطه التقدير وتحققه كالجوهر الماخوذ في حدوده
 الاعراض فان تفعل كثر العرض مشروط بتفعل الجواهر
 وتحقق العرض انهم مشروط بتحققه كما تحقق في مفهوم
 فيمكن ان يجعل قول انتم والمعتبر في المقدم شيئا او جزءا
 الى حد من القسمين وان كان غير متبادر في هذا المقام
 لتسليم الكلام **قول** وهو الذي يتوقف حصوله على
 نظر بان قلت العلوم التي ذهب القوم الى انها نظرية
 اذا لم يكن حصولها بطريق اخر غير النظر بصدق ان حصولها
 يتوقف على النظر لكن يمكن حصولها بطريقين الخداس انهم
 كما هو حكاية واذا امكن حصولها بطريق الخداس لم يتوقف
 حصولها على النظر فينتقض تعريف الصوري والنظري
 قلت الخبثية معتبرة في التعريفين فالنظري ما يتوقف
 حصوله على النظر من حيث يتوقف حصوله عليه ويمكن
 ان يعتبر هذا الحصول بالقياس الى شخص شخص حسب ما له
 من الاحوال والاقاات فاذا لم يكن لشخص ما قوة حدسية
 في بعض الاوقات لم يكن ان يحصل العلوم المذكورة عنده
 بالحدس حسب ما له من الاحوال في تلك الاوقات فينتقض

تعلية

في الاوقات

ذلك

التعريف

حصولها عنده يجب ما لم ينل من الاشياء في ذلك الوقت على
النظر ويكون نظيره بالقياس اليه نظر الى ما لم ينل من الاشياء
في ذلك الوقت وان كان بله يميزه بالقياس الى شخص اخر
يكون صاحب القوة للتعريف او بالقياس اليه في وقت اخر
يكون حيله القوة المذكورة فير او بالقياس اليه في ذلك
الوقت مع قطع النظر عما لم ينل من الاشياء فير فاعرب ذلك
وقس عليه تعريفه البديهي قوله اما بتعريفه فيل غير
اما ان يتعلق قوله اما بتعريفه بقوله توقف الشيء او يتعلق
بقوله توقف عليه وعلى كلا التقديرين بقوله الذي فحين
غيره منقول مع انه في صدره التفصيل ولا يصح ان يكون
قوله توقف الشيء على انه توقف عليه بتعريفه تعريفه للشيء
المصريح مع ان اللفظ انه يعصده ذلك تدبيره اما على الاول
فلا يربطه فير توقف الشيء بتعريفه واحدة على ما
يتوقف عليه تعريفه اما على الثاني فلا يربطه فير
توقف الشيء بتعريفه على انه يتوقف عليه بتعريفه واحدة على
واحد منها ودمصير الجواب ان هذا من باب تافه
الحاملين على حصوله واحدا وتعريفه الكلام ان الدعوى
توقف

توقف الشيء بتعريفه او يرتب على ما يتوقف عليه بتعريفه او يرتب
فان كان التوقف في كل واحد من الصورتين بتعريفه واحدة
كان الدور معصرا وان كان احدهما او كلاهما يرتب على
مصغر قوله نجاز ان يحصل لنا علوم غير متناهية قبل
اذا كان العلوم باسرها نظيره لا يمكن حصول علم منها الا بعد
حصول علم اخر ككتاب هو متر ولا يمكن حصول ذلك الا بعد
الا بعد حصول علم ثالث ولا يمكن حصوله الا بعد حصول علم
رابع وهكذا فمن اين يحصل علم حتى يكتبه علم اخر فلا
يحصل شيء من العلوم على هذا التقدير سواء كانت النفس
قد يمتد او حاد متر نعم اذا فرض العقل ان احل افراد
العلوم قد اكتسب من علم اخر وذلك العلم الاخر من
علم ثالث وهكذا لم يطلع على جميع العلوم فعدم نهايتها
ولم يظهر الخلف عنده اما اذا لاحظ جميع العلوم بها
وتذكر ان شيئا منها لا يحصل الا بحصول بعضها اخر
قطعا باستتاع حصول شيء منها فاما مل قوله برفع تعريفها
الحركات الفكرية اعلم ان ان يفهم حرف الفكر في الاشارة
بانفاد الالتم من امور حادثة في ذهنه الى امور غير حادثة

منه

فيردا بغيره التي ذكرها هناك وفتر المحقق الطوسي
 الاشتغال المذكور في شرحه لاشارات بالحركة من المبدأ
 الى المطالب وتغير المتأخرين حتى انه ذكر في المتن
 التفرقة الترتيبية على شين المطالع لا شك اننا اذا اردنا
 حصل بمحول مشعور من غير انقلبت النفس من مكان
 في المعقولات حركت من ياب الكيف الى ان يحد مادي
 هذا المطلب ثم تحركت في تلك المبادي على وجه مخصوص
 وتنقل منها الى المط و فيمرحج وهو ان ما في الحركة
 كما حقق في موضع يجب ان يكون امرا قابلا ان ينقسم
 الى غير النهاية يجب النفس كما ان الزمان قابل لذلك
 ويكون المحرك في كل جزء فرض في زمان حركته في قسم
 اخر من تلك الاقسام والمعقولات التي يرتفعون ان
 النفس تحرك فيها ليست قابلة لان ينقسم الى غير النهاية
 حسب انقسام الزمان حتى ليصور ان يقال ان النفس
 يحصل في كل جزء بفرض في زمان حركته جزء من اجزاء
 تلك المعقولات التي تحركت فيمر مثلا لو فرض ان النفس
 تحركت في المعقولات التي هي كجوان الناطق في سائر
 مثلا

مثلا فلا بد ان يقع في كل جزء بفرض في تلك الساعة
 اخر من ذلك المعقول كما ان للحركة في المسافة في كل جزء
 بفرض في زمان حركته جزء من المسافة في الحركت في السعي
 في كل جزء فرض في زمان حركته جزء من السعي
 فلو لم ان يعمل النفس في نصف الساعة جزء من في
 ثلثها جزء من وكذا في غيرها وجزء من مائة
 جزء منها لا يخفى ذلك من الاجزاء التي لا يشاهد من
 البين انه ليس كذلك واقول يشهد ان اشغال النفس من
 معقول الماخر ليس بطريق الحركة ولهذا قال الشيخ في ان ال
 به ان الشفاء قد علم ان الفكر امر كالحركة للنفس
 يتنقل بها من شيء الى شيء ويتردد طالبا لا والحد
 بل بان يلقفت لاحدهما في ان ثم يلقفت الى الاخر
 اخر ولما افترقا لما لا يبين كان لا محالة بينهما زمان
 فاما ان يفتي باللفات الاول في ذلك الزمان ويروى
 في الان الذي يحصل فيه اللفات الثاني واما ان
 لا يبقى فيمر حتى يكون النفس خالية عن هذا اللفا
 انه فيمر هذا اذا كان الاشتغال حسب اللفات اما

كان في

لا بد

اذا كان يحصل الصورة فيان يحصل لها صورة في ان تم
 لها صورة اخرى في ان اخر اما مع بقاء الصورة
 الاولى وبعد زوالها **قوله** فالاضافة بيان لبعض
 نسخ الشرح الاسم الواحد على الصفة وهو انفسه سلب
 فانه اذا امتنع استلزام منطوقه باسم واحد كالسبب في
 ان يوصف بالوحدة ويقال بيت واحد **قوله**
 والمركب يرادف التاليف وذكر المحكي العلامة مرة اخرى
 الكشاف ان التاليف ما اخذ من الالف ونبي على ذلك
 انه لا بد ان يكون بين اجزاء المؤلف مناسبات ملائمة
 فعلى هذا يكون التاليف يختص من التركيب **قوله** كل
 مؤلف صادر لا شئت ان الفكر المفسر بالترتيب
 المنة كورق قد يكون غير مركب صادر عن فاعل مختار
 لا بدله من العلة للاربع ان يكون لا فكل الذي كورد
 اربع حتى يبي على ذلك ان تعريفه مشتمل على علم الاربع
 فالاول ان يقال في بيان ذلك ان الترتيب للملحوظ
 صورة ولمادة وفاعل وغاية اما انه صورة
 فلا تدهيتر وقد يقال للهيئة الصورة كما صرح

صورة

على نفس غير افعال من
 الغير فغير البير
 العلة

التي في طبيعيات الشفاء حيث قال وقد حجت العا
 ان ليس كل هيئة في هذا النوع صورة فليس كل
 هيئة صورة ونفي كل امر يحدث في قابل يصيب به
 موضوعا بصفته محتوية وفي انبثا تر حيث قال وقد
 يقال صورة لكل هيئة وقيل يكون في قابل وحده في اذ
 بالهيئة كيب حتى يكون للهيئة والاعراض صور ولان
 التي تيب صورة بهذا المعنى حكم الله بان لفظ التاليف
 يدل على الصورة بالمطابقة واما ان له مادة فلانه مادة
 ولكل حادث مادة كما بين في موضع اخر واما ان له فاعلا
 وغاية فظن القوم اعتبروا علة الصورة مقيس
 الى اجمع المركب منها ومن المادة **قوله** شئ في طبيعيات
 الشفاء وجميع نظرها في الصورة هيها واعتبارنا مبدأ
 بينها مصر وفي لا كون مبدأ بافاد جزئي الكائن والظن
 من عبارة الله انه اعتبر عليها مقيس الى الترتيب
 فانه اعتبر عليه الفاعل والغاية مقيسا اليه وفيه
 اسكال وهو ان الصورة كما صرح به نفس الترتيب فليق
 يكون علة له ويمكن ان يدل على ذلك بان صورة شئ

الالهيات

الشارح في اوابل الشرح اذا انفقوا العلم برسمه وتقسيمه
 جميع مسائله بما لا يخفى ان كل مسألة ترد عليه علمها من حيث
 العلم لا يابى في ما ذكره ههنا من ان العلم لا يثبت عند العقل الا
 بعد ان يثبت موضوعه كما اشار اليه العلامة في الماشية فان
 قد قيد موضوعه كمسألة كثر كثر بين العلين في احدهما
 يقيد لم يقيد به في الاخر فثبت ان الحكم لم يقيد بهذا القيد
 مسألة احد العلين ولها مدخل في غاية هذا العلم وانما
 الحكم لم يقيد بهذا القيد مسألة العلم الاخر ولم يدخل
 في غاية هذا العلم فمن تصور العلين بغايتها يثبت مسألة
 كل منهما عن مسألة للاخر عنده قلت اذا كانت المسألة على
 ما ذكرت يكون موضوعها مختلفا في العلين فلم يكن
 مشتركة بينهما بل المسألة المشتركة بينهما هو ان يكون
 كل واحد من موضوعها محققا في الحكم الذي بينهما
 غير مختلف في العلين غير انما يثبت في احدهما يثبت
 البيان ويثبت في الاخر يثبت في الآخر فيكون في
 اكشاف واما العلوم التي ليس بعضها تحت بعض ولا
 تحت جزء بعض فكثيرا ما يكون احد العلين معطيا في
 مسألة

بالموضوع
 ذلك
 هو
 العلم للعلم

في بيان ان العلم لا يثبت في الاخر الا بعد ان يثبت في الاول

في مسألة واحدة بينهما برهان الان والآخر معطيا فيه
 برهان العلم مثل ان العلم الرياضي يعطى في كروية ماء
 برهان الان والآخر الطبيعي يعطى برهان العلم وكذلك القول
 في كروية الارض ووجودها في الوسط وكروية القمر والاشعة
 السماوية قال فان الرياضي يعطى برهان الان والطبيعي
 يعطى برهان العلم هذا كلامه ومن صرح في ان المسألة الواحدة
 بعضها قد يكون من علين وامثال هذه المسألة لا يثبت
 يتصور العلم بغايتها اذ لها مدخل في غاية كل منهما فلا
 يعلم انما ياتي بجهة من احدهما وبآي جهة من الاخر اما
 اذا علم موضوعها بجهة كجهة كجهة بكل منهما علم انه من
 احدا العلين اذ استدلالها باحد البرهانين ومن علم
 الاخر اذ استدلالها بالآخر برهان الان والآخر بيان ذلك
 ان موضوع العلم الطبيعي مثلا هو جسم من حيث انه
 ذو طبيعة هي مبدأ حركته وسكونه ووجه من العوارض
 التي تعرض لراؤا والذات من هذه الطبيعة فلا يثبت
 في العلم الطبيعي عن العوارض التي تعرض لراؤا والذات
 لان هذه الجهتين لا تعرض لمن جهة اخرى كجهة اخرى

انما ذلك
 من ذلك

به

في بيان ان العلم لا يثبت في الاخر الا بعد ان يثبت في الاول

اذ لم يوجد ولا بحيث ايضا عن العواض التي
 يعرض لها ولا بالذات من هذه الجهة من حيث لها عرض
 له من جهة اخرى اذ كانت تلك العواض تعرض له من
 جهتين ولما كان موضوع العلم الرياضي اما ^{او} الكمية واما
 ذواته من حيث الكمية متبعا فقل في موضعهم كالمجسم
 المختص بالما هو يصدق عليه موضوع العلمين لا جسم
 وذواته والعواض التي يعرض لها ولا بالذات من جهة
 كالجسمين تلتزم اقسام احدهما ان يعرض له من حيث لا
 ذواته كالمجسم المذكور فقط وهي من مطالب الطبيعي دون
 الرياضي والثاني ان تعرض له من حيث انه ذواته فقط
 وهي من مطالب الرياضي دون الطبيعي والثالث ان يعرض
 له من كل واحد من الجانبين وان يكون لكل منهما مدخل
 في موضوعه وهي من المطالب مشترك بين الجانبين فان نظر
 فيها من الجهة الاولى كان يقال الماء كرمي لان له طبيعة
 بسيطة فلا يقتضي لانهما واحدة كان النظر من كثير
 الاولى في العارض الذي يعرض لها ولا بالذات من هذه
 الطبيعة فيكون من العلم الطبيعي وان نظره من طبيعة

كم او

الثانية

الثانية كان يقال الماء كرمي لان اعلى الجبال يرى في
 السفينة قبل واسطها كان النظر من الطبيعة الثانية
 في العارض الذي يعرض لها ولا بالذات من الطبيعة
 الثانية فيكون من العلم الرياضي فاعلم ^{او} كرمي
 لما هو عرض له فان قلت تعبر عن الثاني بما ذكره من
 يقتضي ان يوجد العرض الثاني حيث يوجد موضوع العلم
 لا على هذا القيس من مقتضيات الذات ولو ازيد
 يلزم من ذلك ان لا يكون محولات مسايل العلم المختص
 موضوعها لها وليس كذلك اذ محولات اكثر مسايل العلم
 المختص من موضوعاتها مثلا موضوع العلم الاعلى هو مجرد
 المطلق ومن مسائله قولك هل الجسم مركب من ^{او} البسيط
 وهل الصورة جوهرية ^{او} الكيفية عرضية وهل الفصل علته
 للجسم ومحولات هذا لهايل اختص من الموضوع المطلق في
 موضوع التميز كالمركب والكلوم ومن مسائله قولك هل
 الفاعل مرفوع وهل الفاعل مؤخر عن الفعل وهل المفعول منصوب
 الخالة تكملة ومحولاتها اختص من الكلمة فاذ انصبت ^{او} كرمي
 كالمقولة والمقول له وجبت محولات اكثر مسايلها من

لا في

هذا

وهو

هذا

القبيل فلتبين مراد العوم بلحق انشئ ما هو من في
تعريف العرض الذاتي ان يكون العرض الذاتي مقتضيا
ذات الموضوع حتى يلزم ان لا يختلف عنها بل ارادوا
بذلك ان يلخصوا ولا بالذات بل واسطة في العرض من
في الصيات الشفا ما لموضوع الاول لهذا العلم هو كونه
بما هو موجود ومطابق للصور التي يلحقها ما هو موجود
من غير شرط وبعض هذه الامور التي هي كذا لا توضع
كالجواهر والكيف فانه ليس يحتاج كوجود في ان
ينقسم اليها الى انقسام قبلها حاجته للجواهر الى انقسامها
حتى يلزم الانقسام الى الانتم وغير الانتم وبعض هذه
العوارض الخاصة مثل الواحد والكثر والقوة والحفل
والكل والجزء والكمون والوجوب فانه ليس يحتاج كوجود
في قبول هذه الاعراض والاستعداد بها الى ان يقتضيه
طبيعيها او تعليلها او تخليقها او غير ذلك هذا كلامهم وقد
علمنا ما ذكرناه ظاهرة واذا كان المراد بالعرض الذاتي
كذي عرض الموضوع لما هو هو بما يلخصه ولا بالذات
بل واسطة في العرض حاز ان يكون مختصا بغيرها
والكم

لا يتخالف

لا يتخالف

ما يفسر

والكم

وكم والكيف والكل والجزء بالقياس الى الموجود فيجوز
ان يكون محمول مسئلة العلم المختص من موضوعه لان العلم
الذاتي لموضوع العلم هي محمولات مسائله **قوله** بل يقيد
للموضوع ان اراد انه قيد لموضوع مسئلة العلم فم
العلم يقيد لموضوع الرباط ولم يقيد لموضوع كل
مسئلة عن الرياض والاعراب والبناء يقيد لموضوع علم
الرياض ولم يقيد لموضوع كل مسئلة من المحلها وان اراد انه
يقيد لموضوع علم المنطق فم لم يكن فائدة يقيد بموضوع
لهذا القيد انه يثبت عن الاعراض الذاتية اي لا يثبت
للمعلومات التصورية والصدق فم من حيث انما قيل
لا من حيث يثبت اخرى فان المعلومات المذكورة من حيث
انها من صلاحيات ذاتية يثبت عنها علم المنطق ومن حيث
انها موجودة اعراضا ذاتية يثبت عنها الفلسفة الاولى
ومن حيثيات اخرى اعراضا ذاتية اخرى ولا يثبت في ن
ولكون الانبعاث عرضا ذاتيا اوليا للمعلومات الموضوع
فلم لا يجوز ان يكون محمولا في بعض المسائل المنطقية
نعم لو كان محمولا في مسئلة وقيد لموضوع تلك المسئلة

العلم

من المنطق

تدبر مسئلة

يرسل

محرر

الموضوع

كقولك الشكل الاول كقوله ضيقه يكون ذلك الحكم مفيدا
 للطلب سلبا انه لا يجوز ان يكون قد مضى موضوع الحكم لا
 شيء من مسايله لكن لا يتم ان يحكي في شيء من المسائل
 المنطوقه بغير موضوعه كذا هو الاتصال لان قد يكون موضوع
 هو الاتصال المطلق والجملة ايضا لان الموضوع كقولك
 الشكل الثاني كقوله ان الذي لا يربح ولا يخسر من المال كحقيقة
 الحقيقه ذلك **قول** لم يوافق الموضوع كقوله ان الذي لا يربح
 تقدم الموضوع على التعميم معطلة بفرض الموضوع كقوله ان
 الطبيعة تعقل الموت فليس او لا تم تعقل الموت فلو
 توقفت كقوله على التصور في ان تقدم التصور على صفا
 ليكون فعل الموضوع هو فاعل الفعل **قوله** ان الذي لا يربح
 لا يربح تصورا كقوله ان يربح كحقيقة كقوله ان الذي لا يربح
 المتأخره الى ان الحكم عليه بالحقيقة في بعض القضايا
 هي افراد الموضوع لا مفهومه كان موحدا ان يقال كقوله
 عليه كعين فله يكون معقولا بذاته وكنت حقيقه وقيل
 يكون معقولا بوجه اخر اذ الوصف المعنوي قد يكون
 عين ذات الاخره وحقيقه اما بجملة كقولك كل انسان
 متفكر

متفكر واما مفصلة كقولك كل حيوان فاعلم متفكر وقيل
 عارضها لقولك كل صاحب متفكر واما الحكم بغيره
 كان المراد منه المفهوم كما سيأتي فكل مفهوم جعل حكما
 به كان متفكرا بلا مضاف لو تصور بامر صادق عليه
 قلت الامر حكما به لانه المفهوم من لا المفهوم كقوله
 الذي صار ما صدق عليه فلهذا الاعتبار بناء على ان الحكم
 به هو المفهوم اما صدق عليه صدق اذ اذقت زيد انتم كما
 ما فهم من لفظ الانسان حكما به واذا صدقوا الانسان
 بالامر الصادق عليه كالتصايف فقلت زيد صاحبك
 كان ما فهم من لفظ التصايف حكما به لانه المفهوم
 لا ما صدق عليه هذا المفهوم اعني الانسان فان قلت
 قد يطلق لفظ التصايف ويراد به الانسان وحده
 مفهومه عين مفهوم الانسان واذا جعل حكما به كان
 مفهوم الانسان حكما به قلت نعم لكن مفهوم الانسان
 يكون ح معقولا بذاته لا بامر صادق عليه فغيره الا
 ان لفظ التصايف قد جعل فيه مجازا فان قلت مراد
 العلل من ان الحكم بغيره يكون معقولا بكثرة حقيقته

وتعريفه كقولك زيد جردان الحق وقد يكون معقولا
 بذاته كقولك زيد انتم وتعلمون ويرى المصورين
 مفهوم واحد قلت لا نعم ان الحق هو في الصورتين مفهوم
 واحد فان مفهوم الاسم معاير لمفهوم الحيوان المناطوق
 كثيرا من يعلم مفهوم الثلاث يكون جاهلا بمفهوم الحيوان
 المناطوق طالبا لمفهوم مفهوم ويرى قضيتين واحد المعنى
 يتحقق انه معقول فلهذا ما يكن الحقيقة وفي الاصل وجوب
 على ان جعل كنه الحقيقة على هذا المعنى هي ما غير لانه تفسير
 لقول المصنف لانه المقابل لاصدق عليه من الكثرة
فقر وقد يكون دلالة الغير للفظية عقليته اقول
 وقد يكون الدلالة الغير للفظية طبيعية ايضا كدلالة
 حركته النبض على الحي **فقر** فاصحاب هذا الفن لا يحكمون
 بان هذا اللفظ ان اراد ان اصحاب هذا الفن لا يحكمون
 بان هذا اللفظ مع القرينة لا يدل على هذا المعنى ثم ان
 دلالة هذا اللفظ مع القرينة على هذا المعنى كثيرة وان
 اراد انهم لا يحكمون بان هذا اللفظ يدل على القرينة
 يدل على هذا المعنى فاصحاب الجرمية والاصول ايضا
 لا يحكمون

فردم
 مجرد اشكال القرينة

دلالة اللفظ على المعنى

لا يحكمون بان هذا اللفظ مجرد عن القرينة بل على هذا
 المعنى مثلا لا يقول احد بان لفظ الاسد كونه صرحا على ان
 كونه من حال كونه مجردا عن قرينته صارفة عن معنا
 الحقيقة والى على الرجل كسجاعة ولو كان ذلك كان كل
 لفظ في كلا الملاقى والاعلى كواحد من الامور التي صح
 استعمالها فيها مجازا لا في بعض الصور التي يتحقق القرينة
 فيها مفق ثم لما اعتبر اصحاب الجرمية في تعريف مطلق
 دلالة اللفظ لردم كعلم بما هو كدلول كما صح به كنه
 كدلالة في موصوف للفتاح حيث قال في ايل في بيان
 وترك تعريف مطلق دلالة اللفظ اعتمادا على القرينة في السيا
 كدلالة الى انها كون اللفظ جاهلا بل من من تعلم به العلم
 بنبأ لذكرا كان العلم بالمداول لازما للعلم باللفظ فبان
 دلالة عليه كونه عند علم بغير غاية التعريف اللفظ قد
 يكون وحده والاعلى المعنى فيدل عليه مجرد اللفظ والقر
 كونه وقد يكون مع قرينته وانه عليه فيدل على اللفظ
 مع تلك القرينة دلالة كونه ومجرد اللفظ لا يكون
 والاعلى فيحذف المعنى المذكور عنه لا يكون فلفظ كدلالة

غيره

عن الدال عليه **قوله** كذا لانه اذا كان على الحيوان انما يقع
 في هذا المذهب نظرا اذ لا يمكن ان لفظ الانسان موضوع
 ياداه الحيوان انما يقع حتى يدل عليه بالخطا بقدر بل هو
 موضوع ياداه امر محلي بغيره بالفاسية يادى بهذا
 الجهل بغير مفهوم الحيوان انما يقع لان كثيرا من يعلم ذلك
 الجهل ولا يخطر بالبال مفهوم الحيوان انما يقع ويحتاج الى
 تجسيم الاكتساب حتى يتصوره كيف ولو كان مفهوم لفظ
 الانسان عين مفهوم حقه كان مفهوم الحيوان وتسميم
 اليهم كذلك فكل من كان عالما بمعنى لفظ الانسان
 كان عالما بجميع جناسه وفصوله وليس كذلك فان قلت
 لفظ الانسان موضوع ياداه وانما مرفى اجزاء لا ياداه
 وجوه من وجهه والعلم بصفات المركب يستلزم العلم
 باجزائه فكل من يعلم معنى لفظ الانسان يعلم اجناسه
 وفصوله اجمالا ولا يحدو في ذلك قلت العلم بصفات
 المركب يستلزم العلم بالاجزاء التي يكون صورة المركب
 صورتها كالكيفية فان صورته العقلية هي صورة
 وكصل فاذا حصل عند عقل مقررنا بالغاين كان
 اجزاء

صورنا
 كانت

اجزاء الكيفية معلومة تفصيلا واذا حصل مقررنا
 بالصفات واحدا كانت معلومة اجمالا ولا يحدو في ذلك
 واما الاجزاء بالحق لا يكون صورة المركب صورة كذا لانه
 التحليلية فالعلم بصفات المركب لا يستلزم العلم بصفات
 وكيف يكون معلوما لا يكون صورته حاصلة عند العقل
 مثلا لا يلزم من تعلم بصفات مقدار مفهوم من العلم بالجزء
 التحليلية الغير المشابهة ومن قال بعد حصول العلم
 بالاعزاد التي تحتها ولا شئت ان الاخماس والخصوص
 من اللفظ التحليلية وان الصورة التي وضع لفظ الانسان
 ياداه ليست مركبة من صور اجناسه وفصوله اذ لو كانت
 كذلك لكانت صورها صلبة بالفعل اكل من بغيره معنى
 لفظ الانسان وليس كذلك على انه لو كان كالمبني ان يمكن كل
 من يعرف معناه من اللفظ الى صورة شاة من تلك
 الصور كما يمكن العلم بمعنى لفظ الكيفية من اللفظ
 الى ما شاء من الخلق والتسليم انما اذا كانت نقل لفظ الانسان
 اسلوا الى الحيوان الناقص كان والاعلى يبنى عليها معناه
 وعلى كل منها مقتضاها وكان قد انقدان لفظ الحيوان

في
 ياداه

مطابقية
نصبتة

على ما ذهب اليه الشيخ فانه قد ثبت او ايل منطق الشفاء
واما الحيوان فاما يعني به عجل الصلاح الذي لا ايل
هذه كصناعة امره ونفسه جسم حساس فيكون لا لاسر
على كماله فيفهم ولا لاسر مطايعه وعلى اجرائها لا لاسر
قول اي كون الامر كالحارج لازما لمسمى اللفظ في هذا
اللفظ في نظر لان كثيرا من المعاني الحارجية ليست لازمة
اللفظ المستعمل فيه كذا لعل لفظ الاسد في قولك هذا
الاسد يشير الى رجل شجاع فانه مستعمل في رجل الشجاع
والعبرة ليست دلالة عليه مطايعه ولا نفعه فلو صرنا
اللفظ م كغيره في الانتماء يكون الامر كالحارج لازما لمسمى
اللفظ الدال عليه لم يكن هذه الدلالة الا لاسر امته ايضا
لان مسمى لفظ الاسد وان كان في امره كغيره قد عرف
الخصوص وليس كغيره كالحارج من لوازمه فلا يكون مثل
منه الدلالة معتبرة وعدم اعتبارها بعيد جدا انما
سبق ان البحث عن الالفاظ بواسطة ان الافادة والا
شفادة بها والافادة والاستفادة بالالفاظ كالحارج
التي معانيها غير لازمة لمسمى اللفظ كغيرها فلا يتسبب
عدم

عدم اعتبارها وقصص الدلالة الا لاسر امته بما يكون
لازما لمسمى اللفظ الدال عليه مع ضرورة وفائدة الافادة
والاستفادة به فان قلت الياس بعدم اعتبارها اعتبارا
لان لفظ الاسد وحده لا يدل على الرجل الشجاع بل الدال
على هذا المثال كونه مجموع لفظ الاسد مع القرينة
القرينة لفظا فلا يكون الدال على الرجل الشجاع هناك
اللفظ والكلام في الدلالة اللفظية قلت لفظ الاسد في
الكلام كونه حارجا مستعمل في الرجل الشجاع دال عليه
القرينة ايضا كونه شرط دال لاسر لاجزء الدال كما ان المعنى
بالوضع شرط دال لاسر اللفظ على المعنى المطابق لاجزء الدال
بالمطابقه ولو لم يشرط الدال لاسر الدال كما ان
المعنى بالوضع شرط دال لاسر اللفظ على المعنى المطابق لاجزء
الدال بالمطابقه ولو لم يشرط الدال لاسر الدال من الدال
الكلان مجيء اللفظ مع العلم بالوضع والاعلى المعنى بالوضع
له العلم بالوضع ليس لفظا فيكون الدال على المعنى
الموضوع له غير اللفظ فيلزم ان لا يعتبر الدال لاسر بالمطابقه
هنا فلا يلزم ان يفهم المعنى الدال لاسر امته

ايضا

يكون فهم الامر الخارج لازما لفهم الدال عليه من حيث انه
دال عليه فان كان الدال مجرد لفظ كان فهمه لازما لفهم
اللفظ فقط وان كان الدال لفظا بشرطه فان الفهم
كان فهمه لازما لفهم اللفظ والقرينة معا حتى لا يخرج
دلالة اللفظ على المعنى كما ذكر في مثل المثال المذكور
الدلالة الالهي امته عن قول العلامة فلا بد للدلالة على
الخارج عن شرط ثم وانما يلزم ذلك الشرط ان لو لم يشترط
لزم دلالة اللفظ على كل امر خارج عن ما وضع له كما
توجه واختلف اهل العلم بل يلزم ما تقدم فشرط الدلالة
يكون اللفظ على الخارج يلزم من العلم به علم بشئ اخر يكون
دلالة اللفظ على الخارج كونه عالما يلزم من العلم به علم
خارج عما وضع له ولا يقتضي ذلك ان يدل اللفظ على كل ما
خارج عما وضع له حتى يحتاج الى شرط تخصيصه لانه
بعضه بل يقتضي ذلك ان يدل اللفظ على خارج يلزم من
العلم به علم بذلك الخارج ولا يخفى في ذلك فظهر
الشرط مستغنى عنه على تقدير وجوده ينبغي ان يفسر
بما ذكرنا لا بما ذكره **الشمس** (التي عدم كسرها للعدم
والبصر

ولا تارة

ذلك

لزم

ولا تحفظ

له

والبصر

ان يكون

عليه

الكاتب وليس يميزهما صدق عليه الكاتب وإذا كان البعض
جزء من مفهوم كشي كان لفظ العي والاعية بالمتقين
قوله المضاف اذا اخذناه ما ذكره في المضاف كمشهور
فان كان ماصداً عليه كمشهور اذا اخذناه حيث
هو مضاف اي اخذنا عنوان يكون محسباً فيكون مضافاً
كان يعاقب الاب يكون الاضافة التي هي المضاف للمعنى كما
لابوة فيكون المذكور واختر فيه لا يتأخر جزء مفهومه لا
وان اخذ في حد ذاته وقيل زيد يكون الاضافة خارجة
واما غيرهما كمشهور فلا يظهر فيه ما ذكره لان اذا
اخذ من حيث هو مضاف اليه اخذنا عنوان مضاف بحسب
وقيل انوة زيد وعنه لم يكن الاضافة واختر فيه ولا
ان العدم غير مضاف كمشهور واذا اخذنا العنوان المذكور
بحسب مضاف ويحال عدم زيد لم يكن الاضافة واختر
فيه فاذا كان لفظ العي وهو ما ياء العدم بهذا العنوان
كان مفهومه مفهوم لفظ العدم ويكون الاضافة جارية
عنه فان قلت لتعمل مراد العلامة ان ماصداً عليه
المضاف اذا اخذنا عنوان المضاف وقيل مضاف كانت
الاضافة

بغير

المضاف

الاضافة واختر فيه لان الاضافة جزء مفهومه كضاف
وخلاصه كضاف كمشهور وعنه قلت لو كان مراد
ذلك لم يصح منه الحكم بان مفهوم العي هو العدم كضاف
الى البصر من حيث هو مضاف لان مفهوم كشي ليس هو
العدم ما اخذنا عنوان المضاف كما لا يخفى قوله لا نهما
تأيدان لها اقول بعبارة المتقين والالزام المطابق من
حيث ان ما يقتضي الدلالات التامة اعني الوضع يقتضي
كطابقه ولا وبالذات والمتقين والالزام تأييداً بالغير
بيان ولت ان حقيقة الدلالات التامة للفظ الواسع كما مر
بتركه لانه في حاشيته خارج كطالع هو تذكر كشي عند
الطلاق للفظ ولا شك ان وضع اللفظ وقبضه بانه
يقضي تذكره لتلك المعنى كذا بان من عدا لانه فان من
ان يكون لتلك المعنى جزء لا يمكن تذكره بدون تذكر ذلك
الجزء فقد كسر الحجة لا لان الوضع يقتضي ذكره ابتداء بل لان
الوضع يقتضي تذكره كشي كمنوع له ولا يمكن تذكره بدون
تذكره جزئياً لو امكن تذكره بدون تذكره جزئياً لم يتكسر
جزئياً في تلك الحالة اصلاً وكذا الحال في تذكر الدلائل

الدلالات

الاول

فظهر ان السبب الذي يقتضي كمالا لا يقتضي تكرار كونه
 له عند اطلاق اللفظ وهو كطائفة اولاد بالذات يقتضي
 تكرارهم واللازم ومن يقتضي كمالا تمام ثانيا وبالعرض
 ولا شك ان ما بالعرض يتتابع لما بالذات مستلزم له
 فيكون ان تابعين للمطابقة بين الوجهين مستلزم لما ولا
 يتناقض ذلك كون المطابقة تابعا للقتن بوجه اخر فيسقط
 ما اوردته الشئ على هذا في شرح المطالع من ان الامر في
 كسح يعكس ما ذكره ثم ان فهم كسح سابق على تمام الكل
 فان قلت على ما ذكرت ونقلت من الشرح يكون على
 واحد من المطابقة والقتن تابعا للآخر من وجهين
 ذا يقتضي تبعية القتن استلزام المطابقة ولا يقتضي
 تبعية المطابقة استلزامها للقتن قلت لان تبعية
 القتن للمطابقة كلية حيث يصدق ان كل قتن تابع
 للمطابقة بالوجه الذي يتناه وتبعية المطابقة للقتن
 جزئية حيث لا يصدق ان كل مطابقة تابعة للقتن
 لما كان اليسايط وان يقصد جبره الى كماله آه اقول اذا
 اطلق مثل ذلك فاعلم ولم يقصد بركه بل كان اطلاقه
 قويا

ابن المهر

نقضى اخر صدق عليه تعريف المفرد دون تعريف المركب
 لان لم يقصد بجزءه الدلالة على جزء معناه فيقتضي
 تعريف المركب فكفر بهما ومعنا ولا يقتضي ان
 يقتضي م انه مفرد لان المفرد مختص بالاسم والكلية
 والاداة فيلزم ان يكون احد هذه الاصنام ولم
 يرصد قويا فلهذا خصص القتن فيقول فيبحث
 لان يستلزم تركيب اللفظ بالقياس الى المعنى يقتضي
 والاشراى تركيبة بالقياس الى المعنى كطائفة لا يقتضي
 عدم كسح الى تقسيمه الى المفرد والمركب مقيسا الى
 المعنى يقتضي والاشراى حيث يكون الغرض من قول
 الالفاظ بالقياس للاقسام كعاني كالاغنى ولو صح ما
 ذكره ليقضي ان لا يتعرض ايضا للقتن والاشراى بناء
 على انها استلزام المطابقة كالاغنى للتركيب
 بالقياس الى المعنى يقتضي والاشراى بناء على انه يتلوا
 التركيب بالقياس الى المعنى كطائفة فالاشراى ان يقال
 لما كان بحث عن الالفاظ بواسطة التعليم والتعليم وما
 يخض ان بالمعاني المقصودة ما البحث عن الالفاظ

الاشراى ان يقال كالاغنى
 بالقياس الى المعنى كطائفة
 فالاشراى ان يقال كالاغنى
 بالقياس الى المعنى كطائفة

فالقيا

منازل

نظر الى المعاني المقصودة منها مقصودا بالذات الدار
افرنخص كبحر مما بالذات المقصود المقصود فان ما هو
الذات بالذات المقصود يكون مقصودا في الغالب بخلاف
ما هو كدول بالذات المقصود وهو كقوله حتى ان الله
لم يبعه الله الاثرا على غير كعني المقصود ويجعل الذات ما بها
للمقصود وتبين كشيخ في الغالب وما لم يبعه انصاف اللفظ
بالتركيب مقياسا الى المعنى المقصود والاثرا الى كالمعين
كعني المقصود من مخصص قسمته الى المركب والمفرد مقياسا الى
كعني المطابق فقط وانما قلنا لا يصح مقاصفه بالتركيب
مقياسا الى المعنى المقصود والاثرا الى كالمعين بجواب كعني
كعني من لانه لو اصف بالتركيب بالقياس الى احد
العينين المذكورين كان ذلك كعني مقصودا امر على
ما يتقصر تعريف المركب فيكون مستوعلا فيه مجازا ومع
ذلك لا يجوز ان يكون كعني المطابق ايض مقصودا
منه والاثرا المجمع بين الحقيقة والمجاز وهو غير جائز
واذا لم يكن المعنى المطابق مقصودا ح يمكن كعني
الذاتية جزءا للمعنى المقصود من هذه الاستعمال

49

من ذل
حفظ من آ

•

پنجہار

ولا انما على لانها فيه متماثل قوله ومعنى ظرفية
محضه كانت كالطامة عدل مما في الظاهر وان يكون
معنى المظفر في ظرفية مطلقه وتخصيصها يكون متفاد من
اجزائها على الطريق المحضين كان معنى الاربعة مطلقه
وتخصيصها يكون متفاد من اجزائها على الطريقين ^{فردان وان كان} كما
متربان معناه اذا كان ظرفية مطلقه لا يتبع ان يكون
محكم ما برز اذا كان ظرفية محضه متبع ذلك وليس كذلك
فان الظرفية المحضه من الظرفية المطلقه اذا كانت متفرقة
بالذات لا يتبعه شئ اخر يصح ان يحكم به وعليه تكما
صح ان يقال بعض السبب ظرفية يحرم ان يقال بعضها
ظرفية الذات محمول وذلك لظرفية المطلقه كالظرفية
المحضه متراذ كانت متفرقة بتيقظه غير هاية لاظنه مثل
ما يحظر النسو او مثال المظفر الاسود لا يصح ان يحكم
به ولا ان يحكم عليه فكذا ما منع حكم ذلك كون معاني
كحرف في قيمه هامة تفرقة بتيقظه ذلك غير لا كون معانيها
لنسا محضه من شئت يتخصف ذلك فقولك السبب
لظرفية التي القضاء ^{قوله} اي الداء والادوية

اذ لا يحتاج في ضمير كمنوب ولا في ما لم تكلم ايضاً الى التثنية
 لكن كورفاً تماماً ولا يكونان ضميراً عنهما في ثنت واثني **فعل**
 معنى من ابتداء محققين انه اقول على انهم خلاف اللفظ **اللفظ**
 ان معناه مطلق الابداء تخصيص يكون من اسطر اجزاء
 على التبريد كمنوب مثلاً على قياس ما عرفت في معنى في
 وكذا الحال في معاني ساير الادوات **فهم** فلا يصح
 لشي من ذلك اطلاق قول قولهم ذلك اشارة الى الانشاء
 بالكثرة وكثرة وكلمة على عليه كما للشي في غير حيث اذ لم
 يلزم ما ذكره ان معنى الحرف والعقل لا يصلح ان لا انشاء
 بالكثرة وكثرة ولم يلزم من ذلك ان لا يكونا صفتين
 باحدهما ويتبع الحكم عليهما بذلك كما انهما متصفان
 بعدم الاستقلال ويتبع الحكم عليهما بانهما غير متعلقين
 وكيف يتبع اصناف معنى الحروف والفعل بالكثرة
 وكثرة بغير مع ان معانيها من جملة المفردات **فهم**
 منحصرة الكلي والجزئي بغير معنى التقييم نعم اذا قيل
 بالتميز الى اكثر من ان كان نفس تصوره ما فاقض فرض
 الشكر بغيرها في الجزئي وان لم يكن مانعاً من فرض
 الشكر

بيان

ومعنى التقييم كذا
 في الشكر

الشكر بغيرها في الكلي لم تصف معنى لثنت والعقل من
 حيث هو معانيها بالكثرة والجزئية او المقسم على هذا
 التقدير لا يشكها الاقتناع ان يبين معانيها من حيث هو
 معانيها الى اكثر من قاتلها لعدم استقلالها بالاصطلاح لان
 يلتفت اليها وجعل الشيء متوالياً الى اخر متلزم للالتفات
 اليه فامل **فهم** يعني على انهم يعلم بما ذكره في خارج
 طرحة الاعلام كمن معانيها غير مدركة بالجزء كاتبر حيث
 فادام اذ معانيها واصلية في اذهاننا قطعا ونفس تصور
 فغير ما نتر عن فرض الشكر بما لان معانيها غير محسوسة
 والامتياز الى المحسوسات وكذا كذا كور من خواص محسوسات
 والامور كمن شئ - اليها جميعاً فصلناه في خواص شئ
 البقر بل وبغيره من غير الاعلام مشكوك لان معانيها
 كثرها لا ولي ان نفس العلم بما قسم بعض الحقيقة في
 اللفظ المفرد الذي يدل على ما يخص بعض واحد **فهم**
 واحد لا يرد كمن من المذكورة فان لفظ الله يدل
 على من يكونه متبوعاً بالجمع صفت الكمال وهو مختص
 ببعض واحد ولفظ جبرئيل يدل على الملك الذي ياتي
 كذا

كالمفرد

شبهة

الانتماء والاشتراك

في الواجب ان الاسم كمن شئ
 يعني على انهم يعلم بما قسم بعض الحقيقة في
 من معانيها واما اللفظ
 في معنى فلا يخفى ان يكون
 المشترك المقتضى وان يكون
 من معانيها من كمن شئ
 كذا

بالوجه من حيث تعلق الانبياء عليهم السلام وهو محقق في بعض ما
 وكذا لفظ آدم يدل على ما يكون محققا في شخص واحد
 ولا يخرج الاعلام كمنه عن هذا التعريف كما لا يخفى
قول اما الوجه لو كان مناطا لثبوت كثرة الآثار
 لكان كثيرا من الذوات مقولا بالثبوت وكضعف
 للاختلاف في افرادها في استنباط الآثار كما لا يخفى فالاول
 ان يثبت كثرة ما اشار اليه بغيرها وهو انها ازدياد
 طبيعة العام نفسها في بعض الافراد وكضعف بانها
 نفيا في بعضها كالطويل بالقياس الى الذراع والذليل
 والاسود بالقياس الى الحمرة والقبير قول ومعبارة لث
 صحة استعمال اسم كقنبلي هناك كان يقال الذراعان
 الطويل من ذراع واقير شد سوادا من الخمر وعلى
 هذا لا يكون الوجه مقولا بالثبوت وكضعف كما
 صرح به بجهنما في المقالة الخامسة من الهياكل
 كقنبلي يقول ثم الوجه بما هو موجود لا يختلف بالثبوت
 وكضعف **قول** وان كان المعنى كثيرا ان اراد بالمعنى
 المطابق فقط لم يخرج عن الجواز من هذا القسم لان المعنى
 الجازي

بأثره

الجازي لا يكون مطابقا او بمعنى المطابق هو المعنى
 الذي وضع اللفظ له والمعنى الجازي لم يوضح له
 اللفظ لان الجواز استعمال اللفظ في غيره ما وضع له وان
 اراد بالمعنى اعم من معنى المطابق وبغيره يخرج اللفظ
 الذي له معنى مطابق ومعنى تقييد او التوافق لا انشا
 عن القسم الاول ودخل في هذا القسم مع انه لم يخل
 بين معنيين فقل ولا يكون متصلا بقطعة **قوله** العرب
 العام فان قلت ان كان الناقل لا يعرف العام يخرج كذا
 كما هو لهم ان يكون جميعهم تواليا على قول الذابت
 مثلا من معنى الى معنى اخر وهو بطر فطحا فان كثيرا
 من الناس لا يعرف لغة العرب فكيف يعرفونهم كوطول
 على ذلك وان كان بعضهم فالناقل في العرف لخاص
 ايضا بعض الناس فما الفرق بينهما قلت الناقل في العرف
 العام اهل اللغة فان لفظ الذابت قد كان في اللغة يعني ثم
 يطبق فيها معنى اخر حتى ان اهل اللغة لا يعرفون
 من الالمعنى الثاني بخلاف المعنى الاصطلاحي فان
 اهل اللغة لا يطلقون اللفظ بالمعنى الاصطلاحي ولا

من القسم الاول

في الانسان

يفهمون من هذا المعنى قولهم وكل لفظان المترادفان
 قد يكونان مفرودين كالبنت والاسد وقد يكونان مركبين
 يكون من كذا وتكون من كذا وقد يكونان مفردا
 والآخر مركبا كالمترادف والمترادف المعنى فان لفظا من القياس
 الى معناه مفرد ولفظا من كذا معناه بالقياس الى هذا المعنى
 مركب لا يقال لفظ المترادف على هذا المعنى اجمالا ولفظا
 كالمعنى بل على تقييد فكيف يكونان مترادفين
 لانا نقول الاجمال والتفصيل هما ارجحان لا الاتفات
 الى الصورتين فليس والالفاظ متوحدتان بل في الصور
 كالتفسير وفي صورتين واحدة غاية الاشارة الى الصور
 متوحدتان باللفظ واحد الوحد من لفظ المترادف
 باللفظتين اذا الوحد من لفظ المترادف المعنى والى كانت
 الاتفات خارجا من معنى اللفظ عارضا لا يخلو بال
 خالف ما هو معنى فان قلت الاتفات التي نقلت في
 الاصطلاحات من معانيها اللغوية الى معاني اخرى
 كالكمية وكلام والتفسير والقياس ونظايرها بل هي
 مترادفة للجارات التي فسرت تلك الجارات اي كانت

معانيها

البيان

معانيها مترادفة بمعنى تلك الجارات قلت اذا نقلت
 تلك الالفاظ الى معاني تلك الجارات كانت مترادفة
 واذا نقلت الى معاني اخرى وكانت معاني تلك الجارات
 ايضا مترادفة مع تلك المعاني كانت هذه حدود تلك
 مثلا اذا كان معنى لفظ الكلمة اصطلاحيا بمعنى قولهم
 لفظ وضع بمعنى قمره كانا مترادفين وان كان لها معنى
 اخر كان معنى قولهم لفظ وضع بمعنى قمره جنسا
 له كان هذا حد ذلك لكن لا يظهر هناك سوى معاني
 تلك الجارات معنى اخر لو فرض ان يكون هناك
 معنى اخر فكيف علم نقل هذه الالفاظ الى اصطلاح
 ان ارباب الاصطلاح لم يفسروها الا بتلك الجارات
 فلا يظهر بهذه الالفاظ وتلك الجارات الامعنى
 ويؤيده ما ذكره شيخنا في ابل منطقي كفا في شاربها
 لم يحسن ان حصلنا معنى هذه الطرق وجعلنا لفظ
 اسماء وما ذكره الشيخ في الايراد على تسمية تعريفات
 الكلمات رسوما من ان الكلمات امور اعتبارية
 مفهوماتها ووضعت اسماءها يارها فليس لها

معان غير تلك المفردات بقرائن مثل الانسان والحيوان
 الناطق فان من ضما هذه الحروف الناس يحصل في اذهاننا
 معنى متعدي بالانسان وهو غير معنى حيوان الناطق لما عرفت
 في الحروف السابقة **فهم** ولكن ان يحاط احوال هذا الحرف
 ضعيفا جدا لان تلك الاخبار بالقبول لا الكافي كما ان
 لا يدخل في الانشاء المذكور انهم لانها بالقبول لا تلك
 الكافي خارج عن كبريهم الى الخبر والانشاء فان للفظ بالقبول
 المعنى المطابق قد قسم لهم الاكبر كالمعنى حيث قال
 الكمال بالمطابق ان قصد خبر الدلالة على جزم معناه
 فهو كالمعنى كالمعنى وكل من تلك الاخبار اذا استعملت
 في المعنى كجاري كان هذا المعنى مقصودا من المعنى كالمعنى
 فلا يكون وكذا اذا لم يقصد خبر الدلالة على جزم معناه
 كما ينبغي في الواسع وغيره كجاري في الانشاء
 كان المناسب لنظر المطلق ان يفهم من هذا القسم كما
 يعقل اسما الافعال من الكلمة والافعال الناقصة من الادوات
 فلا ينافي زيادة قيد الامر او غيره لا ينافي بقيد كذا
 بالاولية للاختلاف عن النداء والاستفهام اذا قيل
 بوج

قسمه

الاداة

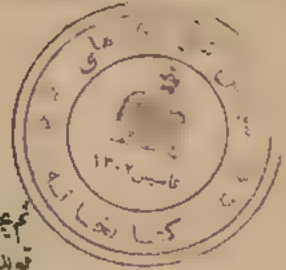
بغيره

يدل على الطلب لا قبيل والاستفهام على طلب العلم لكن دالتهما
 على الطلب ليست اولى من ان حروف النداء موضوع لما ينبغي
 الكلام من النداء فيدل ابتداء على ذلك وينبغي ان الطلب
 على ان في خبر الكلام نداه كان حرفا كمنى لما كانت من غير
 لما في خبر الكلام من التمني بدله ابتداء على هذا وينبغي ان الطلب
 على ان في خبر الكلام تنوع وعلى هذا القياس حرف كمنى تنوع
 البعض ونظائرهما ثم جعل التفسير كذا في النداء ونوعه
 للمطلب اقبالهم وحرف الاستفهام موضوع لما في خبر الكلام
 من الاستعلام من مدحها فبدل ابتداء على ذلك تنوع
 الطلب على ان في خبر الكلام استعلام من مدحها ثم جعل
 ذلك نوعا من الطلب كمنى من الطلب فان قلت كذا
 الابقام والاستعلام من خبر كمنى فان كانت حروف النداء
 والاستفهام موضوعات لمدحها كمنى كمنى على الطلب
 ولا تنوع ويصغر فيدخل في كمنى كمنى كمنى كمنى كمنى
 القسم الاول ما يدل لانه اولى من الطلب كمنى كمنى كمنى
 في الامر وحروف النداء والاستفهام لا يدل لانه اولى من
 طلب كمنى من واحد بل هي تدل ولا يخفى ان القسم الثاني

٢. العرف

الاستفهام
جزمه

والاستفهام طلب العلم



ثم يجعل ذلك ذريعة للمطالبة بالانفعال من الخاطي كما جعل
 قوله ان يترك عندنا ذريعة الى المطالبة بغيره من الخاطي فدر
 لاسيما على طلب الفعل من احدنا فخير لا اوليته ومن عمنها
 يظهر الفرق بين النداء وبين قوله اقبل وبين الالتماس
 وبين قوله علمين ظهور الالتماس الى كثر اهل فان مثل
 اقبل وعلين يدل دلالة اولى على ان المتكلم على فعل من احد
 ووجوه النداء والاستغفار يدل دلالة اولى على ان
 المتكلم يطلب الفعل وتدل دلالة ثانوية على طلب الفعل
 من الخاطي فان قلت راجع ان حروف كماله والاستغفار
 موضوعته لدلولها انما هي اولها فان كانت موضوعته
 لها كانت دلالة لغيرها يجب ذلك الوضع دلالة اولى
 فيكون داخل في القسم الاول كما هو ان لم يكن تلك حروف
 موضوعه لمعانيها الثانية كانت مجازات بالنسبة اليها
 فيكون تلك الحروف بالقياس اليها خافعة عن المقسم اعني
 الدال المطابقة كما ذكرتم في الاخبار بالنسبة الى المعاني كما
 فلا يراد قبله للاحتراز عنها قلت نعم اذا كان ذلك
 ليست موضوعه لمعانيها الثانية ولم نعم انما اذا لم يكن
 خالف

عليه

كذا
 موضوعه

لها كانت مجازات بالنسبة اليها وانما يلزم ذلك ان
 تلك الحروف في معانيها الثانية وليست مستقلة فيها
 بل هي موضوعه لمعانيها الاولى مستقلة فيها غاية الامر
 ان جعل تلك المعاني ذريعة للمعاناة لغيرها فليان من
 ذلك ان يدل تلك الحروف المستقلة في معانيها المطابقة
 على اشتراط الاستدلال بها بغير قنابل قوله ويرد ان
 المقسم الاصل من الاستغفار فهم المتكلم ما في ضمير مخاطب ان
 يكون للدلول الاولى للاستغفار ذلك لانه ان يكون المقسم
 الاصل غير المتكلم الاولى ويكون المتناهي مع كونه
 مرجعية بالنسبة الى الدلول الاولى لكونه اعتبارا لغيره
 لا المقسم الاصل كما ان المتناهي مع كونه كونه في كماله
 مرجعية بالنسبة الى الدلول الاولى لا بالنسبة الى المقسم الا
 ضمير اعني طلب الاقبال من الخاطي قوله فان للقسم عينا
 حصول التعليم والتقنين في الحاج غير مسلم اذ لا يخفى ان
 الاصل من علمين وغيرهم حصول العلم والتقنين وانما يطلب التعليم
 والتقنين ليكون ذريعة لذلك حتى اذا كان العلم والتقنين
 حاصلين لا يطلب التعليم والتقنين اصلا والمقسم الاصل

بغير

الجهل وورد وورد ان لا يلزم
 من كون المقسم

ورد

ورد

وكانت باليد جارية في ذلك الوقت

لهذا

كلية

الشكر

كلية وجزئيا وما يندكم الخلاصة من ان البريات انما
يدرك بالاحساسات اما بالحواس الظاهرة او الباطنة
وليس من شأنه الخلق المذكور اعلم بالخصائص الكثيرة كانت ثم
اذا شئنا البعيد اذا ادركت بالبصر كانت جزئيا مع ان اكثر
صغائر بل يستمر ايضا بغيره **قوله** فاما مل **قوله** اي من
ان مفهوم كواجب او غير حيث اذا لا ينم من كون كقوله
المتغير الصلوك كليات ان يكون لها افراد في حين لا يفسد
لا يقتضي ان يكون له افراد حتى يعلم من هذا ان من افراد
الكل ما يتبع صدق عليه ثم لو افترضنا كون المعنويات
الكلية كليات ان يكون العقل صدقها على امور معينة كما
منظرة ان يتوهم ان تلك الامور تبين من بان الاشياء
يكون لها افراد تلك المعنويات لكن لا يقتضي كونها
كلية ذلك بل يكفي غير ان يجوز العقل ان يكون لها افراد
من غير ان تبين شيئا من الاشياء يكون فردا لها وفي ذلك
كيف تبين بعض الاشياء يعرفها **قوله** موجب للتعين
يقول فرض الاشتراك اقول لا بد من عليك انه لو كانت
تلك كعوارض موجبة للتعين عن قبول فرض الاشتراك
لكانت

لكانت موجبة لذلك اذا ادركت بالادراك الحقيقي
ايضا وليس كذلك لعل ما ذه ان الموجب لذلك تلك العوارض
بشرط ان يتعلق بها الادراك الحسي **قوله** بل في كونها اشتراك
فيما هي اذ لو كانت تلك كعوارض معينة في كونها اشتراك
لكانت اجزاء للشيء وليس كذلك لاختصاصها في حيز
شئ كجزءه ولا تماثلها كانت اجزاء لها كانت حيزا لشيء
محمول اجزاءه وفصلت تلك العوارض فاذا شئنا من
يعلم من يتوهم ان يجاب بالجناس والعقول فقط بل لا
ان يذكر تلك كعوارض كجواب ايضا لان ما هو سبيل
عن تمام حقيقة المقول تنم كما حقق في موضع وقته
بهذا التمسح مما يمكن ان يقال لم يرد كعوارض يكون تلك
العوارض معينة في كونها اشتراكا لها اجزاء الاشياء
بل اراد بها اجزاء للشيء ما الاشتراك هو لم يرد من
ذلك كونها اجزاء الاشياء لان حيزه مفهوم الشئ بل
لا يكون حيزه كما سبق منا الاشارة لكن هذا انما
ليس هو مقادير العلاقة في سائر القضايا **قوله**
في جواب ما من فان تلك ضمن تعريف المقول في جواب

وله

وله

ما هو بالنوع وكبحش اذ ما لم تعرف ان نوع زيد مثلا
 ما اذ لم تعلم ان اي شئ مقول في جواب كسوال عن
 من واذا لم تعرف ان جنس زيد ما اذ لم تعلم ان اي
 شئ مقول في جواب كسوال عن وعن الفرس بما هو
 وانتم قد عرفت النوع وكبحش بالمقول في جواب ما هو
 فيعلمم الدور قلت لا نسلم انا نعرف المقول في جواب
 ما هو بالنوع وكبحش بل القطر وكبحش بعين ما هو
 الجواب عن ما هو حتى اذا اجيب بغير ما هو كبحش
 القطر لا يقبل اهل الخوف الا ترى ان فرعون حين سئل
 بما عن موسى على نبينا واله عليه الصلوة والسلام فقال ما
 العالمين واجاب موسى عليه السلام بالعوارض فنبها على
 ان السوال بما هي واقع في موقع هناك قال فرعون
 غافلا عن التفسير كذا كذا وان رسولكم الذي اسالكم
 لمجنون لانهم لم يعارضوا في جواب كسوال بما هو قوله
 مفهوم الكل هو مفهوم المقول على كثير من تفسير غير
 مستل اذ لو كان مفهوم المقول على كثير من المذكور في
 تعريف الكليات بغير مفهوم الكل كان شاملا لايضا

تعريف الفرس ما هو

بحر في قول

تعريفات

على كثير من في نفس الامر ولما يمكن ان يقال عليها ولم يقبل
 اصلا ولما يفرض ويجوز العقل بغيره فتصوره ان يقال عليها
 ويتبع ان يقال عليها كما ان الكل شامل لما يقال على كثير من
 في نفس الامر لا شأن بلاما يمكن ان يقال عليها ولم يقبل كالتعريف
 ولما يفرض ويجوز العقل بغيره فتصوره ان يقال عليها ويتبع ان
 يقال عليها كما هو حتى ويكون قوله في جواب ما هو هو
 في جواب اي شئ متعلقين بالمقول بالمعنى المذكور في قوله
 ما يقال في الجواب في نفس الامر وما يمكن ان يقال في الجواب
 ولم يقبل اصلا وما يفرض ويجوز العقل بغيره فتصوره ان يقال
 في الجواب ويتبع ان يقال فيه وفي نفس الامر حتى يحصل
 تعريفات الكليات كمن كورة وكثير من الاحكام اما استل
 التعريفات فلاننا اذا دخل في تعريف كبحش مثلا ما يفرض
 ويجوز العقل بغيره فتصوره ان يقال في الجواب ما هو على
 كثير من فكل عين بالحقيقة كان تعريفه شاملا للتعريفات
 التي يكون من هذا القبيل وان بعض التعريفات يفرض
 ويجوز العقل بغيره فتصورها ان يقال في جواب ما هو
 اذ لو لم يجوز العقل بغيره فتصوره من التعريفات

لا تضاعف

٥٤

تعريف قول

للتعريف

ان يقال في جواب ما هو لما كان التميز بين الذاتيات و
العرضيات مستكلاً وقد تبيح العلامة ما ذكر في غاية الاستحسان
ولما عجز ان يجزم احد يكون العزم من جنساً مقولاً في جواب
ما هو وقد يجزم بذلك يتم غير فان بعضهم حكوا بان العرض
جنس للشيء وبعضهم حكوا بان الشيء جنس للعرض
المتغير لا غير ذلك وقس على ذلك انتفاض تعريفات
غير التعريفات واحتلال تعريف النعم والفضل وامثال القول
الاسكام فلا بد لا يقع على تقدير كذا كذا كما بان العرض
العام لا يقال في الجواب ولا الحكم بان الفصل لا يقع في
بما هو الحكم بان الماسة لما يقع في جواب أي شيء هو
في جزمه المعنى ذلك كما لا يخفى **قوله** الاصلح لان
يقوم على كثيرين اقول لا يخفى ان الصالح لان يقال
على كثيرين الحق من الكلي ايضاً اذا الكلي على ما سبق
الصالح لان يفرق ويختص صدق على كثيرين فيجوز تصور
ولم يلزم من ذلك ان يكون صالحاً لان يصدق عليها
وكيف يلزم ذلك ومن الكليات ما يتبع صدق
على شيء كالاشياء والا كان بالامكان العام ثم
خبره

خبر من تعريف الكليات اقول لا باس بخروج تلك المعنى
عن الكليات الخمس فان الكلي الخمس لا فرده من جنس الخمسة
لا الكلي نفسه لهذا قد يكون كلاً بالقياس الى بعض
اقراده واحداً من خمسة والقياس الى بعض اخر واحد اخر
منها حتى هو كما بان الخمسة مجتمعة في القياس كما بانها بالقياس
الى بعض اقراده فالكلي الذي لا فرق يكون لا محالة احد
هذه الخمسة والكلي الذي لا فرق لم يكن خارجاً عن الخمسة
بل ارباب لعدم شمول المقسم الى حيث لا يصدق
على كل واحد كقياس الفرده ولكن ان ذكر الكلي في الشر
لمن كونه ليس مسترداً وان المراد بالمعنى على كثيرين
هو ما يمكن ان يقال ويصدق عليه في نفس الامر وما
كان هذا المعنى خارجاً عن الحاف الا اصطلاحاً لا
كليات لما سنبينه ومفهوم كلي جنس لها لم يكن
ذكره متعباً عن ذكر الكلي وبسبب عليك تفصيل هذا
المعنى **قوله** لان المراد بالكثيرين او اقول المراد
بالكثيرين ما هو افراده الكلي في نفس الامر لا لا يشب
عليك ان الكلي بالقياس الى ما هو فرده في نفس الامر

يكون احد الخمسة المذكورة سواء كان فردا
في الخارج او لم يكن لا بالقياس لما يفرض ان يكون
ثلاثة ولم يكن فردا في نفس الامر الا ترى انه لو
فرض النفس فردا لانه لم يلزم ان يكون الانشا
بالقياس اليها احدها الخمسة فاذا لم يكن النوع ما
الا فرد واحد في نفس الامر كان مقولا بحسب كنهه
فقط ولدخل عمل هذا النوع في التعريف زاد له
قوله مقولا على واحد فان قلت يحصر كليات
افراد اعتبارها وقدرتها كقولهم بان الكليات
انواع بالقياس اليها فقد يكون الكلي بالقياس
الفرد الاعتباري احد الخمسة ولا يحصر ذلك
بالفرد النفس الامر كما ذكرتم قلت حصر الكلي
فردا تقديرها لانها نفس من فرضه قيد بها
فرضي ولما لم يكن مقيدا بهذا القيد في نفس الامر
بل يتجاوز لانه كان نفس الكلي ولم يكن مقيدا
في نفس الامر فردا فكيف ينسب لها على تقدير كونه
ولا يلزم من الحكم بنوعيته شيء على تقدير ان يكون
فردا

فيكون

بالفرد

توفا في نفس الامر لا ترى انه لا يلزم من صفة قولك
على تقدير ان يكون الجوهر تمام صفة الانسان يكون
توفا بالقياس اليها ان يكون الجوهر تمام الانسان
في نفس الامر فتأمل قوله وما يجب كنهه في
الحقيقة لا يكون مقولا على شيء اصلا فتوفا ان كنهه
في مواضع عديدة من كتاب كنهه بصريح جلي
في الجمل الذي هو كنهه بمن امرين متغايرين او اراد
انه لا بد في الجمل من امرين متغايرين بجواب في
وان اراد انه لا بد في الجمل من امرين متغايرين بجواب
فسم لاكن المراد من الاعتبار ههنا هو الملا حظرة فاذا
لو حفظ شخص مرتين وقيل زيد زيد كان متغايرا
بجواب الملا حظرة والاعتبار قطعا وبكفي هذا القدر
من التغير في الجمل نعم لا يمكن حمل على نفسه على الحظر
واحدة سلطنا انه لا بد في الجمل من امرين متغايرين
بجواب نعم لكن لا يقتضي ذلك ان لا يحمل الجمل على
بجواب ان يقال بعض الانسان زيد وكيفية لا يتبع حمل
حمل المواظاة اجماعا على كنهه يا اتحاد الطرفين سواء

في
غير عديدة
ان يكون

كما حقق في وضعه فاذا جاز ان يجعل الحق في المصطفى فهو
 وحكم بانقاده مع شيء وتقاله زيد بعض الانسان حتى
 لا يحالته عكس ويران يجعل ذلك الامر موضوعا وحكم
 بانقاده مع الحق في المصطفى وتقال بعض الانسان زيد
 ضرورة ان اتحاد شيء مع اخر مستلزم لاتحاد الاخر معه
 وانتهى من الجائدين فاصل **قوله** واما انما كان
 فلا يصدق على نفسه في حيث اما او لا خلافة لو كان
 كذلك لم يتحقق المساواة بين معنويين اصلا لصدق
 كل واحد منهما على الاخر وعدم صدق الاخر على نفسه مثلا
 لا يكون الناطق مساويا للانسان لصدق على الانسان
 وعدم صدق الانسان على نفسه واما انما قلنا لانهم
 ان الشيء لا يصدق على نفسه فان مثل قولك الانسان
 انسان فبضم ص ويضم ق **قوله** اذا لا يكون في شيء فرد
 لنفسه اقول انما يلزم كون الشيء فردا لنفسه اذا اعني
 من الموضوع فيكون له شيء واحد وليس كذلك فان
 المتأخرين صرحوا بان المعنى من الموضوع الاخر من
 الحقول المعنوي كما ينبغي في الترح على تقدير ان يكون معنى

هذا قول
 من ان الشيء
 لا يكون له
 معنى واحد
 بل هو مركب
 من عدة
 معنويات
 فكل واحد
 منها لا يصدق
 على الآخر
 ولا يصدق
 على نفسه

هذا قول
 من ان الشيء
 لا يكون له
 معنى واحد
 بل هو مركب
 من عدة
 معنويات
 فكل واحد
 منها لا يصدق
 على الآخر
 ولا يصدق
 على نفسه

منها شيئا واحدا فلم لا يجوز ان يكون الشيء فردا لنفسه
 ويكون له المعنوية الاعتبارية كما جرت في ذلك فانه اذا
 شيء على نفسه كان صادقا عليه وما صدق عليه شيئا غير
 صادق يكون ذاته وما اعتبارا ما صدق عليه شيء فردا
 اذن لم يثبت ما هي بغير اقول بصدق المعتبر لا يثبت
 في تحقيق ذلك الجزء فيها لاحتمال ان يتحقق فيها ويكون
 عارضا لها وح لا يثبت المعتبر التي هو داخل فيها عن كونه
 البسيط التي هو عارضا لصدق عليها كما لا يثبت كونه الانسان
 من الناطق وان كان داخل في الانسان عارضا لناطق فان
 قلت ان كان ذلك الجزء داخل في المعتبر لغيره عارضا لشيء
 يميز المعتبر المكونة عن البسيط فذلك الجزء فيها هو
 البسيط قلت لا يكون محتمل المعتبر عن البسيط وذلك
 الجزء فيها لا ذلك الجزء فلا يثبت بذلك كون ذلك الجزء
 مميزا للمعتبر ولم يلزم ان يكون فضلا لها قوله هذا
 ما وعدته في صدر بحث اول فليبق في صدر بحث ان
 المعاني هي الصور كذا مميزات من حيث وضع بارادها الالفيا
 فان تميزتها بالفاظ مفرقة فهي كعاني المعرفة والافان

بطله

عارض

تيمز المعتبر

قوله

قوله

اقول اذا هذا وضع باراء الجوهر بالخلق او الجوهر كحساس
 لفظ مفرد صادر من الاجزاء المفردة وبه يطلع حصص
 جزء الهيئة في الجنس والفصل فالاول ان يقال لا يطلع
 بالصورة المذكورة حصص جزء الهيئة في الجنس والفصل
 لان المحصر كذا على سبيل منع للو يعنى انه لا يكون خاليا
 من الجنس والفصل بان يكون جنسا او فصلا او مركبا
 منهما دون منع الجمع **قوله** اذا شئ من الانسان هو اعلم
 انه اذا اُفرد السؤال عن الانسان مثلا باي شئ هو **جواب**
 بان يذكر احد اجناسه بطلب ما يتميز به عن مشاركا في الجنس
 المذكور فيقال اذا كان المذكور جنسا او بها الا انسان
 حيوان في جوهره او اى شئ في جوهره من الحيوان حسب
 تقسيمه فبغير فصل على ما نقله الشافعي من الشفا وهو ان
 الكلى المقول على الشئ في جواب اى شئ هو في جوهره من
 وجه تعين ان يجاب بالناطق اذ لا يجوز ان يجاب باسم
 خارج عن الانسان لانا لسؤال عما يتميز به في جوهره وذا
 ولان يجاب بالحيوان او بشئ من اجزاء الحيوان لان
 جوازه الانسان معلوم لتسايل ويسال عن اى
 حيوان

الدخيل

تفصيل

حيوان من الحيوان وتقال اذا كان المذكور جنسا **سطا**
 للانسان اى جسم تام في جوهره او اى شئ من الجسم
 الناحى في جوهره وجه تعين ان يجاب بالناطق او با
 الحساس ولا يجوز ان يجاب باسم خارج عن الحيوان
 بالجسم لانه اى شئ من اجزائه لما قال الانسان
 اى جسم في جوهره او اى شئ من الجسم في جوهره وجه
 تعين ان يجاب بالناطق او بالحساس او بالناحي اذ لا
 يجوز ان يجاب باسم خارج عن الحيوان بالجسم اى
 من اجزائه لما قال الانسان المذكور جنسا سايبا
 للانسان اى جسم في جوهره او اى شئ من الجسم
 وجه تعين ان يجاب بالناطق او الحساس او لانا اى
 ان قابل للاجاء اذ لا يجوز ان يجاب باسم خارج عن
 بان يجاب بالجوهره ما يتميز به ولا يقع ان يقع في
 الجواب في صفة من تلك الصفات سوى ما هو فصل الانسان
 وباني لفظه لان يجاب بالجنس في شئ من تلك الكليات
 واذا كان كذلك يستقيم تقسيم الفصل بالجواب على المثال
 المذكور لان كل سيرة لا ياتي في القطر من وقوعه في الجواب

قوله اى شئ من الجسم في جوهره

الانسان

سؤال المذكور في العقل لا يقال تعريف العقل بل
غير خارج لمخرج كالفصول التي لا جنس لها غير لان تلك
الفصول غير متحقق الوجود بل هي من الاعمال العقلية
فانما يتحقق التعريف بالامور المحققة لا بالاحتمالات
العقلية واما اذا قرأ السؤال حسب ما قرره انتم ونحن
لا نذكر الجنب في السؤال وبما الانسان اي شيء يري
كاشيا على القطر على ان ليس لا يقع في الجواب فلو اعتبر
في الجواب كذا كونه ان لا يكون تمام المشترك كما فعلتم
كان معرفة الجواب مع موقوف على معرفة طرح الذي لا يكون
تمام مشترك من حيث انه موصوف بعدم الاشتراك فانا
ما لم نعرف ان الما طر مثل لا ليس تمام مشترك بين الانسان
وبين نوع اخر لم نعرف محققا ونوع اخر لم نعرف
الانسان باي شيء هو في وجوده على التقدير المذكور فاذا
كان كذلك لم يقع تعريف الجزء المميز الذي لا يكون تمام
المشترك بين المهيتر وبين نوع اخر بالجواب المذكور
المعاد بالجواب على هذا التقدير هو جزء المميز الذي
لا يكون تمام المشترك بين المهيتر وبين نوع اخر فيكون
معرفة

سؤال

٤

تعريف الجزء المذكور بغير تعريف الشيء كما يعرف بالمعرف
لكن المقصود من الجزء المذكور بغير فانه قسم جزء المهيتر
الما لا يكون تمام المشترك والى ما لا يكون وبين ان الاشياء
بما تتميز وسماه فصلا تم قال المهيتر يانه لا يمكن
الشيء في جواب اي شيء هو في وجوده فيكون المقصود
على حقيقة كذا مهيتر الجزء المذكور كما لا يخفى ولا يلزم
هذا القول فاذا قرر السؤال على الوجه الاول لان المراد بجزء
اي شيء هو الخارج مابسا على القطر على وقوعه في
ولا يخرج الا للجزء المميز الذي لا يكون تمام مشترك فامل
قوله من مطاوع الازكياء اعلم ان الفصول ليست
الاجزاء التركيبية الخارجية بل هي من الاجزاء العقلية
العقلية التي يحلل العقل للمهيتر اليها كما حقق في موضع
واذا لا سبيل للعقل الى معرفة الفصول التي هي في الخارج
كما حثت برشيخ في تعليقه فاذا وجد العقل انما
ذات متفارقة في العموم والخصوص انيت قصولا
متفارقة في المهيتر مثلا كما وجد العقل الانسان
مشركا لساير الاجسام في قول ان يفرق في غير تلك

متقاصر على زوايا قوام حكمة الى قابل الالهام وما
 وحده مشاركا لساير كليات في الحساس حكمة الى
 الحساس ولما وحده خاصة متصفا بالنطق حكمة الى اننا
 في معقولنا نطق على ما قسمه الشيخ في منطق الشفاذ والقوة
 التي يفعل الا فاعيل النطقية اذ لم يكن هناك مانع عن ذلك
 القوة داخل في الانشا او معلوم بانزها الذي هو النطق
 وقد جعل النطق والاعلمها واذا كانت القوة المذكورة معان
 فيكون معلوم وقوة المذكورة التي هي الفصل المنطقي
 ايضا معلوما بمركا لا يخفى وهكذا حكم ساير الفصول واذا
 وجد العقل انما راسا وبشر لا يثبت لها فصولا مفردة
 بل اذ استنادها الى مبداء واحد فاذا وجد بعضها مقدر
 على الباقي اذ يكون حاكما بقدرته على جعلها لا على الفصل
 الباقي وان لم يجد بعضها مقدر ما بل وجد متعديا في مرتبة
 واحدة يجعله الا على فصل واحد كاللحساس وكثير
 الارادة فاما ان كان متساويا في جعلها والى على فصل
 واحد للجوان وغيره بل الحساس كغيره بالارادة فانه
 يشتر في البينات الشفاء واذا انقضت كس في حد الحيوان
 فليس

قوله
 معقول
 معلوم
 الذي

فليس هو بالمتقاصر الفصل بل هو دليل على الفصل فان فصل
 الحيوان انفراد ونفس ذواته متحركة بالارادة وليس هو
 نفس الحيوان ان يحس ولا هو يتحرك بالارادة بل هو صدره
 صبرا للجميع ذلك وهذه كلها قواه وليس ان ينسب اليها
 بعضها الا من ان ينسب الى الاخر كغيره ليس له في نفسه
 اسم وهذه قواه غير فيضطر الى ان يخرج لاسما بالاشتمال
 ولهذا يخرج كس في كثره بالارادة معاني حده وما ذكرناه
 كاف لان يقتضيه من الذي على ان ليس لها غير واحدة فصلا
 متساويا فان الفصل لما كانت من الاجزاء التحليلية
 العقلية فكل ممتيز لا يحد العقل بسبب لا التحليل الى الفصل
 لا يكون لها فصول واذا لا يميل للعقل الى معرفة الفصول
 تحليل الحقيقة اليها بانها والانا والمساوية لا يقتضيه
 الفصل المتساوية فكيف ينسب العقل في الممتيز فصولا متساوية
 ولهذا لم يلقفت القدماء اليها واخذوا في تعريف الفصل
 قواهم من جسد وحكموا بان الحس العالي لا يجوز ان يكون له
 فصل يقوم وبان الفصل لا يحال له تعالى شيئا منها الى ما
 ذلك **في** اراد ان تقسم كلياتها على ما القياس اليها

فصله
 ناطقة
 صدره
 يثبت
 في
 لم يثبت

لا يذهب عليك انه مما وجب له ان يكون كلامه كذا
 يكون المراد بالجهت في تعريف لازم كميته الموجودة لا يكون
 تقسيم الخارج بالقياس الى ما هو تقسيم الجزء بالقياس اليه
 ايضا فان تقسيم كثره بالقياس الى الكمية مطلقا وتقسيم
 الخارج بالقياس الى الكمية الموجودة **قوله** هذا هو
 اللازم كميته في كذا لانه الان شيئا غير مسلم انه اللازم
 كذا كون ههنا قسم من اكملي الخارج عن كميته فزده والعدم
 فزده لما سبق من التقسيم ولما سلف من تخيمه الى الخاصه
 والعرض العام واللازم المقترن الدال على الان شيئا غير
 ان يكون صياغيا للزوم كالنحو اللازم لجزء كميته فزده
 يكون هذا ذات ثم لفظ ان الشئ اراد بقوله بل من
 تصور للزوم تصور اللازم ههنا انه يلزم منه تصور
 اللازم من حيث انه لازم حتى يكفي تصور للزوم في
 ادراك اللازم والمعلوم ولهذا فان في بيان العموم لانه
 حتى يكفي تصور للزوم في اللزوم يكفي تصور للزوم
 والمعلوم ان لو اراد انه يلزم منه مجرد تصور للزوم
 لم يستقم قوله في اللزوم كما لا يخفى ولهذا ايقن انما

لازم

في كميته

في التنبيل الى النقص وقال فان من تصور الاثنين ادراك انه
 ضعف الواحد ولو اراد مجرد تصور اللازم لكان الظاهر
 ان يقول فان من تصور الاثنين ادراك ضعف الواحد
 لان يقول ادراك انه ضعف الواحد فاذا سمعت كلامه **قوله**
 ما ذكرناه ظهر لك ان المعنى الثاني المختص **قوله**
 وحاصل انه يتبع حصول الثاني في الدالين بدون حصول
 الاول ان يتبع ادراك الثاني بدون ادراك فان حصول
 كميته في العقل يتبع بدون لوازمها ولا يتبع ادراكها
 بدون ادراك لزومها كما يتبع بدون كون امتناع ادراك
 الثاني بدون ادراك الاول **قوله** المختص من امتناع حصول
 الثاني الذي بدون حصول الاول فيسرف كيف يكون ذلك
 حاصلا ايضا لهذا ولهذا مما يؤيد ان اللازم الذي
 كميته في هذا المقام غير اللازم الذي في المعنى في اللزوم
 فان قلت قد اعتبر العلامة في لازم الوجود من ان يكون
 الكمية متصفا بغيره لم يعتبر ذلك القيد في لازم الوجود
 الخارجي ولا في لازم الوجود الذي حتى فلم يحسن تقابلها
 بين تلك الاقسام قلت فعل هذا لعدم اذ فيها ايضا

المتابع

في

في كميته ان لا يلزم من ان يتبع حصول
 الثاني في الدالين بدون حصول الاول

هنا:

اذ الازم منها كل واحد من قومه كما استرنا اليه انفا
كان العلام من على الازم الذي هنا على الازم
المعنى في الازم الازم امير لم يصرح به في القيد لان
غير معتبر في الازم المذكور ولا في اخرها اي في الازم
حسنا لم يصرح بها **قوله** فيكون في حدوده غير مسلم
لو كانت اسماء الكليات موصوفة بازاء تلك المعاني
وليس لها معان غير تلك المعاني لم يكن هنا معاني
حتى يكتب احدهما من الاخر بل كان حكمها حكم الالفاظ
بالنسبة الى المعاني اللغوية مثلا اذا سمع كعارف
يعنى لفظ الجنس هذا اللفظ فهم منه معناه ومن كل
صقوله على كثيرين ولا يفهم منه معنى اخر حتى يكون
احدهما تعريفا للآخر بخلاف مثل الانسان والحيوان
الناطق فان للا انسان معنى مغاير لمعنى الحيوان الناطق
يعرف العاصم كما سبق في حيث الدلالة وهو صريح لان
يعرف بالحيوان الناطق ولا يتجلى في وملك ان لفظ
الجنس يدل على هذا المعنى حال كونه مجزلا ولفظ كل
مقول او يدل على حال كونه مفصلا فيتحقق معينا

مقارن

قوله

معان في

ذاتك في

مغاير ان احدهما مجزلا والاخر مفصل لاننا لان لفظ
الجنس يدل على هذا المعنى كونه مجزلا اذا راي لا صلاح
وضعه لهذا المعنى المفصل فيدل عليه حال كونه مفصلا
كما يدل عليه كل مقول على كثيرين او يلا فرقى ولو سلم
التفاوت بالاجمال وكشفيل فهو غير محذور هناك اذا انفا
بها ما هنا ارجع الى الانقفا لا الى الصور كما ينبغي
مبطلت الدلالة والمعاني في الصور الذهنية فلم يلزم من
تفاوت الانقفا الى معنى واحد بعدد بحيث يكون احدهما
معلوما والاخر مجهولا فحاجا الى ان يكتب في غير قول اذا
او يد بالحدس هنا ما هو قسم التعريف الاعمى المتعمل في
متن النسخة لا الحد الذي هو قسم النظر المعرف في
الكتاب ويسمى برادفات الالفاظ التي بين بها معاني
تلك الالفاظ حدود او غير مراد فاقها التي بين معانيها
وهو ما كان المذكور في بيان معاني الكليات الاخرى
حدود او بهذا المعنى فلا يتجلى في برهان التفاضل
حد بوجه كما لما في قول يشرح الاسم ويفهم المعنى
الذي هو المقصود بالذات في ذلك الاسم لا بالعرض

لا انما في

بينها معاني تلك
الانقفا في رسوا كان
الذكور في بيان معاني
الكليات في

ما

مقصود

واقول ان المصطلح يدور باسماء الكلمات الخمسة تلك هي
 التي قلت عليها رسومها بل اراد باللفظ الحقيقي الكلي الذي
 يكون تمام مبدءنا من الحيزيات كما يدرك عليه قوله
 والاول هو النوع والمختص الكلي الذي اخل في مبدءنا امرها
 الذي يكون تمام المشترك بينها وبين نوع اخر فان رسمها
 جنسا يعبرون بتحيينها وبالفصل الكلي المميز للداخل في
 افرادة كذا لا يكون تمام مشترك كما يشهد اليه قوله فيكون
 فاعلم وبالمخاض الكلي الخارج من مبدء افرادة كذا حقيقة
 واحدة كما يقع عن قوله وكل منهما ان انخرط في حقيقة
 واحدة فهو الخاصية وما تعرض العام الكلي الخارج عن مبدء
 افرادة كذا حقيقة حقيقة واحدة كما يشهد به قوله ولا
 فهو كمن تمام ولما كانت اسماء الكلمات الخمسة
 باراد هذه المعاني اصطلاحا وكانت المقدمات المذكورة
 في معرض تعارضها فخرج من هذه المعاني كما لا يخفى كانت
 تعارضها المذكورة له وانما رسومها في يتصور لالتباس
 ليتحقق هناك معنى من احدها معاينها الاصطلاح
 التي ذكرناها والثاني المقدمات التي دلت عليها رسومها
 وينظر

هذا المعنى

وينظر ان ذكر الكلي في رسومها ليس متديدا بل هو مبدءا
 رسومها لانه حين معاينها الاصطلاحية بخلاف القول
 على كثيرين فانه خارج عن معاينها ولهذا قال المختص في شرح
 الاشارات وانما جعل هذه الاقوال رسومها لاختلاف
 لان الحمل على الشيء امر عارض لمبدء الكليات غير مقوم
 ايها فان الجنس في نفسه هو الكلي الذي له مختلفات الحقيقة
 بالاشتراك سواء حمل عليها او لم يحمل وانما حمل عليها او لم
 صالى لان الحمل عموما يعرض بغيره فمقوم وكذلك في الباقي
قوله كسيرة البياض العارض للثوب في الخارج لا يتصور
 من هذا الكلام ان الكلية عارضة لمقوم الجريان بالفعل
 في العقل كما ان البياض عارض للثوب بالفعل الخارج له
 المعنى يعرض الكلية له في العقل كما حقق في موضع اخر
 حيث يجب ان يستخرج العقل منه الكلية على قياسها
 سينتقل عن التبع في عروض الخمسة وكان المعاني اشار
 الى ذلك بقوله اعتبار **قوله** فلا فرق بين
 الكلي الطبيعي ومفهوم الجنس الطبيعي ثم اذ لم يكن
 مفهوم الكلي الطبيعي بل هو احد ما صدقانه فغايرة ما

بما يعرض له

من ذلك ان يصرف هذا ان المتهومان على شئ واحد
ولا يلزم من ذلك اتحادهما الا ترى ان مفهوم الكسب
والضاحك يصدقان على شخص واحد وليس مستبعد
وكيف يتوهم اتحادهما ومفهوم الكلى الطبيعي اعم من
الجنس الطبيعي لصدقهما على ما على الجنس من الكليات
هذا واعلم ان الشايع في شرح لفظ اسم الحيوان من
هو ههنا على الحيوان لا يشترط شئ وبني على ذلك ايراد
منها ما ذكره المحقق في حاشيته واجبا عنه انفا
قال بل لا بد من قيد العرض فالكلى الطبيعي هو الحيوان
لا باعتبار طبيعته بل من حيث انه اذا حصل في العقل
يصلح ان يكون مقولا على كثيرين وقد نص عليه في
الشفا حيث قال اما الجنس الطبيعي فهو الحيوان بما هو
حيوان الذي يصلح ان جعل للعقل منزلة مستقلة
للمفهوم فانه اذا حصل في الذهن معقولا يصلح
لان يعقل للمفهوم ولا يصلح لما يعرض من مقبول
من زيد هذا ولا المنصور من الانسان فيكون
الطبيعي للحيوان الموهومة في الاعيان يفارق هذا
العارض

معه

العارض طبيعته الانسان وطبيعته زيدا وقول لم يرد
المناخريف بالحيوان من حيث هو ههنا الحيوان لا يشترط
شئ بل زادوا به مفهوم الحيوان مجزا عن التفسير وجوز
الكليته فانهم قالوا اذا قلنا الحيوان مثلا فكيف كان ههنا
اموئلة للحيوان من حيث هو واذا قلنا بالركب ههنا
ان مرادهم بالامور الثلاثة التي ههنا هي موضوع تلك
ومجملها والركب منها فيكون احد هذه الامور هو مفهوم
الحيوان الذي هو موضوع هذه الحقيقة واشتاروا بقوام
من حيث التي هو مجردة عن المحول فاحصل كلامهم ان
الكلى الطبيعي ههنا هو مفهوم الحيوان وما يتخلل في شئ
يدل على ذلك ايضا فان مرادهم من الحيوان بما هو حيوان
الحيوان ولذلك وصفه بوضوئيه على الوجه الذي
ذكره ولم يرد تقييده بهذا الوصف والابقال للحيوان بما
هو حيوان من حيث انه الذي يصلح ان يكون اعتبارا له الذي
يصلح او ما شأنه ذلك بل اشار بذلك الى الوصف الثاني
في نفس الامر فانه الوصف المذكور لا يكون الا لما هو
جنس في نفس الامر لا يظهر وجه تسمية الجنس وتبعا اعتبر
وما

ان قيل
هناك

المواد

بغير
بها

لكن

المشاعرون مفهوم الحيوان في قولهم الحيوان على ان يكون كونه
كلها معلوما من عمل الكلي عليه فلا يحتاج الى ذكره
يدل على ذلك ثم لما كانت الجنسية من الامور العقلية
الا انتم لغيره الا الامور العارضة التي في نفس الامر كالموت
والبياض في شئ الذي يصلح ان يجعل المعقول اضر
الجنس التي للجنس ثم دونه ان يقول كذا في عرض العقول
للجنس فظهر ان لا احتياج لا قيد العوض على ان يقتيد
بغير يقيني ارتكاب امور مستعجلة كما لا يخفى على المتأمل
قول لانه يخرج من هذا الحيوان اقول او دونه
على هذا الدليل في شرح المطالع انه ان اردتم بقول
الحيوان خبر هذا الحيوان انه خبره في الخارج فهو
ثم وان اردتم انه خبره في العقل فلا ثم ان الاخبار
العقلية يجب ان يكون موجهة في الخارج اقول بخلاف
انه خبره في العقل في خبره العقل للموجه في الخارج
موجه في الخارج لقاده مع دونه ووجوه كما
حق في وصفه ويخرج به كذا في حاشيته
على شرح المطالع وما ذكره الشيخ تعريفه على تعريف
بلن

د

المناجاة

حاشية

المشاعرون مفهوم الحيوان في قولهم الحيوان على ان يكون كونه
كلها معلوما من عمل الكلي عليه فلا يحتاج الى ذكره
يدل على ذلك ثم لما كانت الجنسية من الامور العقلية
الا انتم لغيره الا الامور العارضة التي في نفس الامر كالموت
والبياض في شئ الذي يصلح ان يجعل المعقول اضر
الجنس التي للجنس ثم دونه ان يقول كذا في عرض العقول
للجنس فظهر ان لا احتياج لا قيد العوض على ان يقتيد
بغير يقيني ارتكاب امور مستعجلة كما لا يخفى على المتأمل
قول لانه يخرج من هذا الحيوان اقول او دونه
على هذا الدليل في شرح المطالع انه ان اردتم بقول
الحيوان خبر هذا الحيوان انه خبره في الخارج فهو
ثم وان اردتم انه خبره في العقل فلا ثم ان الاخبار
العقلية يجب ان يكون موجهة في الخارج اقول بخلاف
انه خبره في العقل في خبره العقل للموجه في الخارج
موجه في الخارج لقاده مع دونه ووجوه كما
حق في وصفه ويخرج به كذا في حاشيته
على شرح المطالع وما ذكره الشيخ تعريفه على تعريف
بلن

نقل

اليد

من قول

المفروض بعض الكائن هذا الشخص وبعض المضاحك هذا
الشخص وبعض الضاحك هذا الشخص فيصدق هذا الشخص
على تلك الموضوعات المتشابهة بالتأثير الحقيقي ولا يتر
منه ان يكون هذا الشخص كائنا وقد سبق تخيرون ذلك في
بيان معنى الكلي فارجع اليه **تأمل** والموجبة السالبة
الطرفين لا يقتضي وجود الموضوع فوهم ان صدق
المحمية مطلقا يقتضي وجود الموضوع لان الايجاب
في محمول كالموضوع مع محمول هو يقتضي ذلك
لان ما لا وجود له اعدا يكون الاشياء محضا لا متميز
لغيره من الوجود فلا يتصور اتحاد مع اخر قال
بشيء في منقوشا او ثما او جينا ان يكون الموضوع
في القضايا الايجابية المعدلة لموجود لان قولنا
غير عادل يقتضي ذلك ولما كان لان الايجاب يقتضي
ذلك فان يصدق سواء كان نفس غير عادل يقع
على الموجود وكعدم او لا يقع الا على الموجود هذا
واعلم ان القدماء لم يفرقوا بين القسمة السالبة
المحمول وبين القسمة الموجبة المعدلة لمحمول
والمخارون

والمخارون فرقوا بينها وزعموا ان صدق الموضوع السالبة
لحمول غير مقتضية لوجود الموضوع كالسالبة ونحو
على ذلك سواء وكثيرة كسأوى يقتضي المساويين وكون
يقتضي الاختص مطلقا اعم من يقتضي الام مطلقا الاغنيا
ذلك وكحقوق ان صدقها مقتضية لوجود الموضوع
كصدق سائر الموجبات كائنها هذا السام الا في صلتها
ميتة الامتسا اشتباهة للمخارون في ذلك في محموليها
البحر فاذن لا يندفع المن كود بما ذكره العلامة ولا
تساوي يقتضي المساويين فلا بد من الاستعانة بالامر
واترك سلبا وى يقتضي صدق سلبا شي محتمل
ان يحل على معينين احدهما ان يصدق سلبا في كشي
على امر ايجابا حتى كان مرجح ذلك لصدق موجب
موضوعها هذا الامر محمولها سلبا شي المن كود انما
ان يصدق سلبا شي عن الامر الاخر حتى كان مرجح
المصدق سالبة يكون موضوعها الامر الاخر محمولها
كشي المن كود ان محمول على المعنى الاول كما حمل المتسا
خرون وادعى انه يجب صدق كل واحد من المتساويين

المية ذر

محمول الاول السالبة
والثاني في نفيها

على كل ما يصدق عليه سلب الاخر ايجابا فلا يتم اذا
لا يلزم من مساواة المقبولين صدق سلبها على الثاني
اجاباً وان حل على المعنى كما في وحكم بان المساواة
فما ان احدهما ان يكونا سلبين شيئين يصدق سلب
واحد من هذين الشيئين على كل ما يصدق على سلب
الآخر الثاني ان يكونا خبرهما وصدق كل واحد
منهما على كل ما يصدق عليه الاخر ايجاباً يتم ذلك ولا
يتوجب كبح المذكور انه يصير حاصل الكلام صحيح
ان يكون سلب كسأ وبين متساويين بان يصدق
سلب كل منهما على كل ما يصدق عليه سلب الاخر فالام
يصدق سلب احدهما عن بعض ما يصدق عليه سلب الاخر
فيصدق اثباته على ذلك بعض لا مشاع ارتفاع كقيضين
فيلزم صدق احد المتساويين بدونه الاخر نعم ولا يجزى
لو و المحل المذكور على هذا التفسير كما لا يخفى فان قلت
المناسب لصدق السلب ههنا بهذا المعنى ان يستعمل
قصر لفظ عن لفظ على قلم استعمال المقص لفظ على قلت
المساويين فاما ان ذكرناهما وناسب في القسم الاول
استعمال

فيلزم

استعمال لفظ عن وفي الثاني استعمال لفظ على كما ان
هما والمباح لهم قسمين في عبارة واحدة غلب القسم
على الاول واستعمل لفظ على بن حجاج لفظ سلب على سلب
قوله والمختص ما مر اشارة الى ما ذكره في بعض كتبه
من انه يؤخذ ان يقض ان وجوب سلب الطرفين وان لم
السلب الطرفين لا يقتضي وجود موضوع وفيه ثمانية
انقسام ان صدقها مقتضية لوجود موضوع ايضاً بلخص
ان يؤخذ صدق السلب بالمعنى الثاني حتى كان الاسم والا
المطلقان اما سلباً شيئين يصدق سلب احدهما عن كل
ما يصدق على سلب الاخر على بعض ما يصدق عليه سلب
الاخر ايضاً او عنهما وصدق احدهما على كل ما يصدق
على الاخر وعلى بعض ما يصدق عليه الاخر ايضاً ويصير
حاصل الاستدلال هكذا يصدق على سلب الاخر على
كل ما يصدق على سلب الاخر ولا لصدق اثبات الاخر على
بعض ما يصدق عليه سلب الاخر فيلزم وجود
بدون الاسم وصدق سلب الاخر عن بعض ما لا يصدق
على سلب الاسم ايضاً للوجوه المذكورة في الشرح فيكون

الخاص

عنهم

عنهم

سلب الاصل لم ولم يتصور المنع المذكور لان سلب
الاخص من شئ وانما لم يتصورنا نقصان فلو لم يصدق
احد مما يجب ان يصدق المانع قطعاً **قوله** وقد علم
ما مر قد عرفت ما في هذا الدفع غير مرة بل الدفع
ان يؤخذ عكس الحقيقة الموجبة فيصير حاكماً لسلب **قوله**
الاصل على سلب غيره **قوله** لا يقتصر حاكمه بقوله سلب
هو موضوع الاصل على سلب لرسب هو لم يستفصل ان
اللد تعالى في موضع وج لا يقتصر عليه كمنع كذا كور
فتأمل **قوله** وهو تفسير وتعريف للمدعى لا يقتصر
ان اراد به انه تعريف صناعي ثم اذ قد سبق ان الالفاظ
التي نقلت في الاصطلاحات الى ما كان آخر منقول
المعاني المعاني التي فسرت بها وقد صرح الشرح
بان ليس لها معان غير تلك المعاني فلا يكون معناها
الاصحى واحداً فكيف يحقق الكتاب وان اراد ان
تعريف لفظي فليس كذلك لانها في ذلك كونه البيان كذا
مصادرة على العلم بل تحقيق ذلك **قوله** فيلزم تعريف
اشئ بنفسه ومعضايفه معاً انما يلزم تعريف اشئ
بنفسه

معاني

يحقق

بنفسه ومعضايفه اذا كان المذكور تعريفاً صناعياً **قوله**
الاصحى لا تعريفاً فظيماً وقد مر غير مرة ان اصحاب
تعريف لفظي **قوله** والجزئي للتعريف بهذا المعنى او غير
مسلم اذ على تقدير حصول شخص كواجب تعالى في ان
لا يجب ان يتعلق به الادراك الحسي بل ان يكون
مدركاً يادراك غير حسي لغيره فلا يكون معروفاً
لغيره لما عرفت من ان شرط عرض الجزئية وكيفية
فرض الشك والادراك الحسي فامل **قوله** مستند من
الضيق بغيره اذ الضيق غير داخل في الحقيقة اذ المراد
بالحقيقة هو جواب ما هو كاصح به تحقيقه من الجزئ
والضيق لا يقع في جواب ما هو فلا يصدق على كونه
ولا يدخل فيها فلا يحتاج الى تقديره كما ان الاشياء
لما لم يكن داخل في الحقيقة حيث لا يقع في جواب ما هو
لا يحتاج الى زيادة تقديره كما اقول معنى القول لا
ههنا ان يقال في جواب ما هو ولا بالذات بان يكون
تفسير الجواب لا تانياً والعرض بان يقال في ضمن جواب
واحتراز ذلك عن المتبني ان يقال عليها على غير

لان المراد
والمادة
سبب وحوادثها
معنى او غير
شأنها لا نوع

لأن

الجنس في جواب ما هو ثانيا وبالعرض فان لم يكن ثانيا
 ايضا فما من حيث يقال عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ما هو
 ثانيا وبالعرض بل انما يقال للعرض الاضافي من حيث يقال
 عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ما هو اولاً وبالذات
 اذا قبل الانسان والفرس ويقال في جواب يكون فعند
 يقال الحيوان في الجواب اولاً وبالذات وكجسم ثانياً وبالعرض
 لان معنى لفظ الحيوان اصطلاحاً كما نقلناه عن كرسطوس
 في القول في الساتم من كجسم ذو النفس الحساسة فكذا
 الجسم مقولاً في الجواب في ضمن قول الحيوان وكان الجسم
 ليس جنساً لذاته من حيث يقال على الانسان وعلى غيره
 في جواب ما هو ثانيا وبالعرض كما في المثال المذكور
 العقول البعيدة يقال على المهيتر وعلى غيرها في جواب
 ما هو ثانيا وبالعرض ولا يكون اجناساً بل انما يكون
 جنساً لانسان من حيث يقال عليه وعلى غيره في جنس
 في جواب ما هو اولاً وبالذات كما اذا شئت من الانسان
 وكجسمهما ويقال في الجواب جسم كذلك الانسان ليس
 نوعاً ايضا ثانياً الجسم حيث يقال عليه كجسم من الحيوان
 ثانياً

ثانياً وبالعرض بل انما يكون نوعاً ايضا من حيث
 يقال عليه وعلى غيره وكجسم اولاً وبالذات كما في المثال
 الثاني حتى اذا لم يقع الجسم في جواب كقولنا الانسان
 ومن غيره اولاً وبالذات لم يكن جنساً له ولم يكن الانسان
 نوعاً اضافياً بالقياس اليه فان قلت فليكن هذا يعني ان
 يضاف في تعريف الجنس قد لا اولاً لانه يفتقد بالصورة المذكورة
 قلت لما كان المذكور في تعريف الجنس لفظ المقول في جواب
 ما هو وجبة المقول في جواب ما هو اصطلاحاً كما يتعبر به قول
 المصنف وخبره المقول في جواب ما هو ان كان مذكوراً بالمطابق
 بشرط ما تعاقب في طريق ما هو وان كان مذكوراً بالمتضمن
 يستعمل اصطلاحاً في جواب ما هو لا يحتاج الى زياده ويسد
 لاخراج جزء المقول عنه وما غير ما يفتقر المقول في
 تعريف النوع الى ما يقال ولم يظهر ان الجزء لا يلحق عليه
 ان يقال في الجواب زاد هذا القيد **قوله** وتبين كونه
 الاضافي في القول معنى المهيتر على ما عرفت انتهى مع
 ما هو فاصلاً كلام المصنف راجع الى ما ذكره العقل من
 غير ان لم يترك القيد بالكلية لان جواب ما هو لا يكون

الأكليات ذكره كيد الاولية للمعروف وقد مر الكلام على
 زيادة لفظ الكلي **قوله** فحين ان يكون العرفان تمام
 كهيته المتكلم عن نوعه اذ لا يان من ان ابطال كون النوع
 نوعا حقيقيا ان يكون جنسا وانما يلزم ذلك ان يكون
 المقوم الذي يكون نوعا احدا في الجنس النوع حتى اذا
 ابطال كون نوعا فحين ان يكون جنسا وليس كذلك وكذا
 للمصداق الذي اشار اليه فيقول وان كان الانسان تمام
 الهيته المختص لم يكن الحيوان الا تمام كهيته لست كتم
 واستصاغر فظهر ان قولي انتم والاكوان النوع الحقيقي
 جنسا غير صريح والاولى ان يقال واللام بين النوع
 الحقيقي نوعا حقيقيا **قوله** حتى ان النسخ في الشفاء
 قولي انتم ومنطق الشفاء فنظر النوع كمنطق تينا ول
 عند المتطهين المعينين احدهما اعم والآخر المختص فاما
 المعنى الاعم فهو الذي يروى من مضائق الجنس فيكون بانه
 الهيته تحت الجنس والذي يقال عليه على غيره كجنس
 بالان والما هو هذا الجرح واما المعنى الخاص فهو
 الذي يما سمي باعتبار ما نوع الانوع وهو الذي
 يرد

الحقيقي

جنس

يدل على حقيقة مشتركة لجزئيات لا يختلف بامور ذاتية
 فهذا المعنى يقال له النوع بالمعنى الاول اذ لا يخرج في الكلي
 من وقوعه تحت الجنس هذا كلامه وهو صريح وان
 النوع الحقيقي لا يوجد الا تحت جنس فاما الحقيقي
 ويحتمل نوع لا يكون تحت جنس لم يثبت ويحتمل
 يدرك الاضا في لان النسب بين المفهومات انما يتبع
 ما هو الواقع في نفس الامر لا ما هو المذكور في الكتاب
 لا يدل على ذلك اما العقل والنفس فلا تهاكم ان من
 وقيل عن كذا شيء وان كانا جديين في الخارج واما
 ان يفتقر والوحدة فلا يخلو بها تحت الكيف على ما ذكره
 تعريف الكيف علم **قوله** ومع هذا القيد لا ينقص
 يدرك هذا القيد ايضا لا ينقص التعريف المذكور شيئا
 من الصورتين او اللام لا يتصور شيئا كاصح بركاته
 يكون الحقيقة ونقصها لا يستلزم تصور المعرف كونه
 الحقيقة ضرورة ان تصور الانسان مثلا لا يستلزم
 الحيوان الناطق بالكنه وكذا تصور الهيته لا يستلزم
 تصور لوانها البتة كغيره في الدلالة الاثرية

بكثرة الخلق بل كثر حقايقها لا يعلم الا من اجناسها وفضلها
 فان قلت جهل ان يكون بعض الخرافات بحيث يلزم من
 تصوره تصور معتبر كغير الحقيقة وان يكون بعض الحيات
 بحيث يلزم من تصورها تصور لو ان بها اليقين كغير الحقيقة
 فينتقض تعريف بها قلت لا ينتقض لتعريف بالاحتمال
 واما ينتقض بالامور المتعقبة فما لم يتحقق شيء من هذه
 الامور فلا ينتقض تعريف بها لكونها غير فاعلم ان هذا التعريف يحتاج
 اليه ههنا نعم يحتاج الى هذا التعريف عبارة المطالع قائل
قوله بل امتياد كغير هذا الامتيازات لما وصف
 المعرفة بالعلوم بوجه معرفته وقبله مثل الجسم كغير هذا
 علم من هذا علامة الخراف ككونها متساوية فيتميز
 المعرفة بالتعريف عند الدوافع بوجه يتميز ذو علامة
 بالعلامة عند المعارف بعلامة فان قلت غاية ما يحصل
 من التعريف ان يعلم علامة المعرفة ولا يلزم من تعلم
 بعلامة الشيء ان يعلم ذلك الشيء بالعلامة فان قلت
 علامة الابن بها ما لم صادقه ولم يمتدحها بالعلامة
 المذكورة قلت اذا كنا عرفنا الذات المحققة التي لا تتغير

اقول

ولا تعرف الابن
 من العرف

وعرفنا من التعريف علامة تتميز تلك الذات العلامة وتظهر
 بها او يكون حكمنا حكم المعارف بعلامة الابن حين مصادفته
 اناها وتميزه لهما بالعلامة وح يكون التعريف حقيقيا
 بحسب الذات واذا كنا لم نعرف ذات المحققة وعرفنا من
 التعريف علامة لا يعلم بهذه العلامة شيئا ويكون حكمنا
 حكم المعارف بعلامة الابن حين عدم مصادفته اياها وح
 يكون التعريف بها زائلا بحسب الاسم ثم اذا اتفق ان يعرف
 ذاته ويميزها بهذه العلامة انقل التعريف الاسمي عرفا
 حقيقيا فان قلت لا ثم انا اذا لم نعرف ذات المحققة
 عرفنا من التعريف علامة لا نعرف شيئا بهذه العلامة
 ولم لا يجوز ان نعرف ما حصل من المعرفة في العقل بما كانت
 ما حصل في العقل من المعرفة ليس متصفا بما يعرف به
 في الاعتب ضرورة ما ان حصل مثل من الجسم في العقل
 ليس طولا عرضا عمقا لا يتميز بالذات في العقل فاذا
 لم يكن متصفا بما يعرف به لم يكن ذلك علامة فلا يصح
 ان يتميز به ونعلم بلبس العلامة فان اتفق ان كان
 ما حصل من المعرفة في العقل متصفا بما يعرف به فبغيره كان

العالم ذو
 آناه ذو
 العالم ذو
 وتميزه لهما بالعلامة

ذات ذاته المحقق وحيث يتمكن من ان يميزها ويظهرها
 العلوية فان قلت من اجل ما على الحرف امور متساوية
 له ولا يميز الحرف عنها بالتعريف لا شريك التعريف
 بينهما وبين الحرف فلا يقع قولكم اوصيانه عن جميع
 ما عداه قلت التعريف علامته لذات الحرف لا للصورة ^{التي}
 اذا لم يكن فانه كما سبق انفا فهو يعطى عين ذات الحرف
 عن جميع ما عداها والاصح ان لا يتردد الحرف محذرة معبر في
 الذات الا ترى ان ذات الانسان والناطق والضاكن
 امر واحد وان اختلف صورها العقلية فان قلت اذا كان
 التعريف علامته لذات الحرف كان التعريف لذاته
 فمردد لا معنى له قلت مفهومه حاله متحقق عين ذاته في البعثة
 علامته حاله في حاله متحقق قل لك يكون علامته لذاته
 ثم اذا كان لمعنى م تحقيقات معتقدة يكون له ذات كثره
 كل واحدة منها محذرة وله والعلامة المذكورة لا يفتقر
 بها حصة بل يميزها بغيرها فلا يكون تعريفها لبعضها
 بل يكون تعريفها لما هو عين كل واحد منها ومساو للعلامة
 المذكورة اعني مفهوم الحرف واذا لم يكن لمعنى م
 مرساة ^{الاعتق}

لما ذكر

بالقوة

الاعتق واحد يكون له قرد واحد والعلامة المذكورة
 تعريف له من حيث انه مفهوم الحرف المساوي لها
 لا من حيث انه قرد الاحص منها فيكون التعريف
 لمعنى م الحرف لا لقرد فاعل فان قلت وصف الحرف
 بالتعريف على ما ذكرتم انما يكون اذا كان تركيبا ومحميا
 كالمثال المذكور ولم لا يجوز ان يكون تركيبا غير محمي
 الحرف مع تعريفه تركيبا فيبقى وحده وكذا تركيبا
 مع كفضلهما صفة التعريف فاسم يتجوز في منطق الشفا
 وكقول قد يركب على سبيل تركيبه ودواشهم بان
 ياتي بعضها مقيدة ببعض وهي التي يصلح ان يورد بين
 اجزاها لفظ الذي كقولنا الحيوان الناطق الملتزم
 يصلح ان يقال فيه الحيوان الذي هو الناطق الذي هو
 وقد يركب على انحاء اخرى **قوله** وسمى هذا انما
 قال صاحب كذا صاير اعلم ان القول الشارح المحميد
 للمصور من السمي هذا ومنه ما سمي بهما ومنه ما
 شارج المعنى الاسم من حيث اللفظ فقط والخطبة
 فان طابير يفتح بتبديل لفظ بلفظ اعرف منه

ان يتركب

يجمع

بني

مات

كين بل الانسان بالبشر واللبث بالاسد واما الحد ^{اسم}
 فيجب الاعتناء ببينا لانهما مقصودا هذه كماله فان
 قلت ان كان معنى اللفظ متصورا للطالب ^{بمعنى} متعارف
 الاسم لم يكن متعارف معنى الاسم مع هذا المتصور وقوله
 صاحب الجواهر وان لم يكن متصورا للمر لا يقع بتبدل
 اللفظ متصورا ان الطالب المتصور معناه قلت للمراد بآفة
 المتصور منها تفصيل الصورة المتصورة في المدركة ومن
 الجائز ان لا يكون الصورة حاصلة في المدركة ويكون
 محذوف بحيث اذا قيل اللفظ يلفظ اعرف من حصل
 فيها فتبين في مثل هذه الصورة بتبدل اللفظ ثم
 تباين شراح معنى الاسم ما يطلق عليه حد جازا كما عرفت
 ببركتي وهو كمال الاسم الذي عرفت في برهان الشفاء
 بالمر قوله يشترح الاسم ويفهم المعنى بالذات في
 الاسم لا بالعرض والمواد يشترح الاسم عتيل معناه في
 المدرك وتبينهم كما يتعبر قول الشيخ ويفهم المعنى
 المقصود بالذات في ذلك الاسم لا بفضل مدلول الاسم
 كما ترى ثم اذا لو كان المراد ذلك لا يقع هذا الشراح ^{اسم}

مقصودا

فينتفوخ
 بما من شراح مقول اسم
 ما يطلق في حد

الاسم بتبدل الانسان بالبشر واللبث بالاسد
 ثم تقدم مطلب ما الاسم على سائر مطالب متروكة ان تصور
 معنى الاسم مقدم على سائر مطالب لا العلم بتفصيل المعنى
 حكوا بتقدمه عليها كما صرح به شيخنا في برهان الشفاء
 ونعصر على حد الجواهر انما يعلم من اعتبار القول في
 تعريف الحد الاسمي ان متعارف معنى الاسم اذا لم يكن
 لم يطلق على الحد الاسمي بل واعلم ان الفرق بين الحد
 الاسمي المذكور وبين الحد الحقيقي انما هو وجه منها
 ان الحد الاسمي ملحق بالاسم بسمته كالمعنى الاسمي
 ومقاده لتصور نفس هذا المعنى والحد الحقيقي ملحق ^{تفصيل صورة}
 الحقيقي بالطالب الحقيقي الذات ومقاده تصور
 حقيقة الذات المعلومة المتحقق سواء كان حقيقيا
 حقيقة المعنى المذكور وعلم يكن كقولك الاو كلف
 ينسب اليه الجسم بل يفتقر ويجوز به وينفصل الجسم
 عن السطح الباطن للجسم كادى كما هو السطح الظاهر
 من المعنى فان السطح المذكور حقيقة الذات الموصوفة
 من لا هو المذكورة لا يستغنى معاني الاغراض المذكورة

تفصيل صورة

وتفصيل

ذكرت ومنها انه يرضى للقول الذي هو كماله تمام
 نحن ان من الوحدة وحدة بالربط الجاعل كما في بقية
 واحدة وبيت واحدة وبيت واحد ووحدة اخرى
 برتوكيبا لفضل مع للبر لا ذمعي الحيوان اما طي
 الحيوان الذي بقية لنا طي فيكونان لا كماله امر
 بقلان القول الذي هو كماله الاسمي فان تركيبه يكون
 على وجه لا يرضى له الخ كماله من الوجودين المذكورين
 ومما ان في الحد الحقيقي اشارة الى واحد حقيقي
 هو وحدة في العين اذ في الذهن كما صرح به الشيخ
 في برهان الشفا وهر ذات المحرف المعلوم الحقيقي
 جلال في الحد الاسمي فان لم يلا يكون لمرة ذات
 واحدة طبيعيه كالانسان الطائر فان قلت اذا
 حد عتيد حقيقيا ما لا يكون في طائر الحقيقي ذات
 واحدة طبيعيه بلزم ان لا يكون في وحدة الحقيقي
 اشارة الى واحد طبيعي قلت ما لا يكون حاد الحقيقي
 ذاتا واحدة طبيعيه لا يكون لحد واحد حقيقي
 اذ قد اشترط ان يكون للحد واحد بالحد الحقيقي فرد
 حقيق

يغير

طبيعية

تحقق معلوم التحقيق وهو ذاته الواحدة الطبيعية
 وتفصيل الكلام ان ما يصلح للحد ان كان حال
 التحقيق ذاتا واحدة طبيعيه سواء كانت ذاتا واحدة
 على البعدين كالشمس وعلى سبل البدل كالانسان
 بحد واحد واحد حقيقيا وان لم يكن حال التحقيق ذاتا
 واحدة طبيعيه بل يكون اكثر من ذات واحدة طبيعيه
 بحد مجنسها كالانسان الفيلسوف فان حال التحقيق يكون
 الانسان ذاتا واحدة طبيعيه والطاير ذات واحدة
 طبيعيه اخرى فيحد الانسان بحد واحد حقيقي الطائر
 بحد واحد حقيقي اخرى وان لم يكن التحقيق اصلا
 لا يحد حقيقيا قطعا ومنها ان للحد الحقيقي كمالا
 من امر مبهم ومن امر بلي انما هو في حد كماله
 بل بل الانجاء الذي في بعض الاخر لان يضم له
 الاخر حتى يكون مجموعها حاصل من التركيب كما في
 قولك الكنجين خل وعسل بيان ذلك ان الخيل
 امر مبهم اذ الجسم مثلا من حيث انه حيوان قابل
 للابعاد التلحم اذا طفر على زوايا قوام واحدة

بجسما

بحيث لا يدخل فيه امر اخر وان انضم اليه امر اخر يكون
خارجا عنه ما حقا به لا يتجسم على انسان ضرورة
ان الانسان ليس جسميا لا يدخل فيه امر اخر لا يكون
ليدخل هو مادة له فغلا الا شيئا ومن حيث انه هو قابل
الابعاد التلشم بخلافه ان يدخل فيه امر اخر والامر
فمن حيث الانسان لا يتجسم على غير قابل له بغير
المن كونه يدخل فيه امر اخر ولما كان ليس مقوكا
على كثير من خصائصه الحقيقية في جواب ما هو كان لا الحالت
ذاتا عاما ومن الخطا ان الذي العام لا يتفق الا
ان يكون امر اجناس يدخل فيه خصوصية ما فاذ كسر
لكيس في الخطر يتغير على السمع تلك الخاصية غير
الفصل للبين تلك الخاصية وازالة الالهام مثلا
اذ قيل في حد الانسان ان يكون يتروك السامع في
ان يتجوز من على من كان الذي يدخل فيه لفظ
او الميعان الذي يدخل فيه كصليب او الخطر الذي
يدخل فيه كنبوة الخيرة لك علما متروك ان الموان
لا يكون الا دخله فيه احد هذه الامور واذ اذ
الناظر

المذكورة
بأنه
بالحقائق

لِأَعْيُنِ

الباطن علم ان الحيوان الذي يدرك فيه كلفظ واليه
هذه المردودها ان يعلم فذكره لناطق لتبين اصل
الانقسام لئلا يظن بعضهم يصل منها ثالث فخلط
الظلال سيما في هذه فبذلك وان قلت ان اقل
ان يخرج في هذا الاصل من جميع الامور المذكورة فما الذي
بغيره وبان الجود الحقيقي في ذلك اذ اجمع فيقول
لاعود ما عاين في حقيقة هذه الامة لا هو لم يكن
للعرف كان ذلك هو الحقيقي ايضا ويكون نظايرها
في هذه المائة جنس النسيان اعماطا طبعا في الكلام ٢
في هذا المقام لان من قرأ ان اعداد الامم فذكرتها
وكن على بصيرة **قوله** في هذا الكلام ما يتركها من
والفصل القرآني في غير المراكب من شين ^{تفصيل}
يتركها من المراكب منها واليه ولا يعمل على الكلام
فيصلق ان الشيء الذي في مركب الشين من غير
من المراكب من غير والآن ان الشيء اخلاقا في
الشيء وغيره داخل فيه وليس لفصله نحو ان على
فيمنع من ان ياتي ما ياتى النوع مع حقه واقام شرطا

فیروز

عمرانی

مغ

مساوات المعرف للمعرف في الصدق والجواب
 ان التركيب الفخام مختلف ومن جعلها التركيب
 الاقادي الدال على ان احد جزئ المركب بعينه هو
 الاخر ولا يخفى ان اجزائه مثل هذا المركب متحدة
 بحسب وجودها في متغايرة حسب اعتبارها في
 فيكون دخول ذلك الشيء في الشيء المذكور في
 الوجود وعدم دخوله في غير في اعتبار الذي ولا
 فخور في ذلك ويظهر حمل بعضها على بعض
 وعلى المجموع المركب منهما ايضا لتحقيق شرط
 الحمل وهو التقابل بحسب الاعتبار مع المقتضى
 الوجود وتركيبه كمن مع الفصل على هذا المعنى
 على ما مر غير مرة فتمسك في الهيئات الشغاف
 الاستيلاء التي فيها اتحاد على اضاف احدها ان يكون
 كاتحاد المادة والصورة فيكون المادة شيئا لا يوجد
 له بافتراده في نتيجة وانما يصير بالفعل بالصورة
 على ان يكون الصورة امر اخر غير ليس احدهما الاشياء
 ويكون المجموع ليس ولما واحد منهما والثاني اتحاد
 اشياء

التركيب

بالاعتبار

بافتقاده

اشياء يكون كل واحد منهما في نفسه مستقنا عن الآخر في
 القوام الا انهما يتحد في شئ واحد بها بالتركيب واما
 بالاستحالة والاعتبار بعينها فاداشياء بعينها لا ينفك
 بالفعل فيقوم كذا لا يقوم بالفعل بالذي يقوم بالفعل في
 من ذلك جملته متحدة مثل اتحاد الجسم والبايض وهذا لا
 كليا لا يكون المتحدات فيها بعض ايضا ولا جعلتها اجزاء
 ولا يحمل اشياء منها على الاخر حمل التواطى ومنها اتحاد
 شئ شئ قوة هذا الشئ منها ان يكون ذلك الشئ لا ان
 ينضم اليه فان الذهن قد يعقل معنى غير ان يكون ذلك
 كعنى فيلشياء كثيرة كل واحد منها ذلك كعنى في الوجود
 فيضم اليه معنى اخر معين وجوده بان يكون ذلك المعنى
 منقسمين او غير وانما يكون الاخر من حيث الجوانب والابسا
 لا في الوجود مثل المقدار فانه معنى غير ان يكون في الخط
 والسطح وكحق لان يقا في شئ فيكون معنى بها الخط
 في سطح وكحق بل على ان يكون نفس الخط ذلك او نفس
 السطح ذلك وذلك لان معنى المقدار هو شئ يحتمل مثل
 المساوات غير مشروط فيكون ان يكون هذا المعنى فقط فان

فيعقل

يعنى به

مثل هذا لا يكون بغير كمال بل بلا شرط غير المتاح
 يجوز ان يكون هذا الشيء القابل للمساواة هو نفس
 اي شيء كان مجردا ان يكون وجوده لذاته هذا هو وجود
 اي يكون محو لا عيب لذاته انه كذا سواء كان في بعدا وبعث
 او ثلثه هذا المعنى في الوجود ولا يكون الا احد هذه لانه
 الذين يخلون من حيث يعقل وجودا مقرا ثم ان الذين
 اذا اضاف اليه الزيادة لم يضاف الزيادة على القابل
 من خارج لانه الشيء القابل للمساواة حتى يكون قابلا للمساواة
 في حد نفسه وهذا شيء اخر مضافا اليه خارجا عن ذلك
 بل يكون ذلك محصلا ليقول للمساواة في جدر واحد فقط
 او في اكثر من غير القابل للمساواة في جدر واحد في
 هذا الشيء هو نفس القابل للمساواة حتى يجوز ان يقول
 ان هذا القابل للمساواة هو هذا الذي هو وبعده واحد
 او بالعكس فلا يكون في هذا في الاشياء التي مضت من
 وان كانت كثيرة كثيرة ما لا شئت فيها هي كثيرة ليست
 من اللمة التي يكون من الاجزاء بل كثيرة يكون من جهة
 امر هي محصل واحد محصل فان الامر المحصل في نفسه يجوز
 ان يجر

بغيره

بغيره

ذلكم

تعدد

قلته

ان يعبر من حيث هو غير محصل عند ان من يكون هناك
 غير ذلك ان اذا صار محصلا لم يكن ذلك شيئا اخر الا ان
 الذي كونه في ذلك للعقل وحده فان الفصل ليس بغيره
 بل بغيره فكذا يجب ان يعقل الموجد الذي من الجنس
 الفصل هذا كلامه وهو محقق لما ذكرناه ثم يعرف الفصل
 هذا كونه في ذلك كونه من الجنس والعقل القريبين سواء قدما
 للجنس فيه او اخره ولذا ذكره المحقق في شرحه للمقارن ان
 هذا لا يتم جميع المقدمات بل يجب جمع ذلك ان يترتب
 الاجناس ثم يترتب الفصل فيحصل صورة مطابقة
 للمحدود وبذلك يخرج جميع البصائر ايضا اقل وفي
 هذا التعليل بحث لانها انما يثبت اذا كان الجنس متفردا
 على الفصل في المحدود يجب كونه حتى اذا لم يقدم عليه
 المحدود لم يكن الحد لها بقا له وليس كذلك هذا يجب الوحدة
 شيء واحد والتركيب منها يخلو في الفصل كما يشهد به
 ما نقلناه من الشيخ انفا فان قلت لكل المفراد يتقدم
 الجنس على الفصل في المحدود تقدم المادة التي هي مبداء
 الجنس على الصورة التي هي مبداء الفصل فيه قلت قد لا

بغيره

ما ذكرناه

لذلكم

مقارنا

هما

بينهما

يكون المركب من الجنس والفصل في الذهن مركبا من المادة
 والصورة في الوجود بل يكون بسيطا فيه كالحق في شئ
 وإذا كان مركبا منها فمقدم المادة على الصورة غير مسلم بل
 الصورة متقدمة عليها لأنها شريك في هذه المادة كما بين في
 محضر ق. ويجب الاحتراز عن تعريف الشئ بما يشتمل
 أقول في التعريفات الاستيمارية يجب الاحتراز عن تعريف
 الشئ بما يشتمل في المعرفة وكما أنه وعن تعريفه بالاسم
 الأثيري الألم يعلم معنى الاسم وأما في التعريفات الحقيقية
 التي فيها الكلام وهي مقصورة من جهة المقالته فذلك
 غير ظاهر لأن المعرفة فيها معلوم بوجوده ويكون المقسم
 من التعريف أن يعلم بوجوده فلم لا يجوز أن يكون
 التعريف مساويا للمعرفة في المعرفة والجهالة أو يكون
 بحيث لا يعلم الأثيري يكون معرفة المعرفة بالوجود كعدم
 كأيضا في معرفة فيصير التعريف معلوما يحصل العلم
 منبسطا في المعرفة والجهالة في الصورة الأولى
 كعلم بالعلم الأثيري في الصورة الثانية وإذا صار
 التعريف معلوما فيصير المعرفة معلوما بالوجود لا بال
 المعرفة

فانذره

تعريف

لتعريف ذلك من دليل ق. فكأن من فهم التعريف جعل
 التفسير من فهم التعريف لا يناسب ذكره في عنوان التعريف
 كما لا ينبغي قالوا له أن لا يجعل قوله واقسامها الأولى
 عطفها على تعريف التعريف كما فعله فعلة العلامة بل لا يجعل
 عطفها على التعريف حتى يكون المقدمه معنوية فيعرف
 أقسامها ويجعل التفسير في تعريفه في تعريفه واقساما
 وذلك لا يفرق كما يناسب أن يذكر تعريف التعريف هنا
 بل هو على أنه من المبادئ التصورية لبعض مسائل هذه
 المقالة كالمعرفة يناسب أن يذكر تعريف الأقسام الأولى
 لذلك ق. فإنك إذا قلت كشمس طاهرة وأوقف
 النسبة بين طرفي لم يتصور بطريقه شيئا بغير
 محكم ما عيسى أو غير غير مسلم أو يصدق على شيء ق. فثبت
 أما الجواب أو سلبا ولا يلزم ارتفاع كنعينين مثلا
 إذا لم يصدق على اللطف ولا يصدق على سلب اللطف عنه
 يلزم خلوا الواقع عن الحقيقة والشرع وإنما يصح
 كشمس طاهرة محتملة للصدق والكذب وصدق ذلك
 يقتضي أن يكون المحكوم عليه معتبرا فيه كالم لا ينبغي

قرئ

يلزم

وكذا اي شئ فرغت يصدق عليه انها بالاولى
والا يثبت ان ارتفاع النقيضين وايضا يصدق بعض
ما يستل الصدق والكذب كشمسها لغيره وصرفه يقتضي
ان يكون الحكم به معتبر غير الحكم نعم اذا جعل ما اعتبر فيه
لحكم محكوما عليه محكوما به يكون على ما يجب ان يكون
ان يوضح موضع مفرد وذلك لا يثبت من خلقه عند
حكمه فالاولى ان يثبت على خلق اطراف الترتيب عن
لكم يخلقها عن احتمال الصدق والكذب اللازم
لحكم كما اشار اليه شيخنا في منطق الشفا وصريحه
صاحب البصائر بقوله ودليل خروجها عن كونها
قضيه زوال الصدق والكذب عنها فان قلت
انما يلزم ارتفاع النقيضين اذا امكن ان يتصور
النسبة بين ما اعتبر فيه الحكم وغيره ولا يصدق
ايجابا ولا سلبيها لكن لا يمكن ان يتصور النسبة
بينهما قلت هذا غير مسلم فان النسبة التي يتصور بين
كواشع وكجول حين ما يتعلق بها الايجاب والسلب
على ما عرفت هي كون احد كاشعين هو الاخر ومن كاشعين
ان يثبت

يكون في

قلنا في

ان يثبت ان يتصور تلك النسبة بين ما اعتبر فيه الحكم وغيره
قوله اذا لا يمكن ان يتصور من المقدمات ملاحظة
الحكم غير غيره والتمسك على التفضل غير مسلم ولم لا
يكون ان يوضح لفظ مفرد كالف باراء معنى قولك ان
كانت الشمس طالعة فهذا الترتيب والتفضل حتى كان
الف مراد فالحق القول فاذن يستفيد العارف بوضع
لهذا المعنى المرتب التفضل من كل استفيد العارف بوضع
الكلمة عند الحاجة باراء لفظ وضع لمعنى مفرد فهذا
الترتيب والتفضل ذلك المعنى المرتب التفضل منها
لا يثبت في ذلك مفرد ليل **قوله** فان قلت للمراد بالنسبة
هو اقول معنى هذا السؤال على ان يكون مورد الالفاظ في
اعنى ما يتعلق به الالفاظ والاعتقاد والاولى بالذات
هو النسبة التي بين بين ويكون الحكم بوضع تلك النسبة
اعلا وفيها كلاهما من اجزاء النسبة فيكون هذا
اربعه معلومات وقد عرفت في ايام الماشي انه
ليس كذلك بل مورد هما هو مجموع كل شئ حال كونه
النسبة راجعة بين طرفيها فيتم النسبة للملزم باجتراره

فانما

فانما يكون بالنسبة التي
وتسمى تلك النسبة ان
وتسمى ما في

ثلاثة في الموضوع والجمل فليست التي بينهما وتعلق بكل
من تلك الشئ علم موضوعي ويجوزها في المثال المذكور
علم حقيقي هذه الامور الشئ من حيث يتعلق بها
تلك العلوم الاربع هي الشئ المحيطة قال الشيخ فما
مطلق الشفاء واما الذي يجب بغيره في الامر فليست
القيضة المحيطة تتم بامور ثلاثة فاما تتم بغير الموضوع
ومعنى المحيطة وبغيره بينهما وليس اجتماع المعاني في
هو كونها موضوعية ومحولة في غير بل يحتاج الى ان يكون
يعتقد مع ذلك كشيء التي بين المعنيين بالاجاب او
فلا لفظ ايضاً اذا اريد ان يضاف الى ما في النص
ان يقتضيه ذلك ولا لفظ دلالة على المعنى الذي هو
واخرى على المعنى الذي للمحلي وما انشأ على العلامة
والارتباط التي بينهما فان قلت ما نقلتم من الشيخ
يقول على ان الاعتقاد هو الادعاء ان يتعلق بالشيء
ولا يفهم ان يتعلق بنفسها فاذا ان يكون متعلق هناك
بوقوعها او لا وقوعها كما قرره اشم لا الجواب ان الشئ
كما قرره فليست الشئ التي بين المعنيين هو كون هذا
وذلك

الامر نفسه

تحت قوله

ذلك والمبدء باعتقادها بالاجاب وسلباً ان يقتضون
هذا ذلك او سلب كون هذا فان كان يحكم ويدفن
بانه هو وليس هو قال صاحب البصائر انما صار
امضاف القضايا لشيء لان الحكم اما ان يكون بنسبة
مفردة او ماهوية قوة المفرد الى مثله بانه هو او
هو وبالجملة الحكم بان معنى محمول على معنى او ليس المحمول
فهذا من قسم المحلي ولا شك ان الاعتقاد على مقتضى
هذا النوع من متعلق بجميع الشئ او لا بالذات حال
كون الشئ واضطررتي لطرفها ولا يقتضي احاطتها الى
الشئ ان يتعلق بوقوعها او لا وقوعها او لا بالذات
قوله وقوعها او لا وقوعها الذي هو الاجاب او
السلب لعل المقام اراد بالاجاب والسلب هو الذي
والسلب فاقوا على ما ذهب اليه قواعب الشئ او لا
لا الحكم ان على ماهو المتعارف من شئ في مذهب الشفاء
ان يقتضيه الاجاب هو الحكم بوقوع المحمول للموضوع
صاحب البصائر الاجاب في المحلي هو الحكم بوقوع شئ
شئ على معنى ان المستوى البير يقال له هو ما جعل

تقسمه

اقول

صنفه

منسوبا والسلب هو كمال بلا وجود شيء شيء في قوله لتوقفا
 على الحكم عليهم وغير غير حيث لا يلزم من توقفه على
 على تبين ان يكون اللفظ الدال عليه اداة والا كان
 لفظ الابوة في قوله ابوة زيد لغير اداة فانها اداة
 على معنى يتوقف على تبين كماله في قوله الاول ان يستدل
 على كونه اللفظ اداة بما استدلل به في منع منقضا
 حيث قال فاللفظ الدال على التبعية يسمى باللفظ وحكما
 حكم الادوات فاما لفظ العرب فربما حذفت اللفظ فيها
 اما لا على شعور الذين همها واما ذكرتها ولم يذكر
 ربما كانت في قالب الاسم وربما كان في قالب كماله وكذا
 في قالب الاسم كقولك زيد هو شيء فان لفظ هو جاء
 لا استدلال بغيرها بل استدلال على ان زيد احرم يذكر بعد ما
 انما يقال هو الى ان يعبر به في خبر عن تدبرها
 واللفظ كماله فليفت بالادوات لكنها انما اشياء
 فلا يكون اللفظ اقول اذا قصد بلفظ هو مجرد اللفظ
 كعدمه لم يكن واضحا وانما يكون اللفظ اذ احضرها
 الدالة على ان ما بعدها صحيح لفظا لانه قد
 هنا

عليه
 التبيين

في نفيها
 قاله

بما جازمه الدلالة كماله في قوله تبين من وضع افعالها
 فان الاستدلال لم يقصد في بلفظ هو في قوله زيد
 نياح حتى كان معنى الكلام بالظاهر زيد او ابتداء
 بل قصد في بلفظها ان نياح حتى كان معناه بها
 زيد ابتداء است و ان كان يتوقف على زيد هو سمى
 زيدا هو قائم زيدا هو باللفظ في التركيب الاول دون
 الثاني فاللفظ في بلفظها في بلفظها في بلفظها في بلفظها
 هي التي يعبر بها باللفظ كقولك الانسان هو زيد
 او قولنا ان الانسان هو زيد فان لفظ هو مجرد
 هو ليس هو لفظ على انما انما هو مجرد بل ليدل على
 ان المحمول هو مجرد للموضوع اما لفظ هو مجرد بل ليدل
 على وجود المحمول للموضوع في زمانه متقبل واما
 لفظ هو مجرد بل على وجود المحمول للموضوع مطلقا
 قوله الدلالة على ان زمان الذي لا يدخل فيه
 في اللفظ في خبر حيث ان لفظ كان يدل على اللفظ المحمول
 بين الموضوع والمحمول وهو وجود المحمول للموضوع في
 الزمان الماضي كما يفهم غير ما نقلناه عن الشيخ

نفيها

الكلام
والربط

انقار لا شك ان التوهم ان هذا الربط المحض
ثم لا يربط بغيره عن ربط المحول للموضوع بوجه
له في ان يكون استمر بينهما كون هذا في ذلك
حققناه لان الربط المحض كونه مساهمة والمقصود
منه ما قسمه صاحب كيمياء بغير حجب ما قلناه انقار
قول لا شئها على ثلثه الفاظ فان قلت قد لا
المحول على الربط بالمتضمن كما في الكلام كغير
الوجود بغيره فان كلا منهما يدل على معنى موضوع
لموضوع فيكون الربط في مثل ضرب زيد بزيد كونه
و يلزم ان يكونه الحقيقة ثلثه شئ مع انها
لا تشمل على ثلثه الفاظ كما ادعاه اشم وقد
عنه الشيخ من التثنيات في منطق الشفا
حيث قال واما التثنيات فانها توافق في
على الواجب فيها الا ان يكون محولها كالمثلث
فلا يبعد ان يرتبط بانفسها لان الكلام يدل على
الموضوع في نفسها والربط انما يحتاج اليها لئلا
على شئ المحول للموضوع اذا كان اسما هو في نفسه
مفردا

وغيره على الواجب
لان الكلمة

مفردا

مفردا فاذا وجدت دلالة على الموضوع حاصله في
الكلمة لم يكن حاجتها الى الربط حاجته الاسماء الاصلية
والاسماء المشتقة بغيرها يجري الكلام في ذلك ولا يخفى في
وهذه ان الربط لا بد ان يدل على ربط المحول بموضوع
معين والكلمات المذكورة لا يدل على الربط بموضوع
معين بل يدل على الربط بموضوع ما وهذا القول كاف
في الربط لا تروا شرط في الربط ان يدل على موضوع
معين يلزم ان لا يكون كان في مثل كان زيد قائما
والربط اذ ليس فيه اشارة الى تعيين الموضوع وليس
فليس قلت انك ان اسم اداة بغير الربط ان لا كسا
بالمطابقة ولذا حكم بان القضية شتملة على ثلثه
الفاظ قول الحكم عليه بالجنسية هو بغير الحيوان
ثم اذ يصح سلب الحيوان عن الحكم عليه بالجنسية فلا
سبب عن طبيعته فان قلت لا يصح سلب الحيوان عن الحكم
عليه بالجنسية لان لفظ الحيوان هو موضوع بارادته
ذهنية فبارادته على الالفاد موضوعه بارادته الصورية
الذهنية كما حقق في مرضه وثلث الصورية الذهنية

موصوف بالنباتية حال كونها في الذهن فمقتضى ان يحكم
بالنباتية عليها ويقال تلك الصورة التي هي مدلول
لفظ الحيوان جنس وانما يقع ذلك لم يصح سلب الحيوان
عن الحكم على النباتية فقلت مدلول الحيوان من حيث
هو مدلول لا يوجد في الذهن ولا يقع على ما هو فيه
وان كان لفظ الحيوان موضوعا باراء الصورة النباتية
بيان ذلك ان لفظ الحيوان قد وضع باراء صورة تلك
هي مدلول لفظ ما ولفظ الحيوان واللفظ ادنا على
النباتية بغيرها لا كيف اتفقت هذه الصور ثلثت بل
على ان يكون مدلول لفظ الحيوان قائما بمدلول لفظها
مدلول اللفظ الذي على النباتية يرتبط بينهما حتى يصير
مدلول لفظ الحيوان مالم للحيوة واذا حصلت هذه الصورة
الثلث في الذهن لم يكن مدلول لفظ الحيوة قائما بمدلول
لفظها ولا مدلول اللفظ الذي على النباتية يرتبط بينهما
بل يكون كل واحد من الصور المذكورة ح كنباتية فائت
بالذهن فلا يكون ما في الذهن ثبت من غير مدلول
الحيوان ولا مدلول الحيوان صادقا عليه فقولنا العلم امر
والحكم

من حيث فائت

بذلك

والحكم عليه عتقا ما يفهم من لفظ الحيوان في مستل ان اراد
ان ما يفهم من لفظ الحيوان على الوجه الذي يفهم منه
محكوم عليه بالنباتية اذ المفهوم من لفظ الحيوان كما
كيفية في نفس الامر وما هو كذا لا يعرف له النسبة
ولا يحكم حكم بها عليه مستل ان اراد ان ما يفهم من لفظ
الحيوان لا على الوجه الذي يفهم منه محكوم عليه بالنباتية
فان مالم للحيوة يحصل لا تعقل لا على ان يكون للحيوة
قائمة بمعنى لفظ ما في النباتية رايت بينهما كما يفهم من
الحيوان وهناك يعرف له النباتية فمقتضى قولنا وهي
النباتية مستل بان يصير الحيوان ما وضع له لفظ
الحيوان على الوجه الذي وضع له على وجه اخر هذا اذا
كان لفظ الحيوان موضوعا باراء مالم للحيوة وقس على
هذا ان كان موضوعا باراء لحيوة القابل لا يعطى كنباتية
الحيوان او ما قلنا ذلك **قوله** ان النباتية بصياد
المرنوع فخصرة في اربعة اقسام رد ذلك بان في قسم
اخر وهو ان يكون الحكم على الطبيعة والا فله معاد ان
انما يريد هذه السمة اذ كان الحكم على الطبيعة والقضايا التي

وهذا

يصح

الطبيعة

لا يصح ان يصدق كذا غير و غير مستطيع للافراد حتى يكون
 حكم تارة على الافراد اما مقرونا ببيان الكثرة وبلدتها
 وتارة اخرى على نفس الجمعية فترد ان يصدق قسم اخر وهو ان
 يكون الحكم على الطبيعة والافراد معا وليس كذلك لان
 الحكم على الجمعية ليس بجمعية الحيوان بل لا يكون لفظ الحيوان
 موضوعا بازا لانه موضوع بازاء مالم يكن على الوجه الذي
 حوت في كذا شئ المساوقة وازاء ما قيل ذلك في حكمه
 على الجمعية ليس كذلك فاطلاق لفظ الحيوان على الجمعية
 الحيوانا واثباتك الاسم واذ كان كذلك كان الحكم على
 طبيعة الحيوان الذي وضع لفظه بازا لما مضى في ما مضى
 الى فرد ولا يفيح للقول في ذلك السداد مجال في الطبيعة
 قد يؤخذ عامة ويحكم عليها كقولك كل انسان حيوان ولا
 يؤخذ خاصة ويحكم عليها كقولك بعض الانسان كائنا وقد
 يؤخذ في بعضها من غير التفات الى العموم والخصوص بل في
 الانسان في خصوصه وسبب الاول عامة لا شريك الا في
 نوع والثانية خاصة والثالثة طبيعية ومهمة ويقوم الحكم
 لم يجر على هذه الاصطلاح وسبب ما لا يتعدى الحكم فيه
 الى الفرد

عاما

عامة

خاصة

صلى الله عليه

الى الفرد بطبيعة كما فعل بعض المتأخرين فان قلت حقيقة
 الحيوان قد يوجد في الزمن لما بين في موضعين وغير من
 اما الحقيقة هناك فيتحقق الحكم على حقيقة الحيوان بالجمعية
 وهي طبيعة قلت حقيقة الحيوان يوجد في العقل لان
 اذا حلت فيه لم يكن هناك حسا حساسا متى كان بالارادة
 فلا يكون حقيقة الحيوان ولا طبيعة ولا ما يصير حقيقة
 الحيوان او طبيعة بل هو مجردا في الخارج وهو مجرد
 حسا حساسا متى كان بالارادة كما حقق في موضع **قوله**
 والالكان في وب لفظين مترادفين ثم ان مفهوم في
 ما وضع لفظه بازا في فهم من وكذا مفهوم في
 ما وضع لفظه بازا في فهم من وكذا مفهوم في ما وضع
 لفظه بازا في فهم من وعلى القول بكونه كان الحكم
 في الحقيقة بازاء من المسمى به في نفس الامر وغاية
 ما لازم من ذلك ان يكونا في نفس الامر شيئا واحدا
 ولا يقتضي ذلك ان يكون لفظا في وب مقولان الا في
 ان فرق حكم في الحقيقة التي سماها المص طبيعة بازاء من
 موضوعها ومجولها ولا يقتضي ذلك تراو اللفظين

الذي يعمها نعم لو كان الحكم في القسمة بان ما يفهم من
 كج يفهم من لفظ ب يقتضي ذلك ترادفها وليس كذلك
 بل الحكم فيها بان ما يفهم من لفظ ج ما يفهم من لفظ ب في
 الامر وان هذا من ذلك فان قلت المفهوم من لفظ ج
 ما جعل منها في العقل لما سبق من تعريف المفهوم بانظر
 في العقل كذا لم يكونا مترادفين يحصل من كل منهما في العقل
 غير المتحصل من الاخر غير ولم يصح الحكم بالترادف ما جئنا
 قلت ليس الحكم في القسمة باقدا المفهومين في العقل لانهما
 ليسا متحدين هناك بل الحكم باقداهما في نفس الامر
 اما في الخارج او في العقل وجب اخر ولو كان الحكم بالترادف
 الموضوع والتحصيل مجتهد في وجود في العقل لم يصح حكم
 باقداها صدق عليه كونه موضوع مع مفهوم المحول انما يصح
 ان زيد مثلا ليس مفهوما كسظم العقل فان قلت قد
 يشبه في كسظم بان الحكم على افراد ج وهو ما قد لا يكون
 الحكم على مفهومات قلت لم ير ذلك في ذلك انك تفكر في
 مثل قولك كل حيوان ناطق جسم على زيد وعمر و...
 خصوصياتها فانها هي معلومتك لهذا الوجه حال الحكم
 فكيف

بما نزل

مفهوم

فكيف تفهم بهذا الوجه عليها بل اراد انك تفهم في هذه القسمة
 على الحيوان الذي ينطق وذلك ليس الا زيد وعمر وكل
 واشياءهم فيكون حكمك عليهم بهذا الوجه وعلى هذا
 لا منافاة بينهما لاحتمال ان يكون مفهوم ج على اللفظ
 الذي يدل عليه ج لا يكون الا فرده فيكون الحكم عليه
 حكما على فرده كالمفهوم من لفظ الحيوان وهو ما لم يلق
 مثلا على ان يكون الحيوة قايمة بمعنى لفظ ما لا يشتر
 المذكورة وايضا بينهما وان ما لم يلق في هذا الوجه
 لا يكون الا فرده اذ ما هو في العقل ليس على هذا الوجه
 على ما عرفت وهكذا حكم المفهوم من لفظ القسمة والاشياء
 وتطابقهما ولا جلا ان المفهوم من لفظ الانسان على اللفظ
 الذي يفهم منه لا يكون الا فرده حكم يشتر بان الانسان
 يصدق على الانسان ولا يصدق عليه في عمومها اني فجميع
 غير لا بد ان يصدق عليه في خصوصها اي على الافراد والا
 لم يصدق عليه البتة وقال في فصل الخرافات من منطق اشفا
 نقولنا بعض الانسان انما يقضي ببعض من عقل الانسان
 مع من بعض هو انفسه انسان فهو واحد من جميع ما يستحق

اي على بعض ما يصدق

بأنسان ويجد حقه **قوله** فلا يكون حمل في المعنى فيجب
 أن لا يلزم من ترادف ج وب في القضية انقسام الحمل
 في المعنى بل غاية ما يلزم من ذلك أن يحمل الشيء على نفسه
 وهو جائز أن يحمل من يحمل بأن الموضوع محمول أو ما ملزم
 ذلك ويصح حكمه بأن الشيء نفسه كقولك زيد زيد
 الانسان انسان نعم يجوز ذلك في القضية التي قبلها
 على غير اصطوفين إلى الآخر كقولك صديق زيد زيد لا يلزم
 من ذلك انقسام الحمل مطلقا وقد يترجح كعلامة في بعض
 تصانيفهم بأن صدق الشيء على نفسه ضروري وقد سبق
 من الإشارة للحجج حمل الجزئ الحقيقي على نفسه نعم
 حمل الشيء على نفسه لا يفيد الخطاب وعدم الافادة
 لا يقتضي انقسام الحمل **قوله** بل معناه في المعنى فيجب
 لم لا يجوز أن يكون المراد ما صدق عليه في مفهومه
 وإنما تردد ذلك ولم يحسن التردد الذي ذكره
 إذا لم يكن مقبولا على الوجه الذي يفهم من غير
 ما صدق على غيره على الوجه الذي يفهم أن يرد من
 أما إذا كان غير كالحوان فإن المفهوم منه هو ماله
 الحياة

وحيث

الحياة على أن يكون الحياة فأنه بمعنى فقط ما على ما مر
 تفصيل وما صدق هو عليه على الوجه الذي يفهم أن يقصد
 منه ما للحياة على الوجه الذي كور أيضا لا يقتضي من غيره
 فلا يرد له فلا يحسن التردد الذي كور أو لا يحسن الصادة
 معين حتى تردد فيها تارة ويصح بينهما تارة أخرى
 المتعارفة من هذا القبيل إذا ما صدقنا على الوجه الذي
 يقصد منها نفس مقبولا على الوجه الذي يفهم منه
قوله ثبت لربنا أنه في مسأله أنكم في
 القضية على ما مر غير مرة بالحق والوضوح مع كمال كونه
 هو لا يشك في كماله لربنا **قوله** لا أقول إن أعجزت في ما المرصين لم أقول إن أعجزت في ما مر
 المونوع من حيث يصدق عليها ج ولغيره في جانب
 المحمول حيث يصدق عليها ج كان الحكم في القضية بأن ما
 يصدق عليه ج هو ما يصدق عليه ج وعلى هذا لا ينافي
 انحصار القضايا في الضرورية لا محالة أن يكون صدق
 على ما صدق عليه ج بالإمكان دون الفعل فيصدق ككثرة
 دون الفعلية كقولنا ما يصدق عليه الأسد أو يكون
 صدق عليه في بعض الأوقات فيصدق الفعلية دون

الذات كقولك ما يصدق عليه الانسان مما يصدق عليه
الضاحك او يكون صدق عليه ما يامن فيه ضرورة ذات
فيصرف الذات وصدق الضرورة كقولك ما يصدق عليه
الغالب هو ما يصدق عليه كقولك وعلى هذا فن ان يلزم انحصار
القضايا في الضرورة ثم لو اردنا صدقاً على شيء وبما
عليه الاقتران بخصوصياتها حتى كان الحكم في قولك انسان
حيوان بان زيد زيد مثلاً يلزم الانحصار في الضرورة
وح لا يتم ما ذكره كقولك **قوله** بل الافراد كشيء
لا يتغير على ان الموضوع الحكم لا يبدل على افراده كشيء
بخصوصياتها ولا يعمان بقصد تلك الافراد بخصوصياتها
منه نظر الى معناه الحقيقي مثلاً لا يبدل الا بغيره كشيء
زيد وعمر وبكر وظلاله لا يعمان بقصد تلك الافراد
حال كونه متعللاً في معناه الحقيقي منه فليس بقصد من
مثلاً افراد كشيء بخصوصياتها وبما عليها بالذات
وكيف يحكم عليها بخصوصياتها الا في مثل كل ايض كذا
مع ان خصوصية اكثرها غير معلومة كك بل بقصد
مساواة وهو شيء قام بربها على ان يكون البياض دائماً
بشيء

في لسانه شيء قاله
لنضم ان يقولوا بان
مما هو مفهوم على
عليه اصله لا يبدل
والحكم بوجه خاص

بشيء او ما يجري مجرى ذلك ويحكم عليه بالذات لما كان
بشيء قام به البياض على الوجه كذا كور عين فخص من
الاختصاص بالذات تحت الابيض يتجدي ذلك الحكم اليها
فيكون حكمها عليها بالعرض ولا يدخل في الحكم معنى الابيض
على الوجه الذي في العقل لا لان الحكم مقصور على افراد
الشيء وهو على بل لان الحكم على شيء قام به البياض على
ان يقوم البياض بالشيء ومعنى الابيض في العقل ليس
لك الحكم في القضية على ما يفهم من الموضوع على الوجه
الذي يفهم منه معنى مساواة الذات وعلى افراد ذلك
تختص بالعرض واذا كان الحكم على الافراد على هذا الوجه لا
لخصوص الافراد بالشيء والنوع بل كل شيء يكون له
اشياء مع ما يفهم من الموضوع على الوجه الذي يفهم منه
الحكم اليه ويدخل في الحكم حتى اذا غلبت كل شيء كذا يدخل في
الحكم الاختصاص والكليات ومعنى ان على الوجه الذي في العقل
جميعاً وكيف يخص الافراد مع ان الشيء صريح بان الحكم
على كل واحد واحد من الافراد بحيث لا يشترطها شيء
حيث قال في منطق الشفاء ويجب ان يعلم ان معنى قولنا

بشيء
كل

والفعل
فان الحكم

المندرجة

الموضوع

جيشلايشد

كل كذا هو كذا هو ان كل واحد واحد لا الكل جملة ولا الكل
فليس معنى قولنا كل ان ان كل الناس جملة ولا الانسان
الكل بل ان كل واحد واحد من هم حتى ان لايت نرى نعم
اذا لم يكن لغرض الموضوع على ما يفهم من انما والايح الا
المتخير كان الحكم مقصدا عليها فان قلت اذا كان الحكم في كل
ج ب على مفهوم ج بالذات كانت لفظة كل مستديرة
كما ذكره العلامة قلت ليست مستديرة لانها يدل على ان الحكم
على المفهوم المذكور في عموم ما يرشدك الورد لك فقلناه
من عبارة الشفا قيل هذه الحاشية قوله وبالفعل عند
الشيخ اقول هذا الفعل كما صح في كثير ليس فعل
الموجود في الاعيان فقط فربما لم يكن الموضوع موجودا
في الاعيان وربما لم يكن ملتقنا اليه من حيث هو موجود
في الاعيان بل ما الفعل في الاعيان اوفي الغرض الذي
وتحققه لست ان الحكم في الجملة على الجملة بفعل كما هو
كعباد ومنه لاكن لا يلزم من كون الحكم على ان يكون في
نفس الابحيم بالفعل فربما كان في نفس الابحيم بالفعل
بان يوجد في الخارج اوفي الذهن ج في احد الارش
الشمس

ولم ين

الشمس وربما لم يكن كان يقال انقضاض الجملة بالفعل
غير السواد فان الحكم في هذه الحقيقة على غير واقع في
نفس الامر وهذا القسم هو موصوف بجم في الغرض الذي
فان الذهن يتصور بجم بالفعل حال كون مفروضا غير
واقع ويصغر وصفا ثم يحكم عليه لان سمنا يفرض ج
ويحكم عليه فالله بالفرض عنهما فرض الشيء لا فرض الشيء
شيئا قوله وهو خطا فاحش في المواشي فيصير لم لا
يجوز ان يكون خبرا لشيء اسارا استدجواب شرطه يكون
قولنا وكان ج معطوفا على الشرط بل الشرط على معطوفا
هذا لا يلزم ان يكون في عقد الوضع الحكم الاسقاطي
اصلا لانه اقرار لغيره بالشرط يدل على الحكم باقضاء
به ولما لم يكن لهذا الشرط جزء لوجود ما يغيره عن الحكم
اعني ما قام مقامه لا يكون هناك الحكم بالاقتضاء قطعا
ولتحققه في الشرط الدال على التميز بغير الاقراء فحده
فيكون التركيب على ما هو مخطط منه وعلى تقدير عدم الواو
يقتضي ان يجعل قولهم كان ج حالا لا اجزاء الشرط لئلا
يلزم ان يكون في العنوان الذي هو تركيب كقيد ي

فانقضض المعص
وجوز ان يكون ج
مثل جواب شرطه

فقد خلط

بما يشاء

الحكم الاتصالي وحكم بان هذا الشرط نقي عن الجزء لو وجد
ما قام مقامه وكذا يجعل قولهم كان بـ خبر لا
لان جعل جزء الشرط والجملة المترتبة خبره لئلا
يكون في عقد الحكم الاتصالي الذي هو غير
مقصود منه وحكم بان استثناء الشرط عن الجزء لو وجد
ما قام مقامه قابل **قوله** وبلغنا ابراده في جانب
الجزء اقول لو لم يورد الشرط في جانب الجملة وقيل
كل ما لو وجد كان صحيح في بـ بـ بـ بـ بـ بـ بـ بـ بـ بـ
بالفعل وهو غير وارد لاحتمال ان لا يكون له وجود
اصلا فلا يكون بـ بالفعل قطعا او المراد ان بـ
حال وجوده فزيد قولهم حيث لو وجد وقيل
فمن حيث لو وجد كان بـ ليدل على هذا **قوله**
واما اختلاف العنوان اذا كان الحكم في القضية
على افراد العنوان بالذات كما ذهب اليه بعض المتأخرين
لم يكن اختلاف العنوان مؤثرا في مفهوم القضية
كما بينه كرامه وقد عرفت انه ليس كذلك بل الحكم
فيها على العنوان بالذات كما صرح به بـ بـ بـ بـ بـ بـ بـ بـ بـ بـ
الاقرار

الاقرار بالعرض واذا كان كذلك كان اختلاف العنوان
مؤثرا في مفهوم القضية قطعا فان الحكم على من هو بـ
مغاير للحكم على مفهوم خبر بالذات وان كان يتعدى
كل منهما الى افراد بـ بـ بـ بـ بـ بـ بـ بـ بـ بـ
ايضا بشئ لغيره **قوله** كل من هذا الحكم ينقض بالاجاب في
الممكنة فان صدق لا ينقض وجود موضوع كما لا يخفى
الهام لان يقال ان الممكنة ليست قضية الا بالثبوت
وليس فيها الاجاب وسلب وهو صحيح ومحمول بالفعل
على ما صرح به **قوله** في شرح المطالع **قوله** الاجاب ينقض
وجود موضوع في الذهن من حيث انه حكم غير متصور وكذا
قوله والتساوية تشارك في اعتبارها في انقضاء الوجود الاول
اذا فاته ما لازم من الحكم على ان بـ ان يتصور ذلك الشيء
ولا ينقض تصور حصوله في الذهن على الوجه الذي يكون
من صورها الجواز ان يكون موضوعا ويكون ما عليه في وجه
وحاصلا في الذهن على وجه اخر لا ترى ان لما لم يلحق
مثلا حصوله في حصوله في الخارج وكيفية هناك فاعبر
بمعنى انقضاءها في السبب بربط بينهما وانقضاء ما لم يحق

اقوله

ما قرره ان اقول

والمحمول

من موضوعه بانظر على هذا الوجه وتبدل عليه من حيث انه
كذلك وحصوله لا يخرج الذهن وهناك لا يكون كغيره
فما يتصور في لفظه ما ولا ينتج من بطلانها ولا يتبدل اللفظ
المذكور عليه من حيث انه كذلك كما مر في غيره واذا حكم
عليه وقيل انه لا يخلو في غير ذلك كان الحكم عليه كائنا
على الوجه الاول فانه المعلوم من اللفظ المذكور وسماه
ولا يكون الحكم عليه كائنا على الوجه الثاني فانه على هذا القول
غير داخل في الحكم المذكور كما حققناه في المائتين الساتين
فقلنا انه لا يلزم من الحكم على الشيء وجود موضوع على
الوجه الذي يكون موضوعا وحكما عليه في الذهن
الا ترى ان الحكم على امر يتحقق وجودها في الذهن كما
لنقبضين له من غير ذلك المادى كما من الترتيب
ولكنه ليس كالمطلق والمعدوم كالمطلق ولا يلزم من ذلك
وجودها في الذهن نعم اذا كان ما حصل من الموضوع
في الذهن اختلف الحكم كان ذلك الحكم مقتضا للموضوع
الموضوع في الذهن **قوله** واللفظ الدال **قوله** اقول لم
يرد بذلك انه يدل اللفظ على ما هو كغيره المائتين في
نفس الامر

استأمله

نفس الامر منها حتى يرد ذلك بانظر ما في لفظه وفي لفظ
كغيره مادة الحقيقة بل اريد بمراد اللفظ بل على ان الحقيقة
التي يتصور في نفس الامر منها ما اذا صواب كانت مطابقا
ولها بقدره صوابا بطريقها ما جازية الحقيقة فلهي
لفظها زائدة على الموضوع والحكم في لفظه فانه على هذه
الاحوال انك سواء كانت دلائلها صادرة عن مطابقة
لان مر في نفس الامر كاذبة **قوله** بل بعبارة غير متقابلة
عدم استقلال هذه العبارة بتمام على ان مدلولها في تعيين
الموضوع المحمول وتبينه والاهمال والمحمول والاهمال
كيفية او غير متباعدة للحقيقة المذكورة بتعيين مرافقة
وفي الاجاب في كسب تابع لها بتعيين في اللفظ **قوله**
في جميع اوقات وجوده فان قلت اذا كان معنى انه يرد
المطابقة ما ذكرتم لا يقتضي الموجهية الصورية وجود
الموضوع ان يصدق على الانسان حال كونه معدوم فاما
لكيوان ضروري لثبوت له في جميع اوقات وجوده
قلت لم يرد بذلك انه حكم على الانسان بانتهجوان على
تقدير وجوده حتى يلزم ما ذكرتم ان لو كان كذلك

على غيره

منها

في المكان

نور

بالضرورة
يبقى ضعه

كانت القضية شرطية بالمتغيرة بل براد براديه كما على ان
بانه جريان بالضرورة حتى اذا لم يكن جريانا بالضرورة لم
يصدق هذا الحكم غير الا انه يثبت مع ذلك وقت الضرورة
فان وقت الضرورة قد يكون اولا فاجلا وقد يكون
زمان الوصف وقد يكون زمان الوجود والذات ثم
لا يلزم من ان يبين ان وقت الضرورة زمان وجود
الذات ان يكون الذات موجودا بل يلزم وجودها من
صدق الحكم الا انها في المذكور لا يقتضي المسألة الضرورية
المطلقة وان يبين فيها ان وقتا سلبية للضرورة المطلقة
هو وجود الذات ان يكون الذات موجودة فلا يرد
ما اورد في الحاشي الصغيرة من انه يلزم من ذلك ان
لا يصدق السالبة للضرورة عند عدم الموضوع بطل
ما قد صرح من قول السالبة البسيطة اعم من الموجبة المدركة
المحول هذا وقس الدائرية المطلقة على الضرورية المطلقة
فيما ذكرناه قوله وليس اذا كانت المسئلة متحققة في
جميع الاوقات اتبع انك كما ان الموضوع غير مسلم
اذا التبتت اذا كانت متحققة في جميع الاوقات كانت
ولجبر

اشاعه
اجس
ناتنا يجبر

ولجبر التحقق في جميعه لان اشئ ما لم يجب متحقق لم
يتحقق كالحق في موضوعه اذا كانت ولجبر تحقيق
في جميع الاوقات اتبع انك كما ان الموضوع قطع
اما لذات الموضوع او لغيره وعلى كلا التقديرين يصدر
الضرورة ويقر حيث لم يثبت فيها ان يكون الضرورة ناشئة
عن ذات الموضوع قال الشارح في شرحه للمطالع وعنه
بغني بالظن استحالة انفكاك كجبر عن الموضوع سواء كان
ناشئة عن ذات الموضوع او ام منفصل عنه ولا كان كذلك
فيست بصدق الدائرية المطلقة بصدق الضرورية المطلقة
وبالعكس فهما متساويان نفس الامر اللهم الا ان يصير في
الضرورة ويتر للمطلقة ان يكون الضرورة ناشئة عن ذات
الموضوع فاقا يصير رجح احص مطلقا من الدائرية
المطلقة ولم يصير المعصية نعم يكون الدائرية اعم منها نظرا
الى مجرد مقبولها بمعنى ان العقل اذا لاحظ مفهوم الذات
يصدر مجرد تلك الملاحظة مع قطع النظر عن الدائرية
لما رجح تحقيقه بل هو الضرورية واذ لاحظ مفهوم
الضرورة ولم يصدر تحقيقا بل هو الدائرية اصلا

فذلك في نفسه
 ان يبين في نفسه ان
 بعضها جيب لبعض
 قوله
 لاكن ذلك العجز لا يجري نقضا في هذا المقام لان المقام
 هناك في صدد ان يبين ان شئ من مومات انقضاهما
 الى بعض جيب نفس الامر لا بالنظر الى مجرد موماتها
 مع قطع النظر عن الواقع كما لا يخفى قوله من غير ان
 وانما لا يصدر العكس فهنا لاننا اعتبر في الشرطية
 الوصف ان يكون الوصف متجدا في الضرورة وفي ماد
 الوصف ان يكون الضرورة ناشئة بالقياس الى ذات
 كونه في نفسه فقط كما ذكره العلامة ولا يان من من المقام
 منها قوله واذا اعتبر كونه لا لعلة قوله ان ارادوا باعتبار
 ان يكون الاتصال لا لعلة فتر ان حكم بانتهاء لظهور بينهما
 كما هو كذا في غيره عليه ان الاتصال لما كان اما محتملا او متع
 هناك فلا بد له من سبب وذلك لسبب من العلة في
 كمنه في اتصال فلو حكم بكون اتصال لا لعلة في
 كان ذلك الحكم غير مطابق للواقع فلا يصدر الانقضاء
 في مادة من المادة اصلا وكيف يحكم به من يكون عارضا
 باندر يمكن واقع ولكن الواقع لا يدل على سبب وان
 اراد به معنى لاشر لا بد من تصويره حتى لا يظن في

قوله

ثابتة

ارادة

فصل

قوله

قوله صدق انما على تقدير صدق المقدم بها لا لعلة
 موجب لذلك غير مستلزم اذ ما جاز كطرفين وهو اخبرها
 في الانقضاء امر يمكن واقع فلا بد من سبب قطعاً ولب
 كسبب حتى لا يترتب على جبر الاتصال كما لا يخفى وقد
 كسبب بان الاتصال في نفسه في الانقضاء حيث حكم بان كسبب
 في الصدق علاقة ما في الوجود وقال لاكن اذا كان الاول
 قد سبق فعمل وجودنا في فليس انما يتقبل السبق ووقع
 اما انقضاء اوليا واما انقضاء النظر فيكون لا فائدة لو شخ
 المقدم لينقل من الزمن الى التلاخا واعلم ان الذين
 ان انقل من وضع المقدم في المنقصر الى وجوده الثاني
 سواء كان العلاقة بينهما بنيت او غير بنيت في الزمان
 وان سبق فعمل وجود الثاني لا بان يتقبل السبق ووقع
 المقدم حتى ما يكون المقدم فائدة في انقضاء الذين من
 الى الثاني فعمل الانقضاء على هذا الجبر فيقول في اللزوم
 والانقضاء في اوله ولو لم يوجد متصل وطبقه كما انشأ العلاقة
 في الخارج في منطق الشفاء واما قولنا ان كان الانسان
 موجودا في كل زمان ليس بوجوده هو مادة بالمعنى الاول

المعبر عنه

من وضع
 في وضع

وإذا اتينا من كلامه في نفسه
 في انقضاء في زمانه كما لا يخفى

يحدث

اي الاتفاقية وكذا في المعنى الثاني اعني اللزوم فان
 هذا مع ذلك لا يلزم من وضوح وان كان صادقا مع
 وحاصل ما ذكره الشيخ في الفرق بينهما ان الاتفاقية كذا
 في الاتصال فلا يكون على ان وضع المقدم يقتضي بقاءه ان
 يتبعه كذا في الاتصال فتر بينهما لا يجوز معهما ان يحصل للمقدم
 وجوده الا وحصل الثاني وجوده سواء كانت تلك العلاقة
 معلومة بالبداهة او بالنظر وقد يكون الاتباع على غير
 هذا السبيل فيكون المقدم اذا كان صادقا كان الثاني صادقا
 مع غير انه يكون هناك علاقة بل يقتضي اليها ويراعى وان كانت
 العلاقة وليست في نفس كذا وجود كذا في نفس كذا وجود
 كما اذا قلنا ان كان الانسان موجودا فالارض موجودة ايضا
 لا على حكم معنا ان ذلك الاتباع امر واجب في نفسه بل ان
 وجود الانسان يشترط وجود الارض وتصور هذا ان يكون
 اتفاق اتفاقا وان لم يكن الاتفاقية الطامح لذلك **قول**
 ان كان زيد جرحا فهو مجاداة وان قلت صدق هذه الشرطية
 غير مستلزمة بجرحه زيد بحال وعلى تقدير وقوعه جرحا لا
 يكون مجاداة الاستعمال ان سيقدم بحال محال اخر قلت لو كان

انسان فوجبت عليه

المقدم

المقدم في الشرطية المذكورة بان مجاداة زيد متحقق على تقدير تحقق
 جرحه بمرور على ذلك لكنه ليس كذلك بل الحكم فيها بالاتفاق
 متحقق بمجاداة متحقق بجرحه بمرور في نفس الامر اتصالا على
 اللزوم حتى اذا تحقق هذا فتر متحقق ذلك قطعا وبالحال
 استلزام كمال حتى اخرا لا يفي هذا الاتصال النفس الامر
 فاعرف ذلك ونفسه لا يمكن ان المقدم من كذا وبالنسبة الى
 صادق كقولك ان كان زيد جرحا كان جرحا **قول** بل لا بد
 من ذلك من عدم كذا فتر فيه بحيث اذ قد مر بمرور ان
 الاتفاقية لا يخلو عن العلاقة فتر في نفس الامر ما اذا يقال
 ان جرحه كذا الاتفاقية عن الصادقين فيما لا ينقل اليه
 فيمر من وضع لعدم الموجود الثاني كقولك ان كانت الشمس
 طالعت في النهار موجود **قول** وسواء جرحه الكبير او
 قبل كذا في منطق كشاف ههنا هو كذا في الشرطيات
 المتضمنة بل على ان يكون جرحه كذا في منطق لا بد من كذا
 يدل عليه لفظه ان فانك لا تقول ان كانت البعثة قامت
 فبحال سيقاس اذ قلت ترى الثاني يلزم من وضع المقدم
 لان ذلك ليس بضموري بل راوي من الله تعالى ويقول اذا

ذلك

اقول من

فمن

القول

اوليت

ما هو موضوع بالذات بل تبين الحكم عليه من غير تارة
وفي خصوص آخره في تمام الماشية ليدرك حقيقة وسند ذلك
تأخذ

صلا كلة وكذا في حيز على شرح

كشيرة وما شية الشيرة

٢٢٢

س

ليس كما في حق كسيرة
الحديث على ما وقفنا منضم بمصداق رسالة شية
وكلم على من انظر في ما وحققها غياي حق فوديه وبانوا
منطقة الافاق **و** فان الفقيهات المشهورات
يقول ان هذا المطلق قانون تصمم مراعاتها اذهان الناس
عن الادعان بما لم يبق به فبعض القاضين من قبله المتأخرين
في شرح القليبيتم للرسالة الشيرة وما شية الشيرة
المص وسمي كلة وروقت على مقترن وقيل الشيرة
في الاخر لا قوله في حق من علمه ولا يذهب عليك انه اذا

كانت القيمة هي سبب الناس وكذلك لا يقول ان كان الناس
موجودا فالانسان زوج او غلا معدوم لكن بقوله في كان
الانسان من جملة فالاثنان ايضا زوج والحلا به معرفة
فيتم لفظ ان سبب القوة في الدلالة على لزوم وحيث
في ذلك واذا كان المتوسط ولفظ اذا كان كذا لا يدل على اللزوم
اليسر وكذلك لفظ كمال لا يدل ايضا على اللزوم ولفظ كما اذا
تقول كما كان كذا كان يعطى للزوم ولا يجوز ان يكون
لاختلاف الموضوع قوله اذا كان حكم في القضايا المحصورة على
اخره كمنوع بالذات كما ذهب اليه ان كان الحكم فيها على معص
الموضوع كمن بين المذكورين فمتلذين لا تحته واما اذا كان حكم
فيها على معصوم الموضوع بالذات وليس الى افراده باخر
كما حققناه فلا يكون موضوعا لمختلفين اذ موضوعها
على هذا العقل مفهوم كجوز لا غير هو امر واحد في الزمان
كمنوع في الذكر اذات كمنوع لا يلزم من عدم كون
ذات الموضوع مراد ان يكون مراد كمنوع في الذكر كجوز
ان يكون المراد ما من كمنوع بالذات وهو في الحقيقة المذكور
كونه بين مفهوم كجوز واقران لفظي الكمال ولا يحسن لا يغير
عليه

قامت

و اذا انما

لما

لما

معرفتها

اقر

اريد من قولك على هذا الاسلوب ان يصح في حقنا الاستعمال
 كما يجوز في حقنا البناء فجعل ايراد الاسلوب في حقنا
 الاستعمال ليس على ما ينبغي ثم لا ثم ان قوله او يقال ان
 مبدع على ما ينبغي الاطلاق في محله لا في غير محله
 على امثال تلك الغيبيات ثم اعلم ان كونه في قوله وتبين
 راجع الى الكتاب لا كونه قبل ذلك وما ذكره انتم بيان
 لحاصل المعنى لا الى السهالة لا لما قيل من ان المراد بالسهلة
 فيما مضى هو اللفظ فلا يمكن دمج كقولنا السهولة
 ليس هو لفظ السهولة فانه مدغم في حيز كون استعرازا
 او استعرازا للسهولة بل ليس قوله يستعمل بالسهولة
 فان هذا الكلام يدل على سائر المعاني ولا يلزم
 الى لفظ السهولة المذكورة حتى يقال ان المعنى
 تكلف فيكون غير الكتاب **قوله** هكذا وجب عبارات
 اريد على هذا الوجه وجب هذا الاطلاق معروضا
 عند الجمهور وليس المقصود بما تيسر اصلا فلا حاجة الى
 تكلف ثانيا في هذه العبارة بل انما يطرون فيه بغير قول الى قوله
 لبث احد حطية ما قبل العلم بقطعة كثيرة لما هو في هذا تمام
 مانع

ما نعلم صاحب كنهيل في هذا المقام ولقد عجب حيث قيل
 قلت لما تيسر الكثير الكلام للحقير لكرم بقوله اعلم بقطعة
 كثيرة لما هو في حق الذي يجب به من الوجه الاول من وجه
 كونهين غير وجه فانا ثم ان يسوع يقين الهدى ولا
 مما هو جليل من ما يستحق البهال وكذا ما ذكره في جواب
 كونهين كذا في قوله لان في الاول ايضا خلقه الواء
 من غير ان يكون في زيادة ثلث في الصورة الثانية وتطبع
 الفاء المفضل في الثانية لقطا ولها غير وصل بلفظ ثلث
 حيث كتب بذلك واما المالحات فاولها في المقرون واما
 المالحات فثلث فاولها في المقرون فقد تغير صورة الفاء
 في الثانية واضرب من موضع اعني اتصال لفظ اولها
 وما على بقدر زيادة في الصورة اذ في الفاء يتغير
 صورة. و. و. في الثانية كما كانت عليه ولا يتغير عن غير
 فانه كتب مكانه ورتبه على مقدمته ومعالاة ورتبه
 على مقدمته وثلاث مقالات فقد زيد لفظ ثلث في
 تغير الواء عن وضعه وبالجملة للحكم بزيادة الاولى
 من منها السهولة ومنها ما افاده انما ابان الالباب

هذا القابل انقاضا فقال وكما هو كجبر وهذا ان الاول
 لو لم يكن قابلا لكان الاول في ذكر الشايف على طريقة حكم الشارع
 اليسر وقد المفعول قوله السيد وللدليل على ذلك ان حصل
 الكهولان في مقابلة القضايا قبل اي ما وقع في مقابلة
 القضايا الى قوله بالنسبة الى القضايا من الجملة فاعرفه في
 حيث اذا اراد بمقابل الشيء لا مرع منه بشهادة قوله للجل
 على ما يقابل الاخر وجه نقول بعد الانقضاء في الجارية
 لا يخفى ان حمل المذكور في مقابل الشيء على المعنى القابل
 له لا فائدة الا لاحتمل وسنقول مثلا حمل المفرد المقابل للخصا
 على ما ليس يضاف لئلا يخرج منها اللفظ الدال
 بالوضع وكذا نظاير وان الشيء لا يخصصه الاخص في
 ما هو اعم منه فلو حمل المفرد المقابل للخص في ما يقابل
 الجملة لا يخصصه فيها فاذا انما سب ان حمل المذكور
 في مقابل الشيء على المعنى المقابل لما هو اعم منه لا يتقدم
 قوله لا بد من ان يحمل على معنى مقابلهما المخصوصهما او لا
 اعم منه قوله وايضا اذا كانت المقدمه جزءا من المقدمه
 الشرع قبل فيه حيث اذا لم تقبله على فرض كون المقدمه

غير لازم

جزءا من المقدمه وفي جبرها اجاب الاول انه لو كان نصدا
 محصلا لشيء معين في الشرع فيكون قوله فاذا انقضاء
 مثله وحصلها عام بعرضه فها أي علم ثم مثله اخر على
 حتى حصل جميع تلك المدفوع من المنطق مثلا لزم ان
 لا يكون لشرع في المنطق وقد حصل جميع مسائل المدفوع
 مقتضى فلو ان الفصل في تحصيل كشيء ليس مقبولا في الشرع
 فيشر ولهذا قال العلامة لا معنى لشرع فيشر الا لشرع
 في جزء من اجزائه ثم في التوبة كذا ذكره استبنا اذ ليس
 السوق جزء من السقر حتى يكون الشرع فيشر شرعا في
 السقر بل هو جزء من اجزاء طريقه المستقاة مثلا فيكون
 الشرع فيشر شرعا في طريقه كشرع وكذا الخروج من
 الدار بفصل السوق ليس جزءا من السقر وكذا كذا على ذلك
 انما سافر ليس من اجزاء السقر بناء على ان الفصل معين في
 السقر لا في الشرع فاقدم الثاني ان المنع الذي يدل
 عليه قوله لا ثم ان الشرع في العلم بهذا المعنى يتوقف
 على الشرع في المقدمه منيع ما يكاد يتوهم اذ الكلا م
 على فقد يركن يكون الشرع في العلم موقفا على الشرع

في مقدمته ولذلك قال العلامة المفروض ان الشروع في
 المنطق موقوف على الشروع في المقدمة وعلى هذا التقدير كيف
 يقع من كون الشروع في العلم موقفا على الشروع في المقدمة
 الثالث ان عدم ثبوت الدوام على فرض كون المقدمة متروكة
 من العلم على التقدير الاول ثم ادعى هذا التقدير لا يبطل
 المقدمة القاطنة بان الشروع في المقدمة متروك في العلم
 فينضم قياس هكذا الشروع في المقدمة متروك في المنطق
 والشروع في المنطق موقوف على الشروع في المقدمة ولا يتوقف
 صريح البرهان على ان تمام الذي اوردته في قولك لا يمكن
 ليس له بل انظر من الحاشية الذي اقبل في حاشية والذي
 نجح في استعماله في غير موضع كما اشرنا اليه ولا تفتقر
 السيد كجواب ان في الكلام مضى فاحذفه فاقبل وقد يقال
 ان الوجوب ههنا استلزامي لا قولها انها من مسائل ذلك
 العلم لا انه فيما بين مسائله ولا يخفى عليك ان ما انقله
 صواب وما زاد عليه من مسائلنا لا اتم انه يجب معرفته
 فحاشي عن العلم في ذلك العلم وان كان هذه مسئلة من
 موقوفه على مسئلة اخرى وما ذكره من البناء صحيح اذا لم
 يكن

يكن هناك قرينة على ان ليست من مسائل هذا العلم
 او كانت على ذلك قرينة كما فيما نحن فيه والبناء درج
 ولكن قرينة فيما نحن فيه على ان المقدمة ليست من مسائل العلم
 انها عرفت بما يتوقف عليه الشروع في العلم ولا يشترط في ان
 صحيح هذه القرينة لا تبدأ رافعا من المسائل قطعاً
 او عن المركبات التي هي متقدمة بالذات قبل المراد بالمتقدمة
 بالذات لا بقولها لان المقصود في نفس الامر هو التبيين وليس
 من وجهين الاول انه لو كان المراد بالذات ما يتوقف
 عليه غير ان الذي هو كجوابه بلا واسطة كما يتوقف على
 مسئلة من مسائل باب التعريف وكجوابه مقصود بالذات
 من التبيين ان الصفة عن الخطأ في الفكر لا يرتب على كل
 منها وترتيبها على بعض المسائل يكون بواسطة مراعاتها
 وتطبيق المواد عليها لا بلا واسطة ولذلك استمعهم بقول
 بعضهم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر الثاني ان
 المفردات والمركبات التي وقع التردد فيها من موضوعات
 مسائل المنطق كما بناه على عبارة الشرح لا انها مسائل
 كما فهم من عبارة هذا القائل وبيان عن بعضها منها ما

بالذات دون بعضه ان المنطق كما لو حصل ما يكتب
 به التصور ولكن في ما يكتب به احدهما يكون مطلوبه
 بالذات وما يكتب به الآخر يكون ذريعه الى المطلوب
 وغير مقصود بالذات بل مقصود بالآخر حتى لو حصل
 ما كتب به دون ذلك الاجزاء بما تفرع لها في
 استخراج ذلك المقدم بيان سبب ايراد رسم كعلم في مفعول
 الكلام هذا ليس على ما ينبغي وتوجه عليه في ظاهره
 المقصود على ما اشر اليه بيان وجه توقف الشرح على ان
 وبين هذا وما جعله مقصودا فرقا بين اكثر من
 يوجد بوجه فاعرفه **قوله** واجاب بوجهين
 عدم تمام التعريب بما اشر اليه اسم حيث قال اذا
 المقصود ان كان هذا الجواب ابين ما ظهر مما اذا بين بما
 اشر اليه مما تشعير بمرور الكلام فتنبه فانظر لا تخلو
 من لطف قوله اختار المقصود من وجهين
 مستلزما من ماهو الواجب قبل عيسى لا يدرى التصور
 بوجه من ان يكون الى قوله وليس على طلب المبادىء
 في التعلم وهذا الجواب كالسؤال ليس بشئ اما الجواب

عن هذا المنطق

فان

قوله قد يولم بعمل التعلم بوجهين كان كما سبب له بالوجهين
 خلافا لغيره من اما الملازم من ان الرسم من انفسه
 المعروف ولا عرف كما صرح به كعلمه من غيره من العلماء
 كما يكون تصوره بطريق الظاهر وحده لا تصوره كشيء
 ولا كعلم كما صرح به ايضا لا بد من مطلوبه فتوجه به طار
 بالذات وهو الشيء بالبرهان من ان يكون مشعورا به فلو لم
 يكن مشعورا به لم يكن مقصودا بالبرهان واما بطريق التما
 فقط واما السؤال فانه لا يشترط على ذي عقله ان اعلم مقدر
 م تدح ههنا ان التصور بالبرهان يحتاج الى حتى لو ثبت للاستغناء
 فيه كان ذلك مخالفا لما ادعاه بل ادعى ان التصور بالبرهان
 مستلزم للتصور بوجه ما وكونه مستلزما له بوجه سابق
 لاينا في ما ادعاه في الاول ان يقال قبل الرد بالماضي
 را قوله فما وجه الاول بوجهين وفيه حجب اذا لم يفرق بين الجواب
 كالجواب فانما يعجز ان يجاب ههنا بان الشرح بالبرهان
 المحصور الذي يحصل قبل البرهان من توقف عليه ولا يحصل
 بغيره ولا يفرق من جوابه مثل هذا في الوجه الاول
 ويجب ايضا ان يدرك ان تعلم بانه ثانيا للبحث

لا يخرج ما هو كذا كذا على الرغم من قولهم في الوجه السابق
 حيث لا يثبت الاحتياج الا الى جنس الحق الخفية في وجه
قول لا بد ان يعلم ولا ان ذلك العلم فائدة في كل
 لا خفاء في انه لا بد ان قوله والالتزام كذا في وجه الاحتياج
 وفيه حيث اما ان لا فلا في قوله لا بد في الفعل الاحتياج
 من تصور في الوجه الذي في ثم بلما قبل ان لا بد من
 تصور الفعل في نفسه سواء كان جزئيا او كلياً مراد
 يحصل له من جهة اخرى لا بعينه وبغيره في القول في
 حاشيته يخرج محقق للصواب في الاحتياج لا يثبت في
 الا بارادة متعلقة بخصيصه للعلم من فوقه على اعتبار
 جماعه فان كان واحدا فلا بد من تصور كذا في العلم
 يتصور احلا لا يخرج لما قيل وان تصور باعتبار امثله
 وقصد يحصل في ضمن جوف لا بعينه ومما اراه الى
 ما ليس مطلوباً وحكمه هنا بان الشروع في العلم بما كان
 فعلا لا اختياريا لا بد فيه من تصور العلم فكذلك في
 لا انه لا بد فيه من تصور الشروع والالتزام بعينه ومما
 ثابتا فلا ان الاستدلال الذي اوردته انما يتم في المقصود
 المختص

المختص في التصور والافعال الصادرة عنها والمختص به
 ثم في كسند ط وأما ما لنا فلا في قوله ما لم يقدر فائدة
 مختص به والالتزام التي في وجه الاحتياج بمعنى الاحتياج
 ان يكون المخرج غير مقتضا لمختص بالافادة مثلا قد
 بسا في شخص لا يحصل في نفسه حيث يستلزم يحصل في
 اخر مع انه لا يقتدر فيه فائدة مختص به بل اعتقد فائدة
 مشتركة بينه وبين غيره وهو كذا في كذا في العلم
 ان الواجب على المتأخر في قوله ان هذا انما يتم في قوله في
 يحصل العلم الى تصور والتصديق فانه واجب من هذا
 القابل وقال ليس يلزم منها الى توقف الشروع في القول
 مع تادى الواجب بذلك ولا يخفى عليك ان كلامي ايهما
 لا يخفى عن وهن اما الاول فلا في قوله ولا ينبغي توقف
 التحصيل حال من التحصيل لانه بما ادعى توقف الشروع في
 العلم عليها ومن المتيقن ان التحصيل العلم يتوقف على الشروع
 فيه فلا محالة يتوقف حصوله عليها كيف لا والموقوف
 على الموقوف على الشيء موقوف على ذلك الشيء وما لنا
 فلا من بلحقه في تسليم السؤال وقوله لتعذر تفصيل

المسائل وغاياتها خيرة اما المسائل فلا تفرق من مسائل
الغايات في احوال الكتب فيقال مثلا في الباب الاول
مسائل الاول كذا والثاني كذا فيقال كذا في غير ذلك فيعد مسائل
كباب كذا في غاياتها وكذا في مسائل الابواب واما الغايات
فان كان كذا علم غير كذا كذا غايات مسائل نفس كذا مسائل
على ما قيل فيكون الاشارة اليها اشارة الى غاياتها
وان كان كذا فلا يمكن ان يشا الى غاية كل واحد من
مسائلها فيقال مثلا لكل مثل من المنطق من كذا في
الذين عن اللطاف في الفقه قوله يجوز ان يكون رسمه
اخره وفي غاية لا يخفى ان الغرض وجع تقديمه على هذا
المرهم خاص فلا يباين ذلك كذا قيل وفيه نظر ان
الغرض فيها ذكره ثم بل هو ضم الغرض اثبات ان بيان
من الاصل المتضمن لم يفرق بين كذا على قوله فصار
بيان الحاضر اصلا متضمنا هو وضاعته قوله يجوز ان
يكون رسمه شيء اخره ون ثم جعل ذلك في غير التقدير
بيان الحاضر على هذا الرسم من قلت الفائدة في ذلك
التبسيط وقيل ان كل سؤال على اثنين لا قوله كل ولا

من

من الحدود والآخر في الجوابين حيث اما في الاول فلا
جواب سؤال عن الغاياتين هو مجموع التبيينين لا العمل
على سبيل منجس كالحق واما في الثاني فلا تفرق لوجيل قوله
قلت اشارة الى كل واحد من الحدود وتباينها كان
كل واحد من التبيينين علم لكل واحد منهما وذلك فيما
منهجهما كترى قوله قلت المثال على ما ذكره في تقدير
ليس المثال على ما ذكره ان تعميم العلم الى قوله مع كساواة
في الصدق ولجاء ذلك بما اورد في حواشيه وهذا
القبيل الجواب عنه بوجاهته فقال اعلم ان التعميم ضم
لخصائص المتشكك الى قوله والاقسام فلا مقسم كما توهم
من الحجب العجيب ان من نقل ذلك الاية اوجعته بين بيان
واضح في جواب قوله لا يقال لتعميم في المثال الاول
ان المقسم على تقدير يرى كهم وكساواة هو علم ولم يثبت
هذا القبيل اصلا ودعى غيره انه يلزم على المتقدمين
ان لا يكون العلم مقسما بل ادليل ولا معرض للدليل الذي
ذكره على ان المقسم على المتقدمين من علم ثم اورد هذا
القبيل على الجواب كالا ما هذه الصيغة لا يخفى ان هذا

وهذا

التأويل في غاية البعد الى قوله ما لا يدخل تحت ذلك
لأنهم ان التفسير يحصر في العلم اما علم يتصور فقط
اذ التفسير يحصر في العلم المتكامل لا يتصور من غير
ومن البين ان المتكامل هو التفسير والتفسير هو العلم
لأنه يحصر في العلم المتكامل لا يتصور من غير
اذ اقبل الانسان اما الانسان كاتب او غير كاتب كان الانسان
هو المتكامل في الكاتب هو المتكامل في غير الكاتب هو الانسان
الكاتب لان المتكامل في الكاتب هو الانسان الكاتب
اذ جعل الانسان جزء من شخص نفسه كمن يكتب في نفسه
التفسير في العلم اما علم يتصور فقط فقولهم ثم على تقدير ان يكون
العلم كان وزانه او مجموع بل كان وزانه وزان من تلك الاشياء
التي هي ان كاتب وكذا قولهم وعلى تقدير المساواة او ان يكون
وزانه قولنا في ذلك لا يارادة اما من كاتب قولنا فالتفسير
ادراك مفهوم الكاتب قبل تحقيق ذلك متدرج الى قوله لا
حسب وضع الطرفين وترتيبهما وفيه نظم من وجهين الاول
انهم اراد بقوله قايمة زيد القيام الذي كان زيد يعمد
فبذلك كان بصير التفسير في ما كان صير التفسير في قايمة
زيد

زيد وكلام في التفسير الذي يكون صيرها انما هو من
وان اريد به الاتحاد فان كان القيام مقدم في العبارة فمما
في الملاحظة كان زيد ايضا موضوعا ولا يقصر هذا المتكامل
وجوب تقدمه في الملاحظة لما في العبارة وان كان تقدمه
في الملاحظة ايضا فلا يتم ان زيدا يحصر موضوعا لان الموضوع
كما عرف به ما وضع وحكم بوجوده شيئا ووضع امره دون
تصوره غير متصور بل لا يظهر الموضوع عنهما معنى سوى
المتصور ولا قولهم يتصور زيد اولا كيف وضع وحكم
بوجوده شيئا ثم حصل ارشاده ان القيام في قوله قايمة
زيد لما كان متقدما على زيد كان ملاحظته معناه متقدما
ايضا ولما اتصل به كذا بغيره كان محمولا فيكون محمولا في الملاحظة
مقدما على الموضوع ولا يفتقر على ذي مسكنة انما يلزم من
الطرفين في مثل كان زيد قايما ولا من اتصال الامر بغيره باخر
يكون محمولا فافهما قد تقدم على الطرفين كالمثال الذي
ذكرناه وقد تباخر عنهما وقد يتوسط بينهما لا يقال قد صرح
بان الموضوع هو ما حكم بالقيامه مع شئ اخر كقولهم
ما حكم بالقيامه شئ مع شئ اخر فالتفسير هو الموضوع قدم او اخر

قطعاً في حيث اذا ارتفع السؤال عن أصله ثم فانه كما ان
 بعد الحكم عدم عروض الحكم يجوز ان يراد بالحكم عروضه
 ما حصل السؤال انه قد عثر في القدم عروض الحكم وعدم
 عروضه سلباً انه لم ير بالحكم عروضه لكن لا يتم بطلان ان
 السؤال بعد في حيث يجوز ان يكون فيه قبل التبرع حيث
 من عدم عروض الحكم بعدم الحكم والحكم بعدم الحكم
 من حيثين وهذا العقد كاف في توجيها السؤال
 وهو الذي لا يتوقف حصوله على نظر قبل ان يجمع لعلوم يحصل
 لصاحبها من قبله في قول القائل في العقد وقال هذا
 القائل الاصل في الجواب ان يقال ان البلاء هو المكتبة
 للعلوم بالعرض لزم ان يكون الطالب قبل تعيين العلم
 بهائنا رغب عنها فلا يكون بعد تعيينه ولا نظيره اللهم لان
 يكتفي بما كان العلم لكنه يلزم ان يكون الطالب في
 في غاية الخفاء يدعيها بالقياس الى كونه معلوماً
 بعينه لا يفتي ثم لو اراد بالبدعي العلم يحصل بالقدرة
 ما حصل به لزم ان يكون الطالب قبل الحصول خارجاً عنها
 وذلك خلاف ما صح لعم عليه **فان** فان تم والذ

تقن

ورد

اورد هذا القائل عليه نظر انتملا من تقدم وقال القائل
 يتم على تقدير بل قوله وانتم قطعاً وفي نظر حيث اذا علم
 جواز اكتساب مقتود من التقدم وبالعكس وعدم وقوع
 شيء من ذلك يقع الدودا وانتم مع جواز عدم وقوع
 لا انتم يلزم وجوب وقوع احداهما فلا يقع على التخيير
 المذكور انتم يلزم الدودا وانتم وتعرف الدليل المذكور
 لزوم احدهما كما يدعي عليه قوله ان لو كان يجب التصديق
 وكذا يقات نظر بالزم للدودا وانتم **فان**
 وكذا توقف الشيء على ما يتوقف عليه اما بمرتبة او بمراتب
 وقوله بمرتبة متعلق بقوله يتوقف المراد من التوقف
 الاول ايضا التوقف بمرتبة لانه المبدأ وحده المبدأ فيكون
 بمعنى الدودا هو توقف شيء بمرتبة على ما يتوقف عليه
 والدودا كصغر توقف الشيء بمرتبة على ما يتوقف عليه
 بمراتب لا يقال اذا توقف أعلى بـ وكذا على وجه آخر
 اعتبرها توقف أعلى بمرتبة وتوقف بمرتبة
 كان ذلك دواماً قبلها وعلى هذا التوقف انه توقف الشيء
 اعني بمرتبة على ما يتوقف عليه بمرتبة اعني بمرتبة

ما يتوقف عليه بمرتبة
 ما يتوقف عليه بمرتبة
 ما يتوقف عليه بمرتبة

توقف على شيء بمراتب وتوقف على شيء بمراتب على
في التعريف المذكور لأنه توقف الشيء بمراتب على ما يتوقف
عليه بمراتب فلا يكون تعريفه كقولنا ما يتوقف على ما ليس
بشيء انتهى ونفسه لا يسلم ولا حجة من الوقف يصدر في
باعتبار آخر إنما توقف الأمر بمراتب على ما يتوقف عليه بمراتب باعتبار
آخر إنما توقف الأمر بمراتب على ما يتوقف عليه بمراتب وليس
هناك فرق بين الأمر بمراتب على ما يتوقف عليه بمراتب وبين
وقد جعل من باب تفاسير العالمين على معنى واحد وقيل
بصريح المعنى توقف الشيء أما بمراتب على ما يتوقف عليه بمراتب
وأما بمراتب على ما يتوقف عليه بمراتب فيصير كوقف بمراتب
على ما يتوقف عليه بمراتب وبالعكس يصح دخولها في شيء
من محقق الترتيب فمعرفة أن في الشيء الأول كلاً من الوقفين
بمراتب وفي الشيء الثاني بمراتبين هذا ما أورد هذا العالم
وكلمة ما عرفت من الموقوف التي في قطع لكن ما عرفت على وجه
ولذلك لا بد من علم ما هو الأول انتهى أن بين الشيء ونفسه
ليس إلا سلسلة واحدة من الوقف لكن لا يتم أنه يصرف على
هذه السلسلة باعتبار أنها توقف بمراتب على ما يتوقف عليه
بمراتب

بمراتب وباعتبار آخر إنما توقف الأمر بمراتب على ما يتوقف عليه
بمراتب انتهى ولا بد من شيء عنها على هذه السلسلة قطعاً بل يصح
الأول على بعض الوقفات أو فقر هناك وهو توقف الشيء
حال أكثر من مراتب الوقف من كونه والناظر على بعض من
توقف على شيء الموقوف على أو هذا أن توقفه لا يتغير وإنما كما
لا يذهب على مسلكه ولا يلزم من اتحاد السلسلة أو فقر فيما
فيها اتحادها وكلاهما دور مضمحل أن سائر الوقفات كغيرها
الذي استأثر به لا يترتب الثاني أن قوله لا يتغير لا يقتضي إلا
بل المتبادر من مضمحل يقتضي وهو أن يكون بمراتب واحدة
وبمراتب الثالث أن قوله بصريح المعنى توقف الشيء ما يتوقف
على ما يتوقف عليه بمراتب وبمراتب واستدل ذلك على صحة الوقف
الذي كونه ظاهرة في **قوله** التي يقع فيها الحركات الفكرية
صريح لقوم بأن الفكر كونه النفس إلى قوله ويكون لها حركات
في الصدور وفيه نظر في الانتقال من الجنس إلى الفصل فلا
لا يلزم أن يكون قد دمجها بل هو دمجها من الظاهر وقد
أن يكون تدريجياً وبصير مراتب الانتقالات فمختلفة بمراتب
فإن كان بمراتب أخرى لمزم وقوله كونه في الانتقالات لا يحل

لا يأتى وقد اوتى بعضا من بعض ما يشترط في
 اختلاف مراتب اللغات اختلاف الصور والصفات
 ان اختلافها يشترط اختلاف المعاني ولو جبر لم
 يكون للناظر في كل ان معرض في زمان نظره وتكرره
 اخر وليس كذلك **قوله** هو الدليل على حدوث النفس
 قيل على تقدير نظرية الكل لا قوله فلا يمكن التناهي
 وفيما اوردته تحت اما اوله فلا ان ما ذكره في اشياء
 لكن جري في كتاب الوجود بان حال حصول كل شئ
 بالكتب بوجوه مسبوق بحصول بوجوه اخر او بالكتب اذا
 شئ ما لم يعلم او لا بوجوه مالم يكن الكتاب وحواله
 ما على تقدير نظرية الكل متوقف على صفة الزمان في الاول
 للاحتمال عين في التناهي واما يتصور شروع في
 كسب بوجوه معين المدة لك الحزن الزمان وذلك
 زمان متناه فلا يمكن التناهي بوجوه غير ولا وجهه
 لخصيص بالكتب دون الوجود اذ الوجود جار في غير
 واما ثانيا فلا يمكن قوله وذلك زمان متناه فلا يمكن التناهي
 كنهه فيهم اذ الكتاب كل نظري لا محالة في زمان متناه

منه

سواء كانت معلوم باسمها نظرية وانتم على تقدير
 نظرية لكل باليقين في الكتاب كل علم على كتابات غير
 متناهية غير متناهي كل زمانا متناهيا عن جميع تلك
 اذ الكتاب لا غير المتناهية زمانا غير متناهية يقع على الكتاب
 منها في مظهر متناه منه ولا يتحقق ذلك وقبح الكتاب
 واحد منها سواء تعاقب بالكتب او بالوجوه في زمان غير متناه
قوله وما كانت المقصودات والمقصودات امورا
 موجودة او قيل قانيا فليس بانها ان اريد في قوله يتبدل
 او جوي لم يجرى ولا ينفق ان امر هذا السؤال بين وتساوي
 ما ذكره في الجواب بين اما الاول فلا ناخشاها
 فالذي عن لكنها فيه مقصودات ومقصودات فيكون
 المقصودات والمقصودات موجودة في الزمن من حيث
 انها مقصودات ومقصودات فلا يصح في الحكم اسبقها
 بواسطته من موضوع بظروف زيد معلوم اذ اوجد
 في الزمن فانه ليس فيه زيد او زيد علم الشخص معين
 من افراد الانسان وما حصل منه في الزمن ليس
 ذلك الشخص في ورة فيم حيث هو زيد معلوم فيصير

سلمك ايلحي عليه بعدد الموضوع واحا فسادا كبريا كبري
 ذكره فما لا يخفى ثم قيل لا يتصف بالكتابة وعدمها
 لانها لا يتل على ان لا يكون صدق سلب بواسطه عدم
 الموضوع على بواسطه عدم ثبوت كقول الموضوع مع انه
 موجوده قد انفق المسمى بان صدق سلب هناك بواسطه
 عدم الموضوع في الوجود والمادة في الصورة انما يكونان في
 الاجسام قيل صريح في حاشية التبريد ان العقل للمادة
 وكصورته لا يتفحصان بالاجسام ووجه كونين ان المادة
 وكصورته يتفحصان بالاجسام اذ لو كانت المادة مخففة
 بالاجسام لما استفاد قولهم كل حادث مسبوق بمادة
 وبعض الحوادث اذ قد امتنع على جميع ما يصلح هذا
 القابل للتبدل ومصرح فيما ذكره هذا القائل للليل
 فلا ما يبر لنا بقل قليل بالشرح وحيث انشر الشرح
 وتوسيعها بالحق لنا عند تلخيصها من القواعد اللطيفة
 وتام قرايد افادها الى هيندي خلد الله ظلاله على
 العالمين وايدى افضاله على العالمين عند التفسير
 فيهم من القواعد كتمت التفسير ميرا اليهما
 بقول

وغيره

بقوله افادوا الى ما ينبغي في ظهور اول نظري بقول
 اقول فاقول قد يلحق ما تقدم الجاث الاول ان كل
 منقسم الى النشور المتص فاقول في بعض النشور
 قوله وكذلك من وقوع كسيرة وتوهم عدم وقوعها
 هنا في وحيث ان النشور هي ما يبره اذ ان كسيرة
 الحكم المطلق بمعنى انه اذ ان زاد على الحكم لا ينافي في
 لا يحجب وتلبي في السلب وصورة التوهم بدليل ما يبره
 لكل من الحكمين خصوصه ولا يبره مغايرته الحكم المطلق في
 امر ظاهر لا يذهب الوهم للاختلاف لظهور ان الاجزاء تختلف
 عن اذ ان التفسير في صورة السلب في صورة
 الاجزاء فلا حاجة الى البيان وعلى التبريد فلا حاجة
 لتخصيص امر تصوره توهم وفيصل الكلام ان التفسير
 على ان ههنا اذ ان التفسير في اذ ان التفسير في اذ ان
 كسيرة الحكم وقلنا انما يلحق ما يبره في غاية التفسير
 والحق ان التفسير قد اذ ان ههنا امر ما يبره في
 ضرورة بعد اذ ان التفسير ليس فاما ولا متوهم
 في جعل له ذلك اذ ان التفسير في حقه في حال

مصور بجلال من طرفي اما حتى تخرج او يدور فيظهر ان
هذه ادراك وكيفية من امر غير موجود فيكون
صورة الجرم او ليس هناك تجويز الطرفين فلا يظهر فيها
الادراك كمنقطع ظهورا تاما وما يقال بعد تصور الطرفين
الادراك كمنقطع كمنقطع بل لا يقال الحكم ادراك وكيفية
اولا وقومها يتوقف على ادراك كمنقطع لان هذا التقدير
موقوف على ثبوت المفارقة ثم ان هذه التبيين فلا يرد
لا يلزم من ثبوت في التصورين ثبوت في الجميع واعلم ان
اثبات هذا الادراك في المقصد من معرفة المتأخرين
واما القديما فليس عندهم بعد تصور الطرفين بادر
النسبة النامة للجزء على وجه ما ذعان وفي صورة ذلك
لم يدرك تلك النسبة هذا الوجه بل تصورهما هو تصور
في صورة التثنية هو عين في التثنية وكيفية بين كمنقطع
حسب نوع كاشف لغير الوجوه والتصورات لا يميز
يتعلق بكل شيء واما التثنية فلا يتعلق الا بالنسبة التامة
الجزئية ومن هذا يعلم ان ما ذكره في تعريف التثنية من انه
ادراك وتوحيج كمنقطع ولا وقومها غير هذا بل الاول ان
يقال

يقال من الادعان بتوحيج كمنقطع ولا وقومها قضا على
قوله توحيج ان الحكم فعل من افعال النفس لا يقال
فكيف يصرفون ما يدركه والكسبية والافعال لا تصف
لها لا تاهل عدم انصافها لهما لهما ثم اذا مانع ان
يعلم بعد على ان بعض الافعال النفسانية كمنقطع لكن
يترتب على معلومات متوقفا عليه وبعضها بدني كمنقطع
توقف غير **قوله** بناء على ان الالفاظ التي هي اجبر
الحكم اقول هذا البناء لا ينع من بعدا ولو كان معناه
وهم كون تلك الالفاظ يجب معانيها الاصطلاحية
متقاربة في العلم كمنقطع كمنقطع مع انهم لم يميز
كونها فضلا ومثل ذلك بعد عن الحكم كمنقطع فضلا
عن اهل الفضل ولو كان مثله الوهم كمنقطع معانيها
الغريبة والز على ما هو من مقولة العقل فذلك بعد
اذ بناء الحكم على المعاني مع الالفاظ من المعاني
الاصطلاحية بعد جيل عن العلماء والظن ان منشاء
الوهم انهم وجدوا في التثنية امر رايد على اثر التصور
هو طينان النفس واغراضها كمنقطع ذلك الامر رايد

هو فعل صادر عن النفس حتى يكون التصور كساذج كالتفان
بالنيتة خاليا عن هذا الفعل وهذا الفعل من غير ان ينضم
اليه في الحقيقة انه ليس هناك الادوات مضمون في الحقيقة
اثارة مضمون مضمون مضمون وليس النفس هنا فعل بل
قوله كيف لا ولا اما ان يكونه عن جنس الانفعال فيقول
لا يرجع الى فعل اسم كما يشهد به الوجهان **قوله**
اما ان يكون ادراكا لان النيتة وانتهى والا ولا ان
يقال اما ادعان لان النيتة كما سبق التنبير **قوله**
واذا اردت تقيمه على مذهب الامام قد يورد على
ان الامام جعل الحكم فعلا فلا يقع هذا التقسيم على
من هب وجواب بان مراده على مذهب الامام في تشرية
التقسيم من الادعية لاني تمام مذهبه **قوله** وان كان
عبارة عن جميع الحكم لا يخفى ان من ذهب الى ان
حكم فعل لا يمكن تقيمه كعلم الى التصور والتقسيم للقاء
له ومن ذهب مع ذلك الى مذهب الامام من تشرية
التقسيم لا بد ان يفعل كما فعل المص من تقيمه للتصور
وجعل التقسم وكون الحكم فعلا واما ادعاه المحتج من

بطلان

نور

بطلان قسما من العلم بل احد قسميه مع ادعاء مقارن له
ثم عند اسم بل من صيغ مذهبهم فقط البطا ق الكلام المص
على مذهب الامام واما التقصير بالصور انت فهمان وقصر
بان مراده مجموع كصورات المفوض اليك استبداد وتوسطا
مع حكم او جميع كصورات الحاصل مع حكم وكلم او ان مراد
بالقسم كثنائي جميع كصورات المصاحبة للحكم هذا وان كان
غير تكافؤ لاكثر لا بعد كل البعد قبل تجزئة على كلام المص على
عبارة المص ان استقر فقط هو كغيره عدم الحكم كيف لا وقد
اعترف بان لا يحمل على المعنى الاول لزم ان يكون فقط نقول
واذا اردت تقيمه بغير سؤال الخ على تقيمه تقوم ادعاء
على تشرية عدم اعتبار التصور في التقسيم مع سببين انت
لعبته التصور فقط وهذا سؤال فيما يخبر على عبارة الحكم
كما لا يخفى فانه لا بد فح الجواب المذكور والا ولى ان يحمل
الجواب على دفع الاعتراض عن تقيمه كصور وحاصل كلامه
ان عن الاقرض لا يخبر على تقيمه كصور ويخبر على تقيمه كصور
قوله فلا اشكال في تعريف كيدري وتقسيمها من التصور
اقول بل غير انهم اشكال لان الامور لا يتغير لا يتغير الا

تفعل عراقي كما ستر حكمة كتي بقى تما قد يكون غير متما جنة
 المير فان قلت قلت انهم لو كانت تلك التصورات نظرية وانما
 ضرر انهم كتي من تلك التصورات خلاف التصورات كانت كتي
 فانه لو انهم نظروها بلزم ان يكون النظم مكتسبا من كتي
 انهم ومن خلاف قاعدتهم قلت يلزم من الاول ايضا ان
 يكون النظر مكتسبا من غير حجة ورسم بل حصر قراور
 وقد ثبت ايضا خلاف قاعدتهم واذ جعل النظم عبارة
 عن مجموع كل مذهب للامام قوى الاشكال وقد يقال الاشكال
 على مذهب الامام اذ التصورات كلها يدبيرة عنده وانت
 بان فرض تحقق من سوره انرا اذ جعل النظم عبارة عن مجموع
 كما هو مذهب الامام قوى الاشكال ولا يلزم من ذلك ان
 بقوى الاشكال على الامام في اصل الامر انهم لو لم يدبيرة
 الامام في تركيبة النظم فقد قوى الاشكال على انهم بقوى
 الاشكال على الامام ايضا ليطرون ما هم من يدبيرة التصورات
 فاذ انهم فيما ذهب اليه قوى الاشكال **قول** ليس صحيح
 التصورات يدبيرة والاما الحجة التي ينظر في مذهب
 معنى كتي على ما يحتاج الى النظر فيتم التمام والتالي
 وبالحجاب

والجزء ان المير في البدن عدم احتياج التصورات
 عدم بقية ما في مذهبها وان كانا متلازمين لكنهما متباينان
 لا اوله عبارة من توقف حصول التصورات ليس وكما في عبارة عن
 تحصيلها **ايضا عليه قول** قال البعض لا فاضل في توجيه مذهب
 حاصله انهم اطلق الجمل وارادوا كذا الكلام لا على وجه مذهب
 او مذهب بل على ان المقدار في المذكور ولا يخفى وكذا قوله
 لا اجل هذه قال عليا مل **قول** فان تمتم والا فانه ينظر لان
 الدليل على تقدير انما يكون حصول التصورات وكذا ريقا
 بطريق المدرك انهم نطقا واعلم انهم لم يتم برهان على انما
 اكتسب من حصول النظم وبالعكس وان لم يطرح على ذلك ان
 بعدت **مخبر في الشفا** في اول فصل من فروع منطق ليس كتي
 ان ينقل المذهب من معنى واحد مفرد الى تصديقي شي فان
 ذلك لا يعني ليس حكم وجوده وعدمه حكما واحدا في ايقاع
 النظم فانه ان كان النظم يقع سواء فرض كتي وجودا
 او معدوما فلاس النظم يدخل في ايقاع النظم بوجه لان موجب
 النظم هو مذهب النظم وليس يجوز ان يكون كتي على كتي في
 حالتي وجوده وعدمه فلا يقع بالمفرد كتي من غير تحصيل

وجوده وعلوه في ذاته وفي حاله فلا يكون مؤديا الى قصد
 بغيره شي اذا تهمت بالمعنى وجودا او عدما فقد اضعفت
 اليه معنى اخر اما القم فان كثيرا يقع بحيث مفرد وذلك
 كما يتضح لك في منحه في قتل من القيداء ومع ذلك فهو
 في اكثر الامور مفرد بل ان يقع للصور في اكثر الاشياء
 شأن متاخر قويا في بعض احوال او لا فلا في هذا الدليل يفتقر
 باقادة المفرد للصور اذ يحرق فير ما ذكر بعينه من ان
 حكم وجود هذا المفرد وعلوه واحدا في ايقاع للصور اذ لو
 كان القم يقع سواء كان موجودا او معدوما فليس مثل
 في ايقاع الصور لان المرجح للقم على الصور وليس يحق
 كونها شي على شي في حال سدهم ووجوده فلا يقع
 بالمفرد كغاية من غير محس وجوده او عدوه في ذاته او حاله
 فلا يكون المفرد مؤديا الى الصور من غير ان يفتقر الى
 مرجح اتم اعتراف بان الصور كثيرا ما يقع بمعنى مفرد
 اما ثانيا فلا نقول هذا المعنى بحسب وجوده بوجه القم
 وليس وجوده في القم امر معلوما بالفعل فتعظم اليه
 حتى يلزم تركيزه ان المفرد يقع للصور بحسب وجوده
 في ذاته

في ذهنه بفيد للصور وليس وجوده في ذهن امر معلوم
 منضم اليه تركبا للوقع للصور ولان يكون شي على شي
 في حاله وجوده وعلوه علم اليه ليس غرضنا شي
 اقادة الدليل على امتناع الكتاب للصور من الصور فانه
 المفرد المختص من الصور بل يقرر انما لا بد في كتاب
 من الدليل كليا وفي كاسي للصور في اكثر المواد ويري عليه
 ما ذكرنا **قول** على ان البيان في الصور لا يتم بدون
 تدقيق البيان في تصديقات ايضا يتم بدون ذلك لان
 الكتاب القم من الصور على تقدير جواره يوقف على القم
 بالمتاسيم لغيره كذا لا ولي وتصور الترتيب المتساوي
 لمصالح المظهر اذ يوم يعلم انه ثلاث كادى متسايم للمظهر لم
 ينقطع الحركة الاولى عند حمله يمكن ترتيبها بالمتساوي
 وفيه حيث لانا لان لم ان انقطاع الترتيب يوقف على
 القم بالمتسايم لما كان ينتهي الحركة وثلاث في انما متسا
 للمظهر ويكون متسايمه في الواقع وترتيبها لا يتساوي
 القم كما ان قاعد كذا لا يفسد لا يدخل هذا في ترتيبها كذا لان
 هذا الترتيب ليس للمادى الى الجمل لان المظهر يعلم ترتيبها

ما على فعله ليكون الفعل ناجح تلك الغاية بل يكون الامر لا
 معلوم الترتيب ليس كالاختيار فلو استقرخ بجهد
 يفتح اضطراريا لنفسه يحصل الغاية لكن يؤخر الى
 امر اخر كالماء في المثال المذكور وذلك لان الماء ليست غايته
 كغسل وان كان بايده لانا نقول ما ذكرتم من انه يعتبر في
 كغسل الغاية كونه معلوم الترتيب حتى اذا استقرخ لثبات
 لنفسه فخره الشك لثباته ويضيق فلا يتوجه احداهما
 بالباغية وتعتبر الغاية في المثال المذكور ما ينبغي بالمعنى
 هو امر محقق الذي يتبع كما ذكرتم وان قيل في العرف ان هذا
 كشيء لاجل الماء مثلا لكن لو اعتبر في الفكر كون العاوى على
 غايته لهذا الوجه لزم ان يخرج مثل هذه الصورة من
 الفكر مع انه لا يسيل الى ادراكه في شيء من اقسام كليات
 محقق فلا بد ان يراد بما ذكرتم تعريف الفكر كون متساوي
 على غايته بحيث يعرف ليشمل مثل هذه الصورة ومع ما ذكرتم
 فهو محتمل اي بالقوة هذا التفسير محتمل ان الخميني ان
 العلم لا يعلو على الفعل كما بين في موضع **وقد** كالمعلم بغيره
 كعرف بما في العلم بالمعرف لم يقل العلم بالمعرف بما في العلم

القول

بالمعرف لا ترفع العلم بالمعرف واراد بالاجزاء كل جزء لا يتجزأ
 الاجزاء فانه عين الكل **فـ** لما كانت العقول والنفوس
 انما تفيض بانوار ارباب الصور والصور بقاء امور
 موجودة في الخارج فهو كم كيف والتحقق عندهم ان العلم
 هو كونه موجود في الذهن وان اراد انها موجودة في كل
 فزهد بالمعروف ككثافت خبير بان العلم ان كنهه في الاطلاع
 على ما هو مشهور في ارباب القوم من هذه العلوم من الكيمياء
 كنفسانية الموجودة في الخارج واما تحقيق المثال فهو قول
 المحقق على انه يمكن ان يقال لو لم يكن كونه موجودة في
 في اذهن فالبداهة واليقين من المعارض الذميمة فيكون
 في الاتصال بالحدس بها الوجه الذي وزيد للمعروف وان
 كان موجودا في الذهن لا يقص بالكتابة وعلما لانها
 من المعارض الخارجية والاتصاف بها يستدعي الوجه الثاني
قوله فان النظر في معنى اللابديهي اعلم ان معنى النظر
 صليها في النظر كانه ينبغي ان يقول في كلياته في بعض اللابديهي
 نظري لانه تسليح في العبارة تدل انهما قول والمادة
 فلو تصور انما يكون الاجسام صريح في كلياته بان تعلق

لا اذ يتصور ولا يتحققان بالاحساس ووجه الفرق بين
 ان المادة وكصورة مختصان دون العلة المادية
 المتصورة للسراديجها غير يكون مع حلول بالقوة وجزء
 يكون مع حلول بالفعل فمعنى كلامه ان ههنا المطلوب يتوقف
 على تلك الحقيقة كما يخرج صيرتها في عبارة التمس والاطلاق
 للمادة على الامور كطريقها كما لا يتفاد من عبارة لانه لا يتصور
 اذا كانت صورة يكون الامور المعالوفة مادة على سبيل المثال
 لاطلاق العلة المادية والصورة في عليها كالت واما ذكرها
 يندفع المناقاة من ماذكر ههنا وبين ما ذكره اولاً من ان
 كل مركب صادق عن فاعل بخلاف لا يلهي من علة وصورة

فانه شانه العرض للمركب الصادق على التجار

فافهم واقرأ على بالحق واليه
 المرجع في كل ما يتعلق بكتاب
 بعون الله تعالى
 ١٣٠٢



Handwritten text in Arabic script, consisting of approximately 12 lines. The ink is faded and the script is cursive.

Handwritten text in Arabic script, consisting of approximately 3 lines. The ink is faded and the script is cursive.



